هندى علم الجامى
هندى علم الجامى كتب قطعونى
صالح حلمى بن محمد مستورى هذا القيد

١٢٨

٩٢ ها



منذر على الكافيه

اعلم ان اللهم يستعمل فى كلام العرب على ثلثة انحاء احدها للنداء المحض وهو ظاهر والثانى للايذان بندرة المستثنى كقولك بعد كلام اللهم الا اذا كان كذا والثالث ليدل على تيقن المجيب فى الجواب المقترن هو به كقولك لمن قال ازيد قائم اللهم نعم او اللهم لا كانه يناديه تعالى مستشهدا على ما قال من الجواب و اللهم هذا هذا من هذا القبيل

عينى شرح البخارى

صاحب ومالك و
السيد حسن
زاده السيد
احمد سعيد
س

ولا يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف بفعل واحد فلا يقال مررت بزيد بعمرو وضربت يوم الجمعة يوم السبت بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمرة من تفاحة

اظهار الاسرار لبركوى افندى

ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لعدم تصرفها

نتايج الافكار لمصطفى افندى

ولا يجوز حذف العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربه فى داره زيد
احد

رضى على الكافية

فالنعت بحال الموصوف يتبعه فى عشرة امور فى الاعراب و التعريف و التنكير و الافراد و التثنية و الجمع و التذكير و التانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر و المؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور و امرأة صبور و فعيل ايضا بمعنى المفعول كرجل جريح و امرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة

فنون الرضيا نمير شرح الكافية
ملو لا انا جناحى

ثم دخل في سلك الحقير والفقير
السيد محمد بن صدر اعظم حسن
پاشا سنه ١١٦٢

الحمد لله مالك الملك

بسمه سبحانه
شرف بتملكه الفقير الى ربه
مصطفى بن محمد صادق ...

ثم ساقه سائق التقدير الى سلك الفقير
الآمل برحمة ربه العلي القدير ...
... مصطفى ...

استصحبه الفقير الحقير
السيد محمد سعيد
ثاني ابن حسن پاشا
الاسكندري
١١٦٢



٦٠٢





نحمد الله نحو الآئه الوافية ونشكره لنوال نعمائه الكافية ونصلي
على نبيه الرضي محمد الرافع مناصب الهداية لارباب الالباب بكلمته
الباهرة وعلى اله واصحابه المعلين بشهاب صحبته الفاخرة
والحاجبين عادية اعدائه ببوارق السيوف المهندة القاطعة
وبعد فقد صنف طبقات الادباء والكتاب تصانيف
في علم الاعراب بحسب قوتهم في البيان وشيمتهم من بلاغة الجنان
والبنان لكن الشيخ الامام قدوة الانام وحيد العصر فريد الدهر
افضل المدققين برهان المحققين ابا المفاخر شهاب الدين شمس
الدين ابن عمر الدواني الدولتابادي ثم الهندي اكرم الله مآ
واجزل ثوابه قد عمل حواشي على الرسالة المشهورة في الاعراب
لشيخ الصناعة قدوة الائمة المشتهر في المشارق والمغارب
العلامة ابن الحاجب اسكنه الله الفراديس وانال روحه التقديس
قد حازت مع الصغر سمينها وقد حازت في الفضل جميعها من حيث
نشأت نبعتها وتفرعت دوحتها موشاة بجواهر الالفاظ الساحرة
مغشاة بحلل المعاني الزاهرة حل عقد البيان باقيده وبيض

وجه البلاغة بما سوده ولعمري هذه هي التي تقتضي الادباء ان
يخلدوا بتحرير معاليها اقلامهم ويخلوا بتقرير مساعيها كلامهم
ولو ادركها الماضون من ارباب التصانيف لحثتهم انفسهم
بان يعتذروا بعد العجز عن كنه مدايحها وتعداد اصغر مناجحها
اعتذار ابي نواس بقوله اذا نحن اثنينا عليك فانت كما نثني وفوق
الذي نثني ولما كانت عقدا قد انفصم فتناثرت لآليه وروضة
دخلت اسافله في اعاليه وقد كانت كافية شافية ومن وراء
الاقناع آبية اردت ان امتع المحصلين بنظم منثورها وجمع
مأثورها ليتخذوا سميرا على السهر وانيسا في المقام والسفر
وعلى الله التوكل في الامال واليه المرجع والمآل فاقول ناقلا
لكلامه وبالله التوفيق لاتمامه انما لم يبدأ الشيخ رحمه الله في هذه
الرسالة بحمد الله هضما للنفس بتخييل ان كتابه من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدأ به على سننها وليس ذا بال
حتى يكون بتركه الحمد اقطع وبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوع
علم النحو من حيث يبحث فيه عن احوالهما من الاعراب والبناء و
ما يتعلق بهما ولما كانت الكلمة جزء الكلام ويرجع الاعراب
اليها بالذات قدمها عليه فقال الكلمة اللام للجنس والتاء
للوحدة النوعية او الفردية والكلمة الواحدة كلية مفهوما
وان كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم

وعلى هذا لا ينافي الاستغراق ايضا كما في كل فرد وكل واحد لكن محل
التعريف ياباه اذ التعريف للحقيقة لا للافراد الا ان يقصد بيان
الطرد لا التعريف واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجبها له
المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى ان يحمل على
الجنس او العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
قيل بتجريد التاء عن معنى الوحدة واتيانها للتحرز عن الوقوع على
الثلث فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها وفيه ان الاسم المجرد يصح
تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في ان الانسان لفي خسر واما تجريد
التاء عن معنى الوحدة فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه نصا
في الوحدة والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع كما قيل بدليل قوله تع
اليه يصعد الكلم الطيب وبتصغيره على كليم وبقوله احد عشر
كلما وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب
مأول ببعض الكلم والاخيران ممنوعان لفظ وهو في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت نواها اي رميتها وفي الاصطلاح صوت
يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل الحاصل من صوت
يقصد به حصول حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف
فصاعدا وفي كل وجوه من النظر فتامل تعرف واحترز به عن الدوال
الاربع وانما لم يقل لفظة لان الوحدة غير مرادة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر واللفظ اعم

من ان يكون حقيقة او حكما كالمنوي في زيد ضرب واضرب حيث
يصدق عليه تعريف اللفظ اعتبارا وحكما لا حقيقة اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وهي وانت وانا واجروا فيه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار والمحذوف لفظ
حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به
الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالحذف لا ينافيه
وضع الوضع تعيين اللفظ للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه وقيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس به فهم المعنى
المخصص به ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى الثاني والمنقولات
الا ان يراد بالاولية عند الوضع ويخرج الدوال الاربع فيراد
تعريف النوع لا الجنس ويخرج من الثاني الحرف لاحتياجه الى
الضميمة واجيب بان المحتاج اليه الدلالة لا التعيين ويدخل
في الثالث المحرفات الا ان يمنع فيه التخصيص والمنقولات الا ان يراد
التخصيص الاول ويعرف بالوضع ويخرج منه بهذا الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح
ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض
تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف نوع وانما ترك قيد الدلالة

اى وفيه بحث لان لانم ان الحرف قبل ضم الضميمة يدل على ما وضع له بالقوة لكون دلالتها مشروطة بذكر متعلقها معها وضعا وانتفاء المشروط عند انتفاء الشرط ضروري

لاندراجها فى الوضع ومايقال لتركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة ففيه ان المراد الدلالة بالقوة فلا يخرج وفيه واحترز بقوله وضع عن المحرفات والاصوات والمهملات ومايدل بالعقل لمعنى مفعول به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء مفرد وهو ما لا يقسم عليه لفظ بخلاف المركب كمعنى الرجل وضربت وقائمة و تضرب وبصرى عركبات والا لزم فى خسنة توالى اربع حركات فى كلمة واحدة وفى عداة ابدال الواو فى الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث فى قائمة ولو لزم للزم فى الرجل اجتماع التعريف والتنكير وليس فليس وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع وهى اسم وفعل وحرف اى الكلمة صادقة على هذه الاقسام والا فالكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الاقسام الثلثة انقسام الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء والاسم ماخوذ من السمو بدليل امثلة اشتقاقه من نحو سمى يسمى واسما وسمى وقيل من الوسم لتناسبهما فى معنى كون كل منهما علامة للمسمى و الامثلة محمولة على القلب وسمى الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر والحرف فى اللغة الطرف سمى به لانه يكون فى طرف من الاسم والفعل واللام فى قوله لانها متعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت فى معرض البيان اى انحصرت على هذه

الثلثة لانها اما ان تدل اى لان حالها اما دلالة او عدم دلالة اولانها اما ذات دلالة اولانها اما دلالتها على كون ثابتة فيكون قوله اما ان تدل مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان ويمكن ان يأول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دالة فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وهذا تعريف بالعلامة والاثر والا فالفهم الذى هو صفة السامع اوصفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التى هى صفة اللفظ ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة الشئ بصفته السببية اصطلاحا و لامشاحة فيه والمراد اما ان تدل وضعا فلا يرد ماخرج عن الاستقلال من الاسماء كالموصولات ونحوها على معنى مفعول ليدل وجزء التقدير تدل كعصا فى نفسها فى بمعنى الباء اى بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى اى حاصل فى نفس الكلمة اى مدلول لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره كاللام يدل على تعريف تضمنه الاسم ولم دالة على نفى تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وفى بعض النسخ بنفسه اى معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول اللفظ الآخر من اسم او فعل بخلاف الحرف اولا عطف على يدل اى لا يدل على معنى فى نفسها فان قيل العدم لا يكون مقوما للماهية قيل هذا التعريف رسمى

للماهية مع ان العدم المضاف الى الوجود قد يعرف بر قالوا العمى
عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عن من شانه الحيوة
الثاني اى ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف الجملة مستانفة لانه
لما قال اما كذا او كذا فكان سائل قال ما الاول وما الثانى كذا والاول فقال الثاني كذا
وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لانه فى اللغة الطرف
فذكره مرة فى طرف ومرة فى طرف اخر ولان الشروع فى البيان من
القريب اولى ولعدم التقسيم فيه ولانه عدمى والعدمى مقدم
والاول اى ما يدل على معنى فى نفسها اما ان يقترن خبر الاول بحذف
المضاف منه او من المبتدا او مبتدا محذوف الخبر او بتاويله بالصفة
على طريقة اما ان تدل والمراد اما ان يقترن وضعا فلا يرد على
عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران
فى الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان
وامس او غدا مما اقترن بالعارض باحد الازمنة الثلثة الماضى
والحال والاستقبال وتقييد الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج
نحو الصبوح والغبوق والسرى والتاويب عن حد الاسم ودخوله
فى حد الفعل والمضارع يقترن باحدها عند الوضع او يقال ما
اقترن بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد
فى الاثنين لكنه لا يصدق عليه ان يقترن باحدها فقط والمراد
الاقتران لا بقيد فقط ولا بشرط التعيين ولا عدمه فلا يخرج المضارع

الصبوح الشرب فى الصباح والغبوق الشرب فى المساء والسرى السير فى الليل والتاويب ... السير فى الليل

غير المعين والماضى المعين ولا يرد لفظة الماضى والمستقبل لان
المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليست فيهما صيغة اقترنت
ولانه ان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن وانما
اقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فمعناهما الزمان لا شئ
اخر يقترن به وفيه وفيه او لا اى او لا يقترن باحد الازمنة الثلثة
الثاني اى ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم الجملة مستانفة
والاول الفعل اعلم ان الدليل عقلى والمقدمات اصطلاحية نقلية
فلا يرد ما قيل من ان العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول وكل من
قسمى القسم الثانى التقسيم وان الدليل من اقتران الشرطيات ووجه
الحصر ان هذه القسمة دائرة بين النفى والاثبات فتوجب الحصر والا
لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة من
الاقتران بقسم فلم يبق للزائد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين
او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما وقد علم الواو عاطفة على
المحذوف اى قد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور
ترغيبا للطالب او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام
كلام ... من لا يكتفى بالاشارة ولله در المصنف اشار الى الحدود
لكلمة الدليل ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف
... الطباع وقدما للتقريب وللتحقيق وقد جرت العادة باستعمال
العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات بذلك اى بالدليل المذكور

والباء للاستعانة وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن
في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله تع الم ذلك
الكتاب حد كل واحد منها مفعول ما لم يسم فاعله واريد بالحد
المعرف للشئ الجامع المانع وفي تعيين حرف الاضافة ههنا نوع صعوبة
اذ يقتضي المغايرة ومن يقتضي صحة الحمل الا ان يقال كل لاحاطة
جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد منها كلي يصدق
على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكنها
يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد او نحو ذلك
والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز والمعنى وقد علم حد جزئيات
لهذا الكلي وقوله منها اي من الانواع الثلثة صفة واحد الكلام
لم يعطف على قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب
لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب
بعد كتاب ما تضمن اثر تضمن على تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة
من ولصدقه على اضرب حقيقة دون تركب وفيه ان المصطلح عليه
فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ
بالمصطلح عليه وايضا ان قوله تركب اخصر لصحة الاكتفاء لما
قوله كلمتين راسا بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن الواحد
ان جعل اضرب متضمنا للكلمتين حقيقة محل تامل كلمتين لم
التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها

قوله للتعظيم وتعظيمه بواسطة
الحصر العقلي الدائر بين النفي
والاثبات واشتماله
على الحدود الجامع
المانع

اللام

ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق
انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجود ما فيه واعلم
ان زيدا قائم بهيئة المجموعية ما تضمن لزيد قايم بهيئتهما الافرادية
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد
اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين وهو اخصر لترك من وكلمتين
والباء لكنه يتوهم صدقه على الجزء بالاسناد الباء للاستعانة
او للالصاق او السببية او المصاحبة وهي متعلقة بتضمن او صفة
مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبستين
واحترز به عما وراء التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد
الاصلي المقصود لذاته وهو النسبة المفيدة فائدة تامة وقيل هو
الحكم المفيد باحد جزئي المركب على الاخر والاسناد اعم من الاخبار فانه
يتناول الانشاء ايضا فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قائم
ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام وابوه بخلاف عبارة
المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فانها صدقت على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا
كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام متضمن
لكلمتين بالاسناد وكلام المفصل يشير الى ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه قيل واعلم انه لو قال الكلام ما فيه
الاسناد لكان اخصر لكنه يتوهم صدقه على الجزء ايضا لان الاسناد

صفة يتعلق بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفصل وفيه ولا يتاتى
اى ولا يحصل ذلك اى الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد او
التضمن المذكور او الاسناد الاصلى المقصود لذاته وعلى الاولين
يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلى يصلح مظروفا للجزئى وانما اخر
المسند اليه بناء على مقتضى الظاهر لان السامع خالى الذهن فلا
يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب المفصل فقال وذلك لا يتاتى
اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد منزلة
المتردد لتقديم ما يلوح مثله بحكم وهو قيد الاسناد فقدمه
للتقوى الا فى اسمين اى لا يحصل فى تركيب الا فى احد هذين التركيبين لامتناع
الاسناد فى غيرهما وفى بمعنى من اى من اسمين فلا يكون الظرف
والمظروف شيئا واحدا وقدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية
التقديم او اسم وفعل قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق و
فى بعض النسخ او فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم
فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم
يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمنى اكرمك وان كان مركبا
من الجملتين لكن المعتبر فى الكلام هو الثانية والشرط قيد فان
قيل ما باله صرح فى تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح فى الكلمة
قيل التركيب العقلى يرتقى الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال
ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره

اصوب واوضح الاسم لم يعطفه على سبق لعدم قصد الربط
الاسم ما دل اى كلمة دلت فما موصولة او موصوفة وجعلها
موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل والمراد الدلالة
الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة
المطابقى دخل الفعل فى حد الاسم لان مدلوله المطابقى غير مقترن
والالزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها الدلالة التضمنى
خرج اسماء البسايط قيل واعلم ان الماضى الواقع فى الحد يراد به
الاستمرار على معنى فى نفسه اى بنفس الكلمة لا بضم ضميمة كالحرف
فعلى هذا لفظة فى بمعنى الباء متعلقة بدل والضمير عايد الى لفظة
ما ويحتمل ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون فى نفسها صفة معنى
اى كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها ومعنى حصوله فى الكلمة
كونه مدلولا لها وليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلولها
وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى وهو
مدلول لفظ اخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام فى الرجل
يدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع
التركيبى وكذا من فى سرت من البصرة يدل على ابتداء تضمنه البصرة
باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبى ونعم يدل على معنى
يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتاء
فى اياى واياه واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات

لان البسائط لا اجزاء لها فكيف يدل عليه تضمنا ويمكن
ان يقال المراد بالدلالة اعم من المطابقة والتضمن
او المراد الدلالة مطابقة ولا ينتقض بالفعل
لان الاسم ما دل على معناه بالمطابقة وغير
مقترن جزؤه باحد الازمنة والفعل كذلك ليس
لانه وان دل على معناه بالمطابقة لكنه مقترن
جزؤه فافهم ولا تغتر بظاهر السؤال منه

للازمنة التي تضمنها والتنوين يدل على الازمنة التي يدل عليه اللفظ
التزاما فقوله في نفسه متعلق بدل او صفة معنى او حالا وخبر
مبتدأ محذوف والجملة حال او صفة وضمير عايد الى اللفظ او المعنى
والحترز عن الحرف فانه ليس في نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى
في لفظ اخر وعلى الاخير في بمعنى الباء وعلى الاول يحتمل الوجهين غير
بالجر صفة معنى وبالنصب حال وبالرفع خبر المبتدأ المحذوف والجملة
حال او صفة مقترن اي غير مقترن جزؤه فلا يدخل الفعل لان جزءه
مقترن ولا يخرج البسائط لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه
اذ السلب قد يكون صادقا عند عدم الموضوع فاندفع ما قيل ما دل
عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اذ اقتران الكل
بالجزء يستلزم اقتران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم
الفعل غير متحقق فاقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه
التسامح بالاقتران المنفي الاقتران وضعا فلا يرد على عكسه نحو اسم
الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو بئس ونعم
باحد الازمنة الثلثة لا بشرط التعيين سواء كان معينا اولا فلا
يرد المضارع وقوله الثلثة صفة الازمنة ومن خواصه جمع خاصة
وهي ما يوجد في المخصوص له دون غيره وقد ترسم بانها كلية مقولة
على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وانما لم يقل من خصايصه
اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة

والمراده

دخول اللام قدم العلامات اللفظية لانها في الدلالة اظهر ثم
قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين
ثم قدم الجر لان التنوين تتبع الحركات وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من
المعنوية الاضافة لتضمنها العلامة اللفظية ايضا وهو الجر او حروف
الجر وانما خصت اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت
على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين وفيه والجر انما خص الجر
به لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حروف الجر
وفيه ايضا قيل انما لم يدخل الفعل لانه لما حط اعراب الفرع بجعل ما
هو الاصل في البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على
الثلثة ولانه اريد حط الفرع عن رتبة الاصل بمنع شئ مما هو
الاصل في الاعراب فيه وخصت الجر لتوسط رتبته توفية للاعتبارين
والتنوين اي الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم
والغالي وانما خص ما سواه به لايجابه الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل
الاتصال بالفاعل فيتنافيان واقتضاء الصفات الفاعل فرع له
فلا يعتد به ولاختصاص كل من الامكنية والعوضية عن المضاف اليه
والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم واما ما هو
عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول على ما هو عوض عن المضاف اليه
طردا للباب والاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر لاستلزامه
معاقبة التنوين او ما في حكمه وقد عرفت اختصاصهما به ولاختصاص

لوازمها به من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ما ذكر من التنوين
وما قام مقامه والتخفيف فى نحو الحسن الوجه محمول عليه طرد للباب
والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة
النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفيد
الخبر فاعرف وانما خص به لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه الخمسة
لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص
اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم ويتضمن الجر
اختصاص اصنافها ومعانيها والاضافة اختصاص كونه مضافا او
مضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر ونحو
ذلك والاسناد اليه اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا
ومميزا ونحو ذلك واصناف المسند والمسند اليه على ما عرف فالحري
ان يؤثرها بالذكر وهو معرب الاعراب فى اللغة الاظهار وازالة الفساد
والمعرب مظهر فيه اى محل اظهار المعانى ومزال فساده ومبنى ما نحو
من البناء المقصود به القرار وعدم التغير وهذا تقسيم الكلى الى
الجزئيات فالمعرب الفاء للتفسير المركب اى الذى ركب مع غيره
تركيبا اسناديا وفيه وقيل اى الذى ركب مع عامله وفيه ايضا
وهو كالجنس يشمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو
وبا زيد وعمرو وبكر الذى لم يشبه ولم يناسب مبنى الاصل

اى الماضى والامر بغير اللام والحرف وقوله الذى كالفصل حيث خرج
عنه ما ناسب مبنى الاصل والمراد بمبنى الاصل مبنى هو اصل المبنيات
فالاضافة بيانية وليس معناه مبنى اصله ولا فى اصله ولا مبنى القانون
ونحو ذلك فان فى كل من ذلك وهنا لا يخفى ولا يرد مبنى الاصل حيث هو
مركب غير مناسب مبنى الاصل اذ الشىء لا يشبه بنفسه لان المراد الاسم
المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا من مبنيات الاصل يشبه صاحبه
فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل واما مناسبة اسم الفاعل
الذى بمعنى الماضى ومناسبة غير المنصرف الماضى والامر فى الفرعيتين
ومناسبة سقيا سقاك الله ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة
المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة ومناسبة اخر اللام
او من ومناسبة اى حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والمجموع
حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر فى منع الاعراب فمناسبات غير
معتبرة لضعفها ومعارض وفيه ولو استدل على عدم مناسبتها باعرابها
لكان دورا وايضا المناسبة مجهولة وارادة القوية لكون الضعف
والقوة نسبتين لا يخرجها عن الجهالة معافيه وحكمه اى خاصته
او اثره الثابت به او حكم وقع فيه فالاضافة للملابسة ان يختلف
بالقوة اخره اى صفة اخره ولا دور لو جعل هذا الحكم حدا له لامكان
معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرجا و
بالجمع كحبلى واضافته الى العامل المدارية وعدمها فى هذان واللذان

بناء على الواحد والجمع لا على البناء معا فيه لاختلاف اللام فيه
للوقت او للعلة العوامل اللام للجنس واحترز به عن اختلاف اخر
غلامي بالياء وعن اختلاف من في من الرجل ومن ابنك ومن زيد
فان قيل جاءني زيد مثلا اذا وقع في الاول لم يختلف فيه العوامل
وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول
اختلاف العوامل او يراد حصول الاختلاف بالفعل ويحمل على كون
الخاصة مفارقة او يراد بالاختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة و
بالعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف صفة الاخر لوجود العامل
لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الاخر اي اختلافا ملفوظا او مقدرا
او اختلاف العوامل سواء كان العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة
من باب التذييل الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف وبعضده
ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات
ما به البناء فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنويع الاعراب على
الرفع والنصب والجر يعضد ان الاعراب ما به الاختلاف قال المصنف
ما اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد اختلف
اخره اي صفة اخر الاسم او المعرب وانما جعل الاعراب في الاخر
لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
بعد الموصوف به اي بالحركة او بالحرف فهو عايد الى ما فان قيل
اختلاف اخر المعرب لا يتحقق الا بحركتين فان الحركة الواحدة ينبغي ان

لا يكون اعرابا قيل المراد السبب القريب الغير التام اي ما له نوع تاثير
في السبب لا التاثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد وتدخل الحركة
الاولى والثانية لا توجب الاختلاف الا بعد الاولى ويمكن ان يقال
الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علية الاختلاف فيصدق
عليها انها مما يختلف به اخر المعرب لان الاسم معرب اي مركب لم يشبه
مبني الاصل اختلف بها اخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في
حال الاعراب كما يقال ارضعت هذه المرءة هذا الشاب ليدل اي
الاختلاف او ما به الاختلاف وهو علة غائية للاختلاف وقد خرج
بها حركة نحو يا غلامي لانها مما اختلف به اخر المعرب لان غلامي معرب
على اختيار المصنف لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة وان جعلت
العلة خارجة عن الحد تخرج حركة نحو يا غلامي باعتبار الحيثية فانها
ليست مما جيء به من حيث انها تختلف بها اخر المعرب بل من حيث انها
يوافق الياء على المعاني اي الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
عليه اي على ذلك الاسم او المعرب يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه
اي تداولوه وعلى هذا تكون المعتورة على صيغة اسم المفعول لان
المعاني متداولة لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على
المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة بهم
اياها عليه وانواعه اي انواع اعراب الاسم بالاستقراء وانما قال
ههنا انواعه وفي المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب

والجر دال على نوع من المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت
الدال عليها انواعا بخلاف البناء هناك لان كل واحد من علامة
البناء على امر واحد وهو البناء. رفع سمى رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ به ولرفعه مرتبة بين اخويه ونصب سمى نصبا
لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة
فى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وجر سمى جرا لان عامله
يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ
به قيل انما انحصر الاعراب فى الثلثة لان المعانى ثلثة فيكون انواع
الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول و
الا لزم الاشتراك او الترادف فالرفع الفاء للتفسير علم الفاعلية
لتناسب الرفع والفاعل فى القوة والياء مصدرية اى كونه فاعلا
حقيقة او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى فى
المبتدأ كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفى خبر
باب ان جزءا ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية
للاسماء وانما لم نقتصره على مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة لان المقتضى
للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزءا ثانيا غير متقوم
بان لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا
القول فى اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه واقعا بعد ناف مقتض للجملة
كليس وفى خبر لا التى لنفى الجنس انها كونه جزءا ثانيا بعدما يقتضى

تدل م

الاسماء فاعرف والنصب علم المفعولية لتناسب النصب والمفعول
فى الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اى كونه مفعولا حقيقة او حكما
او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات كونها
فضلة كالمفاعيل وفى اسم ان ولا وفى خبر باب كان وما ولا كونه واقعا
بعدما لا يتم بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب الجر والمضاف اليه
فى التوسط ولم نقل علم الاضافية لان الاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة
الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء ولانه ليس الجر المعتد به ملحقات
كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء الموذنة بالالحاق والاضافة اعم
من ان يكون حقيقة او صورة كما فى بحسبك درهم وضارب زيد
وحسن الوجه والعامل اى عامل الاسم والعامل المطلق هو ما
اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص وفيه انه
ان اطلق الوجه المخصوص اى مخصوص باى خصوصية كانت ورد نحو
يا زيد ويا غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على
قول من اخذ العامل فى حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى
يا باه ذكر اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه
مخصوص مما اقتضاء المقتضى او الشبه التام بالاسم ما به يتقوم
اى عامل يحصل بسببه او باستعانته واعلم انه ان اريد به السبب البعيد
فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب بل شرط او لانه سبب قريب وفيه وتقدم
الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه فى الحد المعنى

المقتضى للاعراب وهى الفاعلية والمفعوليه والاضافه كضرب فى
ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية وضربت فى ضربت زيدا فانه يتقوم
به مفعولية وكالباء فى مررت بزيد فانه يتقوم به الاضافه فى زيد
وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد وعامل المبتدأ اعنى
التجرد للاسناد به يتقوم فاعليته وهى كونه مسندا اليه لانه لو لم يكن
مجردا تلعبت به العوامل اللفظية فيحقق فيه ما تقتضيه لا الفاعلية
البته ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه فيه ظاهر ولما كان
الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوف للحركات
الثلث اولا والثانى اما محمول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس
والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بحرفين والثانى اما رفعه
بالواو او بالالف شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
بتقديم الاعراب بالحركات الثلث للاصالة لان الاصل هو الاعراب
بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى للعدول
عن الاصل فقال فالمفرد المنصرف الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك
فنقول المفرد الخ والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه واحترز به عن غير
المفرد من المثنى والمجموع وما فى حكمهما مما الحق بهما فلا يرد نحو كلا
والاسماء الستة لانها غير داخلة فى المفرد حيث اراد به المفرد من
كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد
ولان الاسماء الستة وكلا معربات بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك

فى كل حال والاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وفيه
والجمع المكسر احترز به عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو
والنون او بالياء والنون المنصرف صفة بعد صفة واحترز به
عن غير المنصرف من الجموع كمساجد ومصابيح وكذا فى الاول ولو قال
المفرد والجمع المكسر المنصرف فان لكان احصر الا انه لما كان مما يحتمل
التغليب عدل عنه الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا رفعا ظرف
او حال او مصدر نوعى ان قدر يعرب او تميز عن النسبة اى وقت رفع
العامل او مرفوعا او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة رفعه والفتحة نصبا
من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو فى الدار زيد
والحجرة عمرو والكسرة جرا ونصبا وجرا كقوله رفعا واعلم ان الضمة
والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها
اعرابية او بنائيه بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء جمع
المؤنث السالم وهو صفة جمع المؤنث وليس بالحرف من الموصوف
لان المضاف الى ذى اللام له فى باب الصفة حكم ذى اللام والمراد صيغة
جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو سجلات وسفرجلات من جموع المذكر
او المراد جمع المؤنث او على صيغة كسجلات فكان من حذف المعطوف ولو
قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل واظهر واحترز بقوله السالم عن
جموع المؤنث المكسر كحمر فى جمع حمراء بالضمة رفعا والكسرة نصبا
وجرا لانه فرع لجمع المذكر وحمل فيه النصب على الجر فحمل فى الرفع ايضا

لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية بكون اعرابه بالحركة متحملة
ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب فى اخره ولان الاعراب بالحروف فى
الجموع صار اصلا ممهدا معتبرا فصار الاعراب بالحركات كانه فرع
فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل من
جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع
المؤنث وسياتى ذكرها على سبيل ترتيب الاحتراز عنهما فى قوله فالمفرد
المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد
يكون جمعا غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا لانه لما
ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعتين حمل الجر على النصب لمكان
المشاكلة بينهما الاسماء الستة اخوك وابوك وحموك ام الزوج
وعصبته فلا يضاف الا الى المرءة وهنوك وفوك وذو مال اضاف
ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة
واعلم ان اربعة منها منقوصات والخامس اجوف واوى لامها
هاء واصله فوه والسادس لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو
لان المراد منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ و
الا لكان من باب الحكم على الجزئى فان قيل من اى نوع هذه الارادة
قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة
المشبهة مسماه بها كما عرف فى رب حاتم ولكل فرعون موسى فيصح ان
يؤل اخوك وابوك الخ بالصفة التى اشتدت بها ويمكن ان يقدر مثل

مضافا ويجعل ذلك وجه التشبيه مضافة اما حال من قوله اخوك
الى اخره لانه مفعول لفعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم
الكلام واما حال عن ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم
والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوى واما جعلها خبر كانت المحذوفة
ففيه ما فيه الى غير ياء المتكلم الجار والمجرور متعلق بمضافة واحترز
به عن نحو اخى وابى وخبر قوله اخوك الخ قوله بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا اى يصح اعرابها بالحروف الثلث بالامكان العام
لا بالضرورة فلا يرد ما قيل واعلم ان فى الاسماء الستة الموحدة
فى اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف الثلث اذا كان فى اخرها حرف
يصلح للاعراب وفى للتا اذا كانت مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت
بالحروف ح لانها تشبه المثنى فى الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه
لوجود ما يصلح للاعراب فى اخرها فى هذه الحالة سماعا بخلاف حالتى
الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم ذلك فيهما وكذا فى حالة التصغير
لان اخرها فيها حرف علة وما قبلها ساكن وهى فى حكم الحرف الصحيح
والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم لعدم
ما يصلح للاعراب فى اخرهما فى حالتى الافراد والاضافة حيث حرف
العلة فيهما فى الاضافة سماعا وكذا فى ساير الاسماء المحذوفات الاعجاز
فاعرف المثنى وكلا عطف على المثنى وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا وفيه انه ذكر الاثنين مع الفرعية وفيه مضافا الى مضمر واحترز

عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه ح حكم عصا نحو جاءني كلا
الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان واثنتان
وكذا ثنتان وانما كان حكمهما الحكم المثنى لشبههما بالمثنى لفظا لوجود
الالف والياء ومعنى للدلالة على شيئين بالالف رفعا والياء نصبا
جرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان في اخرهما حرفا دالا
على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركات لفظا فاما ان يعرب بالحركة تقديرا او بالحروف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب
بالحروف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان بحركة
ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم فيه ترك التنوين او التقاء
الساكنين او تقدير الحرف ايضا وقيل انما جعل اعرابهما بها لانه وجد
في اخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما
عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب
وقيل وانما جعل اعرابهما بالحروف لمناسبتهما اياها باعتبار الفرعية
فان قلت المصغر والمنسوب والمكسر ايضا فرع قلت ليس فيها حرف
يصلح للاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف
الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل
الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك فالحروف الصالحة
للاعراب ثلثة فاعطى الالف التثنية لخفتها وكثرة التثنية او لانها في
الفعل ضمير التثنية او لوقوع اخر ضميرها وهو هما والواو للجمع لثقلها

وقلة الجمع او لان مخرجها جمع الشفتين او لانها ضمير الجمع في الافعال
او لوقوع اخر هموا فاخذهما حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالتان
في كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة
ما قبلها ففتح في التثنية لوقوعها قبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء
ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد من حيث انها حركة لا من حيث
انها اعراب وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض عن
حركة الواحد فلا يرد ما اورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا وجمع المذكر السالم بالواو رفعا والياء نصبا وجرا
وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا
باعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة
الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في حال الاضافة
الى المظهر ولم يعكس لمناسبة بين المضمر والمعنى في الخفاء وبينه وبين
الاعراب بالحروف في الفرعية ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيدا
للمثنى البتة فحمل على متبوعه جمع المذكر احترز به عن جمع المؤنث
السالم صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من
باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر السالم فلا يرد نحو
سنين في سنة وثبين في ثبة وقلين في قلة من جموع المؤنثات ولو
قال الجمع بالواو والنون لكان احسن وفيه والو جمع ذو لا عن
لفظه فان قيل قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو بعد الضمة

جمع ثبة بمعنى جماعة واصله ثبي او بمعنى وسط الحوض
الذي يثوب اليه الماء اي يجتمع فيه واصله ثوبة
قلين جمع قلة اصله قلوة المقلاء والقلة عودان
يلعب بهما الصبيان كا[illegible]

والوكذلك قيل الواو في معرض التغيير فلم يعتد به او يقال الواو
لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة وانما قدم الو على عشرين لانه
ادخل في الجمع منه لانه وضع لجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصر بخلاف
عشرين وعشرون واخواتها اى نظاير عشرين وامثالها من ثلثين
على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات بالواو رفعا والياء
نصبا وجرا وانما جعل اعراب الو وعشرون واخواتها بالحروف للشبه
بالجمع معنى للدلالة على الافراد ولفظا لوجود ما يصلح للاعراب في
الاخر ويحمل الو على واحده وهو ذو وفيه وانما يحمل عليه نحو ادل و
قلنس مع وجود الشبه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو وياء على القاعدة
التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء
والواو فيكون ثقيلا وفيه التقدير اى الاعراب التقديرى او تقدير
الاعراب وهذا تقسيم اخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فيما
تعذر ما مصدرية حينية اى التقدير كاين في وقت تعذر تلفظ اعرابه
او موصولة او موصوفة اى في المعرب الذى او في معرب تعذر تلفظ
اعرابه على حذف مضاف من ضمير تعذر كعصا بدل من ما اى في مثل
عصا او خبر مبتدأ محذوفا وصفة مصدر محذوف اى تعذرا مثل
تعذر اعراب عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وغلامى
والمراد بمثل غلامى كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة
لزمان محذوفا وصفة مصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا

الى عصا اى كتعذر اعراب عصا وغلامى تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا
اى غير مقيد ببعض الاحوال اى في جميع الاحوال وانما تعذر الاعراب
فيهما اما في عصا فللالف واما في غلامى فللزوم كسرة ما قبل الياء
لوفقها فلو اعرب بالحركة لفظا للزم تحريك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين او متماثلتين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرته جرا كما يجعل
الف التثنيه وواو الجمع رفعا للزوم توارد المؤثرين اللفظين على
اثر واحد وهما الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقيل غلامى
مبنى لغاية امتزاجه بالمبنى للاضافة واتصال الضمير وسكون حرف
العلة وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين
المنافى له وفيه ان بعض المبنيات مضاف كحيث واذا وفيه ان الاضافة
فرضت مانعة لا رافعة ووجهه ان اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين
المقدرة وهى لا تنافى البناء بخلاف اضافة المعرب لا يقال اضافة
المعرب قد تكون علة للبناء في نحو يومئذ ويومئذ فكيف تنافيه
لانا نقول الاضافة تمنع تاثير علة اخرى لا تاثيرها اذا كانت داعية
بنفسها لانها تقارن البناء فلا تمنع كتقدمه وفيه ان اضافة غلامى
كذلك وفيه ان الاضافة كما قالوا جزء العلة والحكم لا يضاف اليه
وفيه وقيل غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط اخره بالامتزاج
والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب توسط الاخر لا يوجب
انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب انتفاءهما في الحرف

المتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبنى غلط او استثقل كقاض
عطف على تعذر اى فى معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالا مثل
استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض رفعا وجرا ظرفا او
حالا اى وقت رفع العامل وجره او حال رفع العامل وجره وانما
تعذران لثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته يقال
جاءنى قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا ونحو رفع او نصب
عطف على قوله كقاض على انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف
التشبيه
او جر عطف على قاض فيكون التقدير وكنحو مسلمى وليس بتكرار لاداة
اذ التشبيه الاول فى الاستثقال والثانى فى كون اللفظ جمعا سالما
بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم مسلمى اصله مسلموى فابدل
الواو ياء وادغمت فى الياء كرمى رفعا ظرفا وحالا اى وقت رفع
العامل او حال رفع العامل واما نصبا وجرا فاعرابه لفظى لا شك
ان تلفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى
عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى
مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها
بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان
وتقدير الحركة واللفظى مبتدأ فيما عداه خبره اى عدا المذكور او عدا
ما تعذر او استثقل غير المنصرف كان قد ذكره قبل وقصد الان
تعريفه قيل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باختزال الجر والتنوين

يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به يلزم الدور واجيب
بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلا دور ما فيه علتان
ما نكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغيره وان لم يتعرف بالاضافة
فلا اقل من التخصيص لكنه ح يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة
ره
ويجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر او خبرا ان قيل تعريف غيرها لاشتهاره موصولة
بمغايرة المضاف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتدأ مقدم الخبر
والجملة صفة او صلة والمراد به جزءا علة او علتان ناقصتان لمنع
الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشئ بما يساويه لاخذ منع الصرف فى حد
غير المنصرف وانما لزم فيه العلتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع العلة
الواحدة الصرف لان الاسم الذى وجد فيه علة واحدة متمايل بين الفرع
وهو عدم الانصراف والاصل وهو الانصراف فيجريه الاصل على
نفسه لقوته فاذا انضمت اليها علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمتنع الاسم
من الصرف ويرد على هذا الحد هند وسلاسلا ومسلمات علما للمؤنث
فانها منصرفات مع العلتين او واحدة فى حكمهما واجيب بان المراد علتان
معنية
معتبرتان وفيه من تسع التنكير فى مقام العهد اذ التسع معهودة
لكنه نكرها للتفخيم او واحدة منها اى من التسع تقوم مقامهما
اى العلتين وهى راجع الى العلة لا الى العلل كما ظن لان كل واحدة علة
لا علل وقوله وهى خارجة عن البيت واوله موانع الصرف تسع كلما
اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتانيث ومعرفة

بالتنوين والا لايستقيم الوزن وهذا البحر بسيط وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة دفع على انه صفة النون بزيادة اللام او بدل بحذف
موصوفٍ اى والنون نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة
والجملة معترضة بزيادة اللام او صفة النون بحذف الموصول ونصب
على انه حال مؤكدة او حال عن النون اذ هى فى على معنى لانه اذا قيل موانع الصرف
كذا وكذا والنون فكانه قيل منع الصرف كذا وكذا والنون زائدة و
اما القول بانها نصب على حكاية الحال ففيه نظر من قبلها من فى الظرف
بمعنى فى الف فاعل من قبلها او مبتدا متقدم الخبر والجملة صفة او
حال ووزن الفعل هذا القول اى القول بانها تسع او القول المنطوق
تقريب اى مقرب الى الصواب والى الحفظ او تقريب لا تحقيق وذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر
مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة
وزينب مثال المعرفة ويصلح مثالا للتانيث المعنوى فذكر مثالين لنوعى
التانيث لمظنة الاشتباه فى اعتبار التانيث فى طلحة مع التذكير
الحقيقى ولذا لايعتبر فى تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة و
ابرهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعدى كرب
مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل
وحكمه اى حكم غير المنصرف وخاصته ان مخففة اى انه الشان
لا كسر فيه ما لم يدخل فيه ما يقوى جهة الاسمية من اللام والاضافة

وتقديم الكسرة اشارة الى ان منعها عنده قصدى لا تبعى كما قيل ولا تنوين
فيه الا لمانع كما فى الضرورة والتناسب وكما فى مسلمات علما للمؤنث يمنع
لان منع تنوينه تفوت المقابلة المقصودة فى المنقول عنه ومنع جره
لحمله على النصب يقلب تبعيته اذ النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل
بانصرافه فلا دور وانما لم يدخل الكسرة والتنوين فيه لانعقاد الشبه
للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجهتين
لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهو التنوين ويجوز
اى يصح ولا يمتنع صرفه خالف المتقدمين فى حد غير المنصرف ووافقهم
هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين
ويمكن ان يكون معناه يجوز صرفه هذا الحكم عنه فلا يراد به الصرف
الاصطلاحى فلا مخالفة او يجوز جريان حكم صرفه عليه وهو تحقق
الجر والتنوين فلا مخالفة ايضا والمراد بالجواز هنا الامكان العام
فيتناول الضرورى والممكن الخاص للضرورة لان الضرورات
تبيح المحظورات وهذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرء القيس
يوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات انك مرجلى و
قول غيره ثم فتاوى ذفر وبعده ما هو قول الشافعى وحده او للتناسب
لان التناسب مقصود اهم عندهم مثل سلاسلا واغلالا صرف سلاسلا
لتناسب اغلالا وسعيرا ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل

الويل شدة العذاب وهو دعاء عليه وقيل
دعاؤك فى معرض الدعاء عليه
ويفعل ذلك لدفع
العين

للتناسب لقلته ومايقوم مقامهما اى العلتين الجمع خبره والفا
التانيث عطف على الجمع اى الالف المقصورة والالف الممدودة
لان لزومهما ينزل جمع ثان وتانيث ثان والمراد الف التانيث
فالعدل الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى كون الاسم معدولا
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجه اى خروج مادة الاسم
او معناه عن صيغته اى هيئة الاسم الاصلية صفه صيغته والمراد
خروجه خروجا نحويا انما بحث عنه فى النحو بقرينه ان المتكلم نحوى فخرج
التغييرات التصريفية باسرها قياسية اوشاذة لكنه بقى الترخيم
والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية
لانه تغيير المادة لاخروجها عن الصيغة وخرج التقدير ونحوه لعدم
دخول المقدر فى الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية
او المراد خروجه خروجا غير تصريفى لا المعنى ولا التحقيف فلا يرد التغييرات
التصريفيه باسرها قياسية اوشاذة وكذلك الترخيم والتصغير
ونحوها واما نحو يوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم
كون فى داخلة فى الهيئة لجواز الفصل بالحرف الزايد بخلاف لام التعريف
ولا متضمن للحرف لان معنى فى يفهم بتقديرها لا بنفس قوله يوم الجمعة
ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول واخر معدول لا متضمن وامس
معدول ومتضمن لدخول اللام فى الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد
العدل فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه تحقيقا اى

خروجا محققا ويحتمل ان يكون انتصابه على التميز من اضافة الخروج الى
الضمير العايد الى الاسم مثل يعجبنى طيبه ابا ولم يقل بالضرورة منع
الصرف ولا تتبع الاخوات كقطام بل بدليل اخر كثلث اى كخروج ثلث
وصفة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كاينا كخروج ثلث
ومثلث هما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرير من غير
تكرير فى اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع وقيل
الى عشار ومعشر ويعضده قولهم خماسى وسداسى ويجاب بان النسبة
لفظية ككرسى واخر معدول عن الاخر او اخر من بمعنى الجماعة دون المفرد
لانه اسم التفضيل وهو مما يلزم فيه احد الامور الثلثة الاضافة او اللام
او من وتقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها
نحو حينئذ وقبل يا تيم تيم عدى وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين كونه
معدولا عن احد الامرين ولا ضير فى اختلاف اخر من والاخر تعريفا وتنكيرا
لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس معرفة وكان متضمنا لمعنى
اللام بخلاف اخر لانه نكرة وكذا لا يكون متضمنا لمن لعدم بقاء معنى
التفضيل حيث صار بمعنى غير وجمع معدول عن جمع او جماعى او جمعاوات
لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة كان حقه ان جمع على فعل كحمراء
وحمر وان كان اسما كان حقه ان جمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى وصحراوات ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احدهما
ذكر ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كاينب واقوس اذ القياس

اثياب واقواس وعجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل
على الشذوذ دون العدل او تقديرا اى خروجا مقدرا اى مفروضا
لضرورة منع الصرف والبناء كعمر ونحو حضار مما فى اخره راء من
فعال التى من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز واكثر بنى تميم او
للحمل على الاخوات كقطام كعمر وباب قطام فانه معدول عن قاطمة حملا
على حضار وظفار من ذوات الراء من اعيان الاعلام المؤنثة فانهما
مبنية معدولة لتحقق البناء عند اكثر بنى تميم ايضا وفى حمله على ترالك
ونزال نظر لانه اذا اعتبر شبهه بهما فى الوزن يلزم العدل فى نحو ذهاب
وسحاب واذا اعتبر فى الوزن والعدل لزم الدور فى تميم واما اهل
الحجاز فيبنونه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا ايضا
عندهم الوصف اى المانع من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات
باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا لا غنى عن الشرط
المذكور شرطه فى منع الصرف ان يكون فى الاصل اى فى الوضع جزما
لا وهما ولو حكما كثلاث وتقديرا كاجمع او بناء على قانون وضعى كادير
تصغير ادور وجمع دار فلا تضره الغلبة اى واذا كان كذلك فلا
تضره غلبة الاسمية العارضة لان العارض لا يعارض الاصلى
وغلبة الاسمية علمية كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان
العارض لا اعتداد به فلذلك اى فلاشتراط كونه فى الاصل وعدم
مضرة الغلبة اياه والفاء للنتيجة او للتفريع الا ان قوله فلذلك

صرف آه تفريع لقوله بان يكون فى الاصل وقوله وامتنع تفريع
لقوله فلا تضره الغلبة فان قيل ما وجه اجتماع آلتى التعليل قيل
الفاء للنتيجة واللام للتعليل حيث يدل على ابتناء صرف اربع
على المشار اليه بذلك فى قوله فلذلك صرف وهذا الابتناء اثر
الاشتراط المذكور فصح فاء النتيجة ولام التعليل صرف اربع
فى مررت بنسوة اربع لعروض الوصف اذ وضعه للعدد وامتنع
عن الصرف اسود هو فى الاصل وصف بمعنى ذى سواد ولا عبرة لقبوله
التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة لانها لا يقبلها باعتبار الاصل
الذى امتنع عن الصرف به وارقم فى الاصل وصف بمعنى ذى رقم
للحية اى اسمان للحية وادهم فى الاصل وصف بمعنى ذى دهمة اى سواد
للقيد على سبيل الغلبة العارضة وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصلى
منع افعى للحية واجدل عطف على افعى للصقر اى ضعف منع من
منع افعى لتوهم الوصف الاصلى بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة
بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اى الطاير
ذى خيلان التانيث مبتدا بالتاء صفة شرطه مبتدا ثان اى شرطه
فى منع الصرف العلمية خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول
اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علما ليلزم التانيث بالعلمية التى
هى وضعت مانعة من التغيير كما عرف فى موضعه فان قيل ما لهم التزموا
اللزوم فى علة منع الصرف دون البناء مع كونها علة فى خلاف

الاصل قيل لقوة علة البناء حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف
لضعفها حتى لا يؤثر بغير معاضد والمعنوى مبتدأ اى التانيث المعنوى
الذى لم يظهر تاؤه كذلك خبره اى كالتانيث بالتاء فى اشتراطهما
وشرط مبتدأ تحتمه اى وجوب تاثيره اى المعنوى تتابع الاضافات
هنا غير ثقيل فلا يخل بالفصاحة كما فى قوله تع مثل دأب قوم نوح
الزيادة خبره على الثلثة اى ثلثة احرف او تحرك الاوسط اضافة
المصدر الى الفاعل او العجمة ليخرج بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة
التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين
ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فان قيل ما بالكم جعلتم
الامور الثلثة شرط تحتم تاثير المعنوى دون العلمية وان الخفة كما
تعارض التانيث تعارض العلمية ايضا ولو جعلتم شرط تحتم تاثير المعنوى
منع الصرف لكان اصوب قيل واعلم ان عند سيبويه واكثر النحويين
تحرك الاوسط لا تاثير له فى العجمة فنحو حمل منصرف وجوبا كنوح وهو
الحق وذلك لان تحركه فى المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام
الساد مسد علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة لا يسد تحركه
مسدها بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا سواء كان الوسط ساكنا او لا يشابه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم
على الامتداد فالحاصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل فى باب العجمة
كما ان له دخلا فى باب التانيث وان الزيادة لها دخل فى باب العجمة

أحد

فاعتبر الاول دون الثانى وفيه ان تحرك الاوسط له دخل فى تاثير العجمة
لانه مزيل للسكون الذى حصل الانصراف به ولان حركة الاوسط قامت
مقام الحرف الرابع فكان فى معنى الزيادة على الثلثة فهند مبتدأ يجوز
صرفه لانتفاء شرط التحتم والجملة خبره وزينب لوجود الزيادة و
هو مبتدأ وسقر للتحرك وماه وجور اسما قريتين للعجمة ممتنع كل
واحد منهما فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المعنوى اذا لم يفتقر تانيثه الى
تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف تانيث الجموع نحو كلاب حيث انث
بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر بخلاف رباب علم امراة منقولا
عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علما لرجل اذ كان فى الاصل مذكرا بمعنى
سحاب فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون الحرف الرابع فى حكم تاء
التانيث ولا يعتبر بتحريك الاوسط الذى هو فى حكم الحرف الرابع الذى
هو فى حكم تاء التانيث كما عرف فى نحو جمزى حيث حذف الفه فى النسبة
كحبارى بخلاف حبلوى لان اعتبار نايب التانيث بعيد فقدم علما
لرجل منصرف لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكما و
عقرب علما لرجل ممتنع لوجود الزيادة التى فى حكم تاء التانيث المعرفة
اى التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها
فى منع الصرف ان تكون علمية اى كونها منسوبا الى العلم وهو خبر
المبتدأ الثانى وهو شرطها والجملة خبر المبتدأ الاول وهو المعرفة ولو قال
المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم

ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلم وجرى
في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها
مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار والابهام كان اللفظ مبنيا
منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم
وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه فلا يلائم
ان يؤثر فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية العجمة اي كون الكلمة
من غير اوضاع العربية اي ما وضعه غير العرب شرطها في منع الصرف
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمة اي في اللغة العجمية حقيقة
كابرهيم او حكما بان يجعل علما بعد النقل قبل التصرف كقالون كان
في العجمية جنسا لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراءة نافع لجودة
قراءته قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلها
شرطا لئلا يتصرف فيها تصرفات كلامهم من اضافة وادخال اللام والتنوين
وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد ذلك
بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب
قبل التصرف للعجمية والعربية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة اي
على ثلثه احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين وهو عطف على قوله
ان تكون جعل تحرك الاوسط والزيادة في العجمية شرطا للتاثير وفي التانيث

شرط التحتم لوجود الزيادة في التانيث تقديرا وفيه فنوح منصرف
لانتفاء الشرط الثاني وهو اختيار المص وعند غيره نوح كهند وفيه
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى
ان يقول فنوح وفرند منصرف وشتر وابرهيم ممتنع فان قلت ما الدليل
على كون نوح اعجميا وسبحان من يعرف احوال الاسماء الماضية والفرق
الحالية قلت قال صاحب القواعد ان الدليل في العجمية النقل واجمع
اهل اللغة على انه اعجمي وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابرهيم للزيادة
ممتنع كل واحد منهما اعلم ان اسماء جميع الانبياء ممتنع عن الصرف الا
ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونه عربية ونوح ولوط وقيل
ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد
اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكان كنوح الجمع شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى
الجموع وهي الصيغة التي فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثه اوسطها
ساكن كمفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضي لا التصريفي وهي
التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان تجمع جمع السلامة نحو
صواجات ولذا اشترطت لكون صيغة لازمة مصونة عن التكسير
والتصغير فيؤثر وقوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل
قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد
حيث يرد عليه نحو اكلب واجمال واجيب بان نحو اكلب واجمال وان عدم

نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما مماثلة في قبول التكسير والتصغير
فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه بغير هاء لانها
لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية
وطواعية فيدخل في قوة جمعيته فتور والمراد بالهاء الحرف الذي
يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو رومي وروم ومجوسي ومجوس
وتمرة وتمر ونخلي ونخل ونخلة ونخل فكان شاملا لهما فيخرج مدائني
بدلالة قوله بغير هاء لان الهاء وياء النسبة من واد واحد وقيل
هو مفرد محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع
بجميع حروفه فيخرج مدائني وفي الاول والثاني نظر اذ ليس مدائني
جمعا لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن
وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه كمساجد اي
هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد
الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ليست للتفصيل لعدم التعدد
ولا للاستيناف لسبق كلام اخر الا ان تعتبر الاستيناف لعدم سبق
الاجمال كما في بعض الشروح فتكون للاستيناف فرازنة اي لفظ فرازنة
وهو علم وتنوينها لمشاكلة مسماه لا يقال لم تعتبر التاء لعروضها
في حكم العدم لان التاء وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيرات الاوزان
كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة
لعدم استعمال أُشاعِث وفرازنَ وفيه فمنصرف لفوات شرط تاثير

الجمع بالهاء ولم يقل فمنصرف اذ المراد اللفظ وانما ذكر مثال انتفاء
القيد الاخير وهو بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من
رحال وحمر لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وحضاجر
جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا تؤثر فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر
مع انتفائه لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء العلة
المنحصرة وتقرير الجواب منع انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها
اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع علما حال عن ضمير قوله غير منصرف
ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث
يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب وفيه وفي بعض النسخ
علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدأ محذوف اي وهو والجملة معترضة للضبع وهي
انثى الضبعان ويقال لها بالفارسية كفتار غير منصرف لانه منقول
عن الجمع لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به للضبع
لعظم بطنها على المبالغة وانما المعتبر في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما
في الوصف لامكان اعتبار مطلقه باوادة الجمع في الحال او في الاصل
بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك وبل
فلا حاجة الى التطويل وسراويل اذا لم يصرف جواب ما يقال ان السراويل
مفرد بمعنى السروالة ليس بجمع ولا منقول عنه وهذا الوزن لا يمنع الا
بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقديرا بفرض
انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة او بتسمية كل قطعة من السروالة

نحوه

او مفعول اعني

سروالة وهو اى عدم صرفه الاكثر اى مذهب اكثر النحاة او اكثر استعمالا
والجملة معترضه فقد قيل جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ اعجمى
والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله حمل ضمير مفعول
ما لم يسم فاعله والجملة صفة اعجمى او خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف
على موازنه اى ما يوازنه ويوافقه فى الوزن من نحو انا عيم وقناديل
وهو مفعول به بواسطة وانما حمل عليهما لانه اعجمى دخيل والدخيل
فى كل شئ الى جنسه يميل ولان الدخيل لا بد وان يلتحق بنوع والموازن
بالالحاق اليق واحرى وقيل هو عربى جمع خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف
سروالة يقال بالفارسية شلوار تقديرا مصدر لقيل اى قيل هذا القول
قولا بتقدير وفرض او علة له اى قيل هو جمع لفرض ذلك او مصدر محذوف
العامل اى قدر تقديرا وفرضا واذا صرف لو قال وان صرف مكان
اذا لكان اصوب فلا اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة الى
الحمل والتقدير فان قيل يشكل منع مصابيح وقناديل لموازنتهما مفردا
فكيف ننفى جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور
فى قناديل ومصابيح لا فيه وفيه اللهم الا ان نعتبر الندرة ونحو جوار
رفعا وجرا كقاض اى كل جمع من المنقوص على وزن فواعل يائيا كجوار
او واويا كدواع فهو فى الرفع والجر كقاض فى اسكان الياء لثقلها عليها
وحذفها للساكنين وتعويض التنوين عنها لجبر النقصان وفى النصب
كضوارب لخفته ولم نتعرض للواوى كدواع لصيرورته بعد الاعلال

مثله واصله جوارى فيهما جوارىُ وجوارىٍ منونين بناء على ان الاصل فى
الاسماء الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت
التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت
للتانيث فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت فى الخط فلا تغير فى الوقف
هاء وقيل اصله فى الرفع جوارىُ مرفوعا غير منون لمنع فاسكنت الياء
استثقالا وحذفت كما فى يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها
وفى الجر بجوارى ممنوعا فنزلت الفتحة الواقعة فى موضع الجر منزلة الجر
فى الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوض عنها التنوين وقيل
عوض التنوين فيهما عن الحركة وحذفت الياء للساكنين وبعضهم يبقى
الفتحة فى الجر نظرا الى صورة الفتحة تمسكا بقول الفرزدق الشاعر • ولو ان عبد
الله مولا هجوته • ولكن عبد الله مولى مواليا • والصواب موالى لان
العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف
القياس ومحمول على وجه اخر لضرورة الشعر التركيب هو جعل كلمتين
كلمة واحدة بغير حرف احد الجزئين فلا يرد البخو وبصرى علمين شرطه
العلمية ليلزم التركيب وليتحقق السبب الثانى وان لا يكون باضافة
لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر فى منعه
ولا اسناد لان التركيب الاسنادى يوجب بناء المركب فلا يوجب منع
الصرف الملزوم للاعراب المنافى له واشتراط عدم كون الثانى صوتا
كسيبويه وعمرويه ظاهر لمنافاة الاعراب البناء فتركه اعتمادا على ظهوره

ولعل اختياره في نحو خمسة عشر علما منع الصرف لتاثير التركيب كما هو
قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن مثل بعلبك الالف
والنون اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اي شرط ذلك الاسم و
الجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء في جواب اما
المحذوفة قبل قوله الالف والنون العلمية اي كونه علما ليتحقق السبب
الثاني اذ لا تتصور معهما غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي
التانيث او ليلزم الزيادة بالعلمية كعمران اي مثل عمران او صفة
عطف على قوله اسم اي او كانا في صفة وكلمة او هذه محل نظر والجواب
انها ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق المشروط عليه لا باعتبار
الماهية حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في الكلي
كلاهما فانتفاء فعلانة اي فشرطها انتفاء فعلانة كانتفاء رحمانة
لئلا ينتفي شبه الفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما وقيل شرطها
وجود فعلى بعد ان يكون على فعلان لينتفي فعلانة بوجود فعلى وفيه
او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث و
من ثمة من سببية وثمة للاشارة الى المكان الاعتباري اختلف في
رحمن الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اي من اجل الاختلاف في شرط تاثير
الالف والنون اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى
لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون
ظرف اختلف سكران وندمان اي لم يختلف في سكران بل اتفق على منعه

لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف
في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة
وعدم وجود ندمى ووزن الفعل الاضافة ههنا من قبيل العام الى
الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص والا لا تفيد الخبر وهو
قوله شرطه ان يختص به اي شرطه في منع الصرف احد الامرين الاختصاص
بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق جهة الفرعية كشمر
اسم فرس وضرب واقتدر واستخرج وانكر ونحوها مما لم يوجد في
الاسم الا منقولا من الاسم الى الفعل او اعجمي نحو بقم وشلم وانما مثل
بضرب ولم يمثل بمعروف لانه لو سمي بنحو ضرب ودحرج معروفا ينصرف
وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيره من النحاة وزعم عيسى انه
لا ينصرف او يكون في اوله زيادة اسم يكون وخبره في اوله وهي احد
حروف اتين فان قيل اول احمر هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف قيل
بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد اول
حروف الاصول او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة
اي مزيدة مجازا على التاويلين الاولين او على حقيقته كزيادته صفة زيادة
اي زيادة كاينة مثل زيادة الفعل ليكون غالبا بالفعل غلبة معتبرة
غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة الفعل في اوله بخلاف
نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة
اتفاقية غير مبنية على الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها الا ان

مثل زيادة

المعتبرة هي المبنية على السبب غير صفة زيادة قابل التاء اى صالح
للتاء اللاحقة قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذى امتنع من الصرف
لاجله بخلاف اسودة للحية الانثى فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا
يقبلها باعتبار الوصف الاصلى بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم
ان وزن افعل غالب فى الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل وهو
وجود زيادة كزيادة الفعل فى اوله غير قابل للتاء وبيان الغلبة
ان افعل فى الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم
فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم
من بابه وافعل الاسم الفاظ مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال
من نحو احلم واشفق من ابتداء الفعل غير مبنى على ثلاثى فبقى افعل المضارع
من باب اخر وافعل من باب الافعال مما له ثلاثى سالما عن المعارض مائ
فثبت غلبته فى الفعل ومن ثمه اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبوله التاء ولزوم وجود
المشروط عند وجود الشرط وفى جعل وجود الشرط علة للمشروط
نظر وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل
والسير ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل
عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وما فيه علمية مؤثرة اى الاسم
الممنوع الذى وجد فيه علمية مؤثرة جعل العلمية التى جعلها من قبل
شرط التعريف مؤثرة ولم يقل ما فيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره

او على التسامح اذا نكر نحو رب سعاد وقطام صرف لما تبين اى لدليل
ظهر بطريق الالتزام من انها اى العلمية بيان لما لا تجامع مؤثرة حال
الا ما مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع هى اى العلمية شرط فيه اى فى
هذا السبب اى لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا سببا
العلمية شرط فيه الا العدل كعمر ووزن الفعل كاحمد استثناء مما
بقى بعد الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فانها تجامعهما مع انها ليست بشرط فيهما وهما اى العدل و
وزن الفعل متضادان لاختلاف وزنيهما فلا يجتمعان حتى يبقى بعد
زوال العلمية سببان فلا يكون اى فلا يوجد معها الا احدهما فى هذا
الاستثناء نظر لانه ان قيل فى معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على
خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء الكل من
الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما
فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما وفيه انه يمكن ان
يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هى شرط فيه الا احدهما
فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه والاظهر ان التقدير فلا توجد هاتان
العلتان معها الا احدهما فاذا نكر اى الاسم الذى لا ينصرف فى المعرفة
بقى بلا سبب فيما هى شرط فيه حيث تعدم المشروط عند عدم الشرط
او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه و استاذه

ونسبة المخالفة قصدا الى الاستاد غير ملايمة بمرتبته وفيه ان نسبتها
قصدا الى التلميذ ابعد من الملايمة ولو كانت لقصد اظهار الحق لاباس
بها من كلا الجانبين الا ترى انها وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ
جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو ح رحمه كذا خلافا لابي يوسف
يعني خالف ابو ح ابا يوسف خلافا وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا
لابي ح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش في
مثل احمر علما حال من معنى المماثلة اي مماثل احمر حال كونه علما
او تميز على نحو على التمرة مثلها زبدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله
علما بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر ظرف خالف اعتبارا ان
كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تميز او حال بحذف مضاف
اي حال كونها ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل
حينا او مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او
بحذف مضاف اي خالف سيبويه مخالفة اعتبار للصفة وان كان
سيبويه مفعولا يجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد
الفاعل ويمكن ح ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي
خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة اي للصفة الاصلية
مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل بعد التنكير ظرف
اعتبارا والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان
ساقط عن درجة الاعتبار ويجاب بان الساقط للمانع يعتبر بعد زوال

ذلك المانع ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة
المذكورة تقديره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلي والعلمية فيجاب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرتم
حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار ضدين
الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ
واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار
ضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد وحدة نوعية
لا فردية لما يلزم اي سيبويه الجار والمجرور يتعلق بنفي الفعل لا بالفعل
المنفي والا يتوجه النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فيفسد المعنى
من اعتبار متضادين بيان لما اي الوصف والعلم ووجه تضادهما ايهام
ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زائلا والعلمية
متحققة ينافي الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وحدة فردية لا نوعية
وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل منهما مؤثرا تاما
لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع
الضدين وهو مح فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيرا
كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف وتحمل الضدين لتغير
العالم ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع

بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية لحصول الحركتين المختلفتين لحصول
الخلاف الاخر وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرد للعقل
فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي
اعتبارها فيه بدون تاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال
التغير والاختلاف وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن
بحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى وجميع
الباب اللام للعهد اي باب غير المنصرف باللام اي بلام التعريف والياء
للسببية يتعلق ينجر او الاضافة نحو مررت بالاحمر وعمركم ينجر
الجملة خبر المبتدأ بالكسر اي بصورة الكسر اذ الكسر من القاب البناء
فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف او تجوز وانما ينجر بهما لكونهما
من معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية ويبعدان عن الفعل
فيضعف تاثير شبهه ولان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط لشبه
الفعل وههنا لم يسقط لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه
الجر وقيد الكسر مناط الفائدة اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة
ينجر لكن بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر
المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع
بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال
الراسخات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم للمعرب باعتبار اقسام
الاعراب هو ضمير الفصل ما اشتمل خبر المرفوعات وتذكير هو وافراده

باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد او بعوده الى المرفوع المذكور معنى لدلالة
المرفوعات عليه ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف
والتقدير هذا البحث ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة
وما كناية عن الاسم او المعرب موصولة واشتمل صلته والعايد ضميره
على مفعول به لاشتمل علم الفاعلية اي على علامة هي اما حركة او حرف
وهما الرفع والواو والالف لفظا او تقديرا والاعراب المحلي لا يشتمل
عليه اللفظ فلا يكون نحو هؤلاء جاءني مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه
في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا والياء للنسبة او مصدرية اي
الخصلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما وانما لم يقل
على الرفع ليتناول الحرف ايضا ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في
المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع فمنه الفاعل
اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل اي مما اشتمل او من المرفوعات
وتذكيره وتوحيده لما عرفت من التاويلات في هو ما اشتمل وفيه وهو
مبتدأ مقدم الخبر وانما قدم لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي بخلاف المبتدأ ولانه اشد في باب
التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده وفيه ولان رفعه لا ينسخ
بالنواسخ وفيه وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل
حكم جامدا كان او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه

باحكام متعددة فى تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد
ليس الا وهو ما اى اسم غير تابع اسند اليه الفعل بلا تبعية فلا
يدخل فى الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد فى جميع
حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع
بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك او شبهه وانما قال او
شبهه ليتناول نحو زيد قايم ابوه وقدم الفعل عليه اى على ذلك
الاسم عطف على قوله اسند اليه او حال بتقدير قد واحترز به عن
نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان
قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل هو مسند اليه ايضا والاسناد
اليه متكرر كما عرف فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه
لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد
على جهة اى واقعا على طريقة قيامه به اى حصول الفعل بذلك الاسم
وصدوره عنه وطريقه قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول
اى لا يكون على صيغة المجهول فاحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب
زيد وانما لم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال عمرو
مثل قام زيد مثال الفعل وزيد قائم ابوه مثال شبه الفعل والاصل
اى الاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان احصر واوضح واحسن لمراعاة
الاشتقاق ويمكن ان يقال ان الاولوية يحتمل ان تكون عارضة لا بحسب
الاصل فلدفع ذلك لم يقل كذلك ان يلى فعله لانه جزء منه فلذلك

اى فلاجل ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل فان قيل ما وجه اجتماع
الى التعليل قيل جاز ضرب غلامه زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم
معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة وامتنع ضرب غلامه
زيدا للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة
بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا للاخفش وابن جنى فانهما
جوزاه تمسكا بقول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم • جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل • والجواب ان الضمير للمصدر اى رب الجزاء و
انما لم يعتبر التفسير بزيد كما فى تنازع الفعلين لان ذلك يختص بالعمدة
والضمير المضاف اليه غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول فى الاول اذا اعمل
الثانى عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان
الاضمار قبل الذكر جايز فى التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا ففيه
نظر لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه واذا
شرط انتفى الاعراب لفظا فيهما اى فى الفاعل والمفعول والقرينة
حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى
او ضربت سعدى موسى او ضرب موسى العاقل عيسى او اكل الكمثرى
موسى لوجود القرينة من تذكير او تانيث او صفة او عدم صلاح احدهما
للفاعلية كالكمثرى فان قيل قد اعتبر هنا لزوم الالتباس ولم يعتبر
فى تقديم المفعول على الفعل فى هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز
الوجهان وكذا فى نحو اقايم زيد وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان والوجه

التعليل

قيل وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن
اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى
قرينة فلئن سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس و
الاوضح ان يقول اذا خيف اللبس وكفى او كان الفاعل مضمرا متصلا
سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في
ضربت الا اياك او متصلا كضربتك لامتناع الفصل مع الاتصال
او وقع مفعوله فقط والضمير للفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد
الا عمرا لانه لو اخر لانقلب الحصر لانه لو اخر وهذا بخلاف ما اذا وقع
بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه يجوز سواء بين
استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء
امرين عن امرين وقيل لا يجوز الثاني لضعف الحرف ولا الاول للزوم
الالتباس بالثاني او معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
اي الفاعل على المفعول اما في انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز
عن الالتباس واما في كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الفصل كما ذكر واما في وقوع المفعول بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واذا شرط اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو واذ ابتلى
ابرهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته
نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها ولو قيل
بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الاول لجواز الفصل

بالاجنبي بين الصفة والموصوف دون الاول نحو قوله تعالى انه لقسم
لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم مع الفصل
بالاجنبي بين الصفة والموصوف وذا جائز بخلاف الموصول او وقع
اي مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظ المص بعد الا
نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها اي معنا الا نحو انما ضرب عمرا
زيد او اتصل به اي بالفعل مفعوله اي مفعول الفعل وهو اي الفاعل
غير متصل بالفعل احتراز عن نحو ضربتك مثاله ضربني زيد وجب
جزاء الشرط تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول اما في اتصال الضمير
المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود واما في اتصال المفعول فلامتناع
الفصل مع الاتصال وقد للتقليل يحذف الفعل اللام للعهد اي
الرافع للفاعل لقيام اي وقت قيام قرينة وحصولها اذ قيام القرينة
شرط لا علة قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اي حذفا
جائزا في مثل ظرف جوازا قولك زيد بدل من القول والرفع محكي لمن
قال صلة من قام مفعول قال اي قام زيد بقرينة السؤال فان قيل
لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق السؤال
وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر كذلك لطابق السؤال
صورة ولا يطابق معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد
في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال

او يقال تقدير الجزء يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
شطرها والتقليل في الحذف اولى وليبك واو الكافية لعطف
مثال على مثال الاول والبيت وهو في مرثية يزيد بن نهشل في البحر الطويل
على قبض فعولن ومفاعيلن في المصراع الاول وقبض فعولن في ابتداء
المصراع الثاني ومفاعيلن الواقع عروضا وهو اخر المصراع الثاني
يزيد مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك ضارع اى عاجز وهو
فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه لخصومة اللام بمعنى الوقت اى وقت خصومة او للعلة ان
اريد خصومة غيرها يا موفيه ومختبط وهو سائل العطاء من غير
وسيلة مما تطيح الطوايح متعلق بليبك اى ليبك يزيد من اجل اهلاك
المهلكات يزيدا ومختبط اى يبكيه مختبط من اجل اهلاك المهلكات
ماله لانه كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء ومعطف السائلين
المختبطين ووجوبا عطف على جوازا اى حذفا واجبا في مثل تركيب
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى يجب الحذف في كل ما
فسر المحذوف فيه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل قد يلزم
الجمع كما في المفسر باى وان وعطف البيان قيل ذلك تفسير المعنى
وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح
هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون هذا تفسير المحذوف
وقد يحذفان معا اى الفعل والفاعل في مثل اى نظير نعم المقولة

تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك الخ

او مقولة لمن قال اقام زيد مفعول قال فقوله نعم اى قام زيد فان
نعم دالة لتصديق ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جايز لا واجب
ونعم قرينة له لا ساد مسد الجملة واذا تنازع اذا شرطية اى اذا
قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب واما بعد التركيب
فلا تنازع اذ كل مستوف معموله من مضمر او محذوف او مذكور وهذا
شروع في حكم اخر للفاعل وهو اضماره عند التنازع وذكر ساير
احكام التنازع استطرادا الفعلان فاعل تنازع والفعلان بيان
اقل ما يتحقق منه وجود التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين فانه
قد يوجد التنازع في اكثر من الفعلين نحو ما جاء في الصلوة المأثورة
كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم وذكر الفعلين
لاصالة الفعل في العمل اذ التنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في
غيرهما نحو زيد ضارب ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه و
غيرهم ذلك ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب قيد بالظاهر
لانهما اذا تنازعا مضمرا يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما
بعدهما صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا بعدهما اذ المقدم او المتوسط
ملحق بالاول يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون له فيه مجال
تنازع فلا يكون من هذا الباب فقد يكون اى التنازع جزاء الشرط
او الجزاء المحذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما
جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني في الفا

عليه

اى واقعا فى فاعلية الاسم الظاهر اى كونه فاعلا نحو ضربنى واكرمنى
زيد وفى المفعولية اى فى مفعولية الاسم الظاهر اى كونه مفعولا
نحو ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية اى فاعلية الاسم
الظاهر ومفعوليته معا بان يقتضى احد الفعلين الفاعلية والاخر
المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف اى اذا كانا مختلفين عملا احدهما
رافع والاخر ناصب نحو ضربنى واكرمت زيدا او حال من الفعلين المفهومين
عن الضمير فى فقد يكون العامل فى قوله وفى الفاعلية والمفعولية
بواسطة العطف اى فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين فى الفاعلية
والمفعولية والحال الصحيح ان يكون عامله معنويا مفهوما من الكلام
من حيث المعنى وليس من باب اعمال الضمير فاعرف ويختار البصريون
اى نحاة البصرة والاختلاف فى الاختيار ولاء ولو يرد دون الجواز والجملة
عطف على الجزاء المحذوف اى واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز
اعمال كل منهما ويختار البصريون كذا اعمال الثانى اى اعمال الفعل الثانى مع
تجويز اعمال الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر
وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستفاضة الاستعمال
على ذلك فى القران وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا
كتابيه وآتونى افرغ عليه قطرا وقول الشاعر كمتا مدمّاة كان
متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وقوله قضى كل ذى
دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها اذ لو اعمل الاول لقيل

اقرؤه وافرغه فاستشعرته وفوفاه ومعنى هو لا اختيار اضمار المفعول
فى الثانى عند اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير فى صفة جرت على
غير من هى له اذا لم يضمر على شريطة التفسير بخلاف ممطول فانه
وان جرى على غير من هى له الا ان ضميره اضمر على شريطة التفسير و
الكوفيون اى يختار نحاة الكوفة اعمال الاول اى اعمال الاول مع تجويز
اعمال الثانى لانه اسبق الطالبين فهو اولى لاعطاء المطلوب ولان اعمال
الثانى يوجب الاضمار قبل الذكر فان اعملت الثانى الفاء للتفسير وبدأ ببيان
اعمال الثانى لانه الاولى والاكثر استعمالا اضمرت جزاء الشرط الفاعل
اذا اقتضى الفاعل فى الفعل الاول لجواز اضمار قبل الذكر فى العمدة
بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف كما ستعرف
على وفق اى موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لعود ذلك الضمير اليه دون ظرف
اضمرت الحذف اى حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شىء مسده خلافا اى يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا
للكسائى ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عندهم
واكرمنى وضربنى الزيدان عنده والكسائى انما يقول بحذف الفاعل
دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب بان الاضمار قبل
الذكر بشرط التفسير فى الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد
بخلاف حذف الفاعل بدون سد شىء مسده فانه لم يوجد اصلا

وفيه انه جاء حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا ونحو ضربت
واكرم القوم ونحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه ان المصدر
قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل لعدم الاقتضاء فقوله اطعام
من باب عدم الفاعل لعدم اقتضاء الفاعل كما في الجوامد لا من باب
حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب
حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا وجاز اعمال
الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف
الفراء والواو اعتراضية خلافا للفراء اي يخالف هذا القول
بالجواز خلافا للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احد الامرين الاضمار
قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عنه تشريك الرافعين او اضمار
بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرمني زيد وضربني
واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
عطف على قوله اضمرت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر وهو ممتنع وربه رجلا شاذ ان استغنى
شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه عنه مفعول ما لم يسم فاعله
والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت جزاء الشرط اي اظهرت المفعول به
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يصح اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة

المحذوورين م

وان اعملت الفعل الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان
اعملت الثاني اضمرت جزاء الشرط الفاعل في الفعل الثاني نحو
ضربني واكرمني زيد و اضمرت المفعول ويتعلق باضمار المفعول قوله
على القول المختار لئلا يتوهم بالحذف على ان الثاني غير متوجه الى
المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل
الاول وهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان
اضماره الا ان يمنع مانع اي اضمرت المفعول في جميع الاوقات الا وقت
منع مانع عن الاضمار فتظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المعاد وهو قوله منطلقا وقول امرئ القيس اي مقوله
وهو مبتدأ اوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال وهذا المصراع بدل من قول امرئ القيس وآخره ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اي لو ثبت ان سعيي لادنى
معيشة قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل
ليس خبر منه اي من باب تنازع الفعلين ان كان لم اطلب عطفا على
كفاني ومنه باعمال الاول ان كان عطفا على مجموع الشرطية او
اعتراضا حيث لا يكون ح في حيز لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى ولا

كفاني م

يسوغ ان يكون حالا لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما
للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لا دنى معيشة
مع كفاية قليل من المال مطلقا طلبه او لم يطلبه لفساد المعنى اضافة
المصدر الى الفاعل وهذا على تقدير توجيههما الى قليل من المال لاستلزام
انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه بناء على قضية لو التى
تجعل المثبت من شرطه وجزائه او ما عطف على احدهما منفيا والمنفى
من ذلك مثبتا مفعول لم يفصل عنه كما فصل المبتدأ لشدة تعلقه
بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا ما لم يسم فاعله اى فعل لم يذكر
فاعله كل ذكر كل ليبا الاطراد مفعول ولا يرد نحو انبت الربيع البقل
حيث كان فى الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا فيه وصار
فاعلا لصدق حد الفاعل عليه حذف صفة مفعول فاعله مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله حذف واقيم ذلك المفعول هو تاكيد
الضمير المستتر وانما اكد لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه اى
الفاعل وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة
الى فعل او يفعل ونحوهما مما بنى للمفعول فيكون من باب حذف المعطوف
او صيغة الفاعل الى صيغة المفعول او الى الماضى المجهول والمضارع
المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم واراده
الصفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل قاهر
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من باب علمت لانه مسند الى

المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا و
مسندا اليه مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف نحو اعجبنى ضرب زيد
عمرو لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفعولى باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب
علمت فى كونه مسندا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى
اخاه بخلاف اعلمت زيدا هند ذاهبة والمفعول له بلا لام بخلاف
ضرب للتاديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم وبطل السؤال عن
قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب للتاديب وفيه انا لا نسلم
كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه ولان النصب فيما صدق علته
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على
هذا لو قام قرينة والمنع مطلق وايضا النصب فى الظروف مشعر
بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت فى انهما لا يقعان
موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد اليه وتركها يغير ماهية المفعول معه
واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل تعين المفعول به
له لاسناد الفعل اليه لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه
حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها
فلا يترجح عليه المفعول المطلق ولا الزمان بالجزئية ولا المكان بلازمه
لكل فعل لان الفعل المجهول غير مبنى لذلك تقول جملة معللة ضرب

زيد اقيم المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في
داره مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح
فهو مفعول فيه حيث تقدير في شرط النصب لا شرط المفعول فيه
فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بواسطة الحرف
فتعين زيد كما ترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله تقول
امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غير منتظم قيل
الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ففزع من في السموات الاية والفاء
للتعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل
مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى فان لم يكن كان تامة اي فان لم يوجد
المفعول به فالجميع اي جميع المفاعيل سواء اي مستوية لاستواء
الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد جميع
المفاعيل مع المفعول به لم يستقم لابتنائه على قوله فان لم يكن و
ان اريد جميع ماسوى المفعول به فهو سواء مطلقا وجد المفعول به
او لم يوجد قيل المراد انه ان لم يوجد المفعول به فجميع ماسواه سواء
في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز او المراد ان لم يوجد
المفعول به فجميع ماذكر في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع
ماذكر فيه منها ليس بسواء لترجيح المفعول به ولو قال والا فالبواقي سواء
لكان اخصر واظهر والمفعول الاول من باب اعطيت وكسوت

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى في قيامه مقام
الفاعل من المفعول الثاني لانه مكتس وعاط اي اخذ فهو انسب بالفاعل
واليق بالقيام مقامه ويجب عند اللبس نحو اعطي زيد عمروا ومنها
اي من المرفوعات المبتدا مقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل
والخبر جمعهما في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل
واشتراكهما في العامل المعنوي وغير ذلك فالمبتداء مبتدا وهو ضمير
الفصل فان قيل ماله اي بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد
الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد
من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها ليكون نصوص
التصريح دالة على صور الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم
ان اسم الفعل مبتدا وفيه وفيه الاسم لفظا او تقديرا وهو خبر المبتدا
المجرد صفة الاسم وتعلق به قوله عن ماهيه العوامل اللفظية اي الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكلي يوجب سلب العموم لا
عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان
التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق
ايضا قيل التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدول اذ النسبة
ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل
على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى

السلب البسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم
والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالقرينه واعلم ان
التجريد يقتضي سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في
قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم
الفيل وقوله تع امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم
الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اي المنسوبة
الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي و
فسر جار الله العلامة الزمخشري في المفصل العوامل اللفظية بباب
كان وان وعلمت حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتدأ والخبر
قائلا هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك
بينهما التجرد عن العوامل التي من شانها ان تدخل عليهما وهي
الابواب الثلثه وفروعها ليس الا والمصنف عرف المبتدأ وحده
فبالحري ان يطلق فاعرف فلا يرد عليه بحسبك درهم لان الزايد
غير معتد به مسندا اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ
هو حال معتمد على ذي الحال واحترز به عن خبر المبتدأ والقسم
الثاني من المبتدأ خارج عن هذا القسم او الصفة من مشتق كضارب
ومضروب وحسن وما يجري مجراه كقرشي كلمة او لتقسيم المحدود
حيث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين او لمانعة
الخلو دون الجمع وليست للشك او للتشكيك فلا ينافي التعريف

الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام ليحصل الاعتماد وهل ونحوه
كما ومن ومتى واين وكم وكيف وايان كالالف وقل لا او ذكر الالف
للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القايم ابوه
زيد لان هذا القسم من المبتدأ ضروري لعدم وجه اخر ولا ضرورة
هنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصوله كاعراب ما بعد الا
بمعنى غير باعرابها رافعة حال من ضمير الواقعة لظاهر غير ضمير
مستتر فلا يرد اقائم انتما واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان
اقايمان رافع للضمير العايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته نحو زيد قايم مثال القسم الاول من المبتدا وما قايم
الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
اي الصفة المذكورة مفردا مفعول به لقوله طابقت اي كانت الصفة
والاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اي اسما واقعا بعدها مفردا
واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو
اقايمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا جاز الامران احدهما كون
الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة
والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ وانما جاز فيه لاستوائهما
في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما بخلاف قام زيد حيث
لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمله
على المبتدا تاخير المبتدأ عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل

الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي و اقائم ؟

فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين
فاندفع ما قيل اعتبر في تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس
بالفاعل ولم يخرج وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان [منع]
فلا بد من بيان الفرق مثل اقائم زيد فزيد مبتدأ او خبر فان قيل
هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه اخر
قلنا جاز فيه وجه اخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر [فاعلا]
فلا وجه في الصفة سوى دفعها على الابتداء فتحققت الضرورة
والخبر مبتدأ هو ضمير الفصل المجرد خبره اي المجرد عن العوامل [اللفظية]
اسما او جملة واحترز به عما ليس بمجرد المسند الى المبتدأ فلا يرد نحو
[زيد] يضرب في يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد
وقوله المسند صفة المجرد وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله [احترز] و
به عن القسم الاول من المبتدأ المغاير صفة اخرى للصفة المذكورة
اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة
[لـ]لظاهر واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ واصل المبتدأ اي الاولى
في المبتدأ او مقتضى الدليل فيه التقديم لانه موصوف معنى ولانه عمدة
البيان ومن ثمه اي ومن اجل ان [اصالة] المبتدأ التقديم جاز تركيب في داره
زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان
اصالة تقدمه وامتنع تركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر

لفظا ورتبة وقد للتقليل يكون المبتدأ نكرة مع ان اصله التعريف
اعلم ان في المبتدا اصلين التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح
والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم بيان اصالة التعريف
وايضا ان بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم فكان
الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتدا مشتملا الخ مما وجب فيه هذا
الاصل او تخلفه واذا كان المبتدا نكرة يلزم تاخيره وتخلف هذا
الاصل في بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل
فلعل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم لهذا التلفيق وفيه اذا تخصصت
[اي التطبيق]
اي قل شيوعها بوجه ما اي وجه كان وما زائدة او صفة لان التنكير
المحض في البيان مخل بالغرض المطلوب وهو الافهام ويرد عليه جواز
كوكب انقض وامت في الحجر ويرد ايضا جواز تنكير الفاعل مثل ولعبد
فانه تخصص بالصفة وهي مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة
فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم
بمنزلة الصفات لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين
بعد العلم باصل الحكم لاحد الجنسين وما احد فانه تخصص بصفة
العموم وفيه خير منك فالتمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم وشر
اهر ذا ناب فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتاخير
على ابدال شر من الضمير وجعله بتقدير اهر ذا ناب شر ليحصل التخصيص
وتقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر

اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجائى
حبيبا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا
او عدوا والمهر له بنباح غير معتاد يتشائم به يكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير وعلى الثانى لا يصح فيقدر
الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وفى الدار رجل فانه تخصص بتقديم الخبر الذى هو ظرف متعين لكونه
حكما لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره فى
الدار فكانه متخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص بكونه
منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الا ستمرار
والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك
فلا يستقيم للزوم الدور والتسلسل والتكرار والجواب انا لا نم ان
معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت السلام عليك
وذلك لا يحتاج الى تقدير اخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل
السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك قولى سلام
عليك واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس تكرار
بل هو تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ الصالح له وقدر صاحب اللباب
سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك
الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة والخبر مبتدأ قد يكون اشارة
الى ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه احد جزئى الكلام وهذا يصلح مثالا

لوقوع الخبر جملة جملة لصدق حد الخبر عليها ولان الحكم كما يقع بالمفرد
يقع بالجملة مثل زيد مبتدا ابوه مبتدا ثان قايم خبر المبتدا الثانى
والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول وزيد مبتدا قام فعل ابوه فاعله
والجمله الفعلية خبر المبتدا فلا بد الفاء جواب شرط محذوف اى اذا
صح وقوع الجملة خبرا فلا بد او عطف على قوله قد يكون جملة اى الخبر
قد يكون جملة فيحتاج الى عايد للربط من عايد يعود من الجملة الى المبتدأ
فيرتبط به الجملة لان الجملة من حيث هى هى مستقلة فاذا تعلق بشىء
يحتاج الى رابط والعايد ضميرا او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع
المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء
فى نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبر لا وليس متعلق بيد والا لكان
مضارعا للمضاف نحو لا حافظا للقران عندك وقد يحذف العايد
بقرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه
ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غير ذلك وما وقع
ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرفا او وقع فى التركيب حال كونه ظرفا فالاكثر
اى اكثر النحاة والفاء فى خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا
بفعل انه اى على انه وهو خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول
مقدر اى مفروض ملتصقا بجملة فان قيل ما معنى هذه الباء وما معنى
قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف قيل وانما قدر بالجملة لان
الاصل فى العمل الفعل فتقديره عاملا فى الظرف احرى ولانه اذا وقع

صلة يقدر بالجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر
يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذى هو الاصل فى العمل اولى
من جعله فرعا لفرع الفعل وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان
الاصل فى الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد فى الدار
التقوى وليس كذلك ولان المقدر خال عن الضمير لانتقاله الى الظرف
والقول بخلو الاسم عنه اهون من القول بخلو الفعل عن الضمير واذا
كان اذا شرط وهذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ المبتدأ
مشتملا على ما له ما موصولة او موصوفة بمعنى الشئ او شئ صدر
الكلام فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة او صلة
كالاستفهام وغيره فانه يجب تقديمه لئلا يبطل صدارته ولا يرد
زيد من ابوه لتصدره من على جملته نحو من ابوك فان من مبتدأ مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى اهذا ابوك ام ذاك او
ازيد ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اى اذا كان المبتدأ والخبر
معرفتين فانه يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس الا بقرينة نحو
قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وابو حنيفة
ابو يوسف واما نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد فقيل الاسم متعين
للابتداء والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده
فى الصحيح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ
بمعنى الذات الذى اتصف بكذا او متساوين تخصيصا ولو قال او كانا

متساوين تناول التساوى فى التعريف والتخصيص فيستغنى عن
ذكر كونهما معرفتين لكن اشتراط التساوى فى التعريف يوهم اشتراط
التساوى فى مرتبة التعريف ايضا فصرح بقوله او كانا معرفتين
تحرزا عن هذا التوهم مثل افضل منك مبتدأ افضل منى خبره او كان
عطف على قوله او كانا معرفتين ويجوز العطف على قوله كان المبتدأ ايضا
الخبر فعلا اصطلاحيا او مفردا او فيه لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد
نحو يقومان الزيدان حيث يجوز الزيدان يقومان لعدم اللبس اذ الفاعل
يكون واحدا ليس الا لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام
فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن اعتبارى لا صورى
ولذا جعل اين فى اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا فاعرف
وفيه له اى المبتدأ احترازا عن ان يكون فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه
فان تقديم الخبر فيه جائز مثل زيد قام اذ لو اخر ههنا لزم الالتباس
بالفاعل وجب جزاء الشرط تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر للصدارة
او اللبس واذا للشرط تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة
بخلاف زيد اين ابوه حيث لا يبطل صدارته لتصدره على جملته ما
موصولة او موصوفة مفعول تضمن له صلة او صفة صدر الكلام
كالاستفهام وغيره فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة
الاسمية صلة او صفة مثل اين خبر زيد مبتدأ اذ لو اخر بطل صدارته
او كان تقديمه اى الخبر مصححا له اى للمبتدأ المنكر ومخصصا له

نحو في الدار فانه خبر خصص المبتدأ ولو اخر لبقى المبتدأ بلا تخصيص رجل
او كان لمتعلقه اى لمتعلق الخبر الساد مسده فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل واسم كان قوله ضمير كائن في المبتدأ اذ لو اخر
لزم الاضمار قبل الذكر مثل على التمرة مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه
ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل
الذى هو خبرا ويقال الخبر هو قوله على التمرة والتمرة تتعلق به تعلق
الجزء بالكل زبدا تميز عن الاسم التام بالاضافة الى الموصوف
اى حصل او حاصل على التمرة زبد مثلها او كان الخبر عن ان بان تقع ان
مع اسمها وخبرها الماؤل بالمفرد مبتدا اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا
انك قايم حق لكان كذا مثل عندى انك قايم فان ان مع اسمها وخبرها
بمعنى المفرد مبتدا وعندى خبره تقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
اى عندى قيامك وجب جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه
تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء وقد للتقليل او للتحقيق يتعدد
الخبر فيكون اثنين فصاعدا وقد يجب التعدد نحو الخل حلو حامض
والابلق اسود ابيض وهما عالم جاهل مثل زيد مبتدا تعدد خبره
وهو عالم وعاقل وقد مثل قد السابقة تضمن المبتدا معنى الشرط
وهو ملازمة الثانى للاول وقيل سببية الاول للثانى ويرد عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار فيصح
اى لا يمتنع دخول الفاء فى الخبر اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا

وذلك

وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط مبتدأ الاسم خبره الموصول
بفعل او ظرف اى الذى وصل بفعل او ظرف وهو صفة الاسم او النكرة
الموصوفة اى التى وصفت بهما اى بفعل او ظرف وينبغى ان يقول به
لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد نحو زيد او عمرو
قايم ولا يقال قايمان لان المراد احد المذكورين الا ان يراد احد المذكورين
فان قيل تعريف الجزئين يقتضى الحصر والمبتدا الداخل عليه اما نحو اما
زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كمن وما والمبتدا الموصوف بهذا
الموصول نحو قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب
فكيف يستقيم الحصر قيل الفاء فى القسمين الاولين بحرف الشرط اما
الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانى فلانه يتضمنه ويجرى
فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فى مواضع اللزوم وجوازه
وامتناعه فى مظانها وجعل الماضى مستقبلا حتما وجزم المضارع
وغير ذلك بخلاف المبتدا المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم فى خبره
الفاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضى بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه
كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين فى هذا الباب
ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف
مثل الذى مبتدا يأتينى صلة او فى الدار واو ليس بترديد بين الشرطين
بل من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال يأتينى او يقال فى الدار مكان
يأتينى فله درهم خبر المبتدا وكل رجل يأتينى او فى الدار اى يقال فى الدار

فله درهم وليت مبتدأ ولعل عطف على ليت ما نعان خبر بالاتفاق
اى باتفاق النحويين لبطلان صدارة الشرط بدخولهما ولتغير الجملة
بهما من القطع بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط الى الشك فان
قيل باب كان وباب علمت ايضا ما نعان عن دخول الفاء بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان ان الاتفاق من بين
الحروف المشبهة لا مطلقا والحق بعضهم ان بهما اى بليت ولعل فى
منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تع ان الذين فتنوا المومنين و
المؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تع قل ان الموت الذى
تفرون منه فانه ملاقيكم وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل
وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها مع ان فى بعض الايات نحو قوله تع
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات لا يوجب كونها مانعه
لان دخولها فى المبتدا الذى تضمن معنى الشرط فى حيز الجواز لا فى حيز
الوجوب فان قيل كما اختلف فى ان اختلف فى أن وكان ولكن فما
وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع فى ان مرجوح
بدليل الاستعمال القرآنى فيها خلاف وفى غيرها اختلاف فبين ان فى
الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر وفيه وقد حذف المبتداء
لقيام اى وقت حصول قرينه لفظيه او عقلية جوازا اى حذفا
جائزا وقد يجب حذفه كما فى المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو بتقدير هو وفى الصفة المقطوعة رفعا نحو

الحمد لله الحميد اى هو الحميد وفى زيد الخبز اكله اى هو اكله ولم يذكر ذلك
لقلته لا لعدمه كما زعم البعض وعللوه بكون المبتدا ركنا وليس بسديد
لان الركنية لا ينافى وجوب الحذف لموجب لا يرى ان الخبر ركن وقد يجب
حذفه كقول المستهل اى نظيره مثل قول طالب الهلال او رافع الصوت
عند رؤية الهلال الهلال اى هذا الهلال بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لا
تعيينه بالاشارة والله اى بلفظ القسم لئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف والخبر جوازا اى وقد يحذف الخبر حذفا جائزا مثل خرجت
اى نظيره مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة واذا للمفاجاة
وهى عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير
الخبر فيكون المعنى خرجت ففى ذلك المكان السبع ولا يرد عليه خرجت
فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غيره ظرف
زمان وهو لا يصلح ان يكون خبرا عن الجثه فيكون ظرفا لمعنى المفاجاة
ويكون الخبر محذوفا وهو موجود او حاصل ويكون المفاجاة المقدرة
منزله منزلة اللازم لئلا ينقلب الظرف مفعولا به بتقدير فاجات زمان
وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا من نحو واقف
او حاضر فلا يكون مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة وفيه وجوبا
اى حذفا واجبا فيما التزم فى تركيبا التزم فيه او مصدرية حينية اى
وقت التزام غير الخبر موضعه فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير

القرآن ٤

الخبر مثل لولا زيد اى كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه
لسد جوابها مسده اى لولا زيد موجود لكان كذا وفى بعض النسخ لهلك
عمرو واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء
يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد ى وقال الكوفيون هو من باب حذف
الفعل اى لولا وجد زيد لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط ولا اختصاص
لولا التحضيض بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها ومثل ضربى
زيدا قائما اى كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تاويلا مضافا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال مفردة او جملة او كان اسم تفضيل
مضافا الى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربى
زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما وفى ضربى زيدا مذاهب فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما بجعل قائما حالا وكان تامة
واذا ظرفا مستقرا وانها خبر المبتدأ الذى ليس بجثه وقال الكوفيون
تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم
حذف الخبر من غير سد شىء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بلا دليل له
الاستعمال وقيل تقديره ضربى زيدا ضربى وضربه قائما عند فى مصدر
مثله وانها خبرا وقيل هو مبتدأ لا خبر له وضعفهما ظاهر وكل رجل
وضيعته اى كل رجل وحرفته متقارنان او مقترنان وانما وجب حذف
الخبر هنا لدلالة الواو والمذكور على الخبر ووقوع ضيعته مقامه لفظا

ولا يرد انه لو كان الواو بمعنى مع وجب النصب لانه انما يجب النصب ان كان
قبل الواو فعل او معنى فعل وههنا لا فعل ولا معنى فعل واما مقترن المفهوم
بقرينة الواو فلا اعتداد به لان الشرط ان يكون ذلك الفعل غير مفهوم
من الواو والمراد ان كل مبتدأ عطف عليه شىء بواو بمعنى مع يجب حذف خبره
لاغناء الواو والتى بمعنى مع عنه وسدها مسده وقيل حذف الخبر فى مثله
غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او متقارنان خبر
المبتدائين فلا يسد المبتدأ الثانى وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ لا
يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثانى يسد مسد الخبر
المحذوف من حيث انه هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان
لا يسد مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشىء
مسده من كل وجه او يقال يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره
ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو وضيعته فيكون المعطوف
متعلق الخبر فيسد مسده ولعمرك اى لعمرك قسمى وبقاؤك ما اقسم به
والمراد ان كل مبتدأ يكون مقسما به يجب حذف خبره لسد الجواب مسده
لافعلن كذا خبر ان قدم خبر ان لان خبرها فرعه واسمها ولا فرع معمول
الفعل الجامد مع شذوذه فى الاخلاف خبر ان واخواتها عطف على ان
اى امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة
وهى ان وكان ولكن وليت ولعل هو المسند خبر قوله خبر ان وهو
ضمير الفصل او يقال هو المسند ابتدا كلام وقوله ان مبتدأ محذوف الخبر

بقرينة ما سبق اى منه خبر ان والمراد بقوله المسند الى اسم
ان بلا تبعية فلا يرد يضرب فى ان زيدا يضرب ابوه وان رجلا حسنا
قايم احترز به عن كل ما ليس بمسند بعد دخول خرج غير خبر ان واخواتها
هذه الحروف اى احدى هذه الحروف وهى ان واخواتها مثل ان زيدا قايم
فانه مسند بعد دخول ان وامره اى شانه وحكمه كامر كشان وحكم
خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة وفى احكامه من كونه
مفردا او متعددا او مذكورا او محذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان
جملة فلا بد من عايد وقد يخالف خبر المبتدا فى ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا
لما له صدر الكلام الا فى تقديمه اى فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة
حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدا ولم
يجز تقديم خبر ان لان فى تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط
عن عمل الفعل وهى تاخير المنصوب عن المرفوع ولو قال الا فى التقديم لكان
اصوب الا اذا كان ظرفا اى التقديم غير جايز فى جميع الاوقات الا وقت
كونه ظرفا فح يجوز ان يتقدم حيث يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى
غيره خبر لا مبتدا محذوف الخبر اى منه خبر لا وقوله هو المسند
استينافا وقوله هو ضمير فصل والمسند خبرها التى صفة لا اى لا الكائنة
لنفى الجنس اى لنفى حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام لا لنفى
الرجل هو المسند الى اسمها فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه
وبهذا خرج اسم لا وكل ما ليس بمسند بعد دخولها بلا تبعيه بقرينة

ذكر التوابع فلا يرد نحو لا رجل حسنا فى الدار مثل لا غلام رجل ظريف عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان لا غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع
صفته فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لغلام رجل والمثال وان
صلح محتملا لا يقبح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان
فهو قبيح واذا انحط المقصود فاقبح كذا فى بعض الشروح فالاحتراز عن
الاحتمال اولى فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان
الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما على نحو لا
اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحد وجوازا ان قيل بانتفاء لزوم الكذب
فى الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فاتى بقوله فيها
لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعى خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا حذفا كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه اصلا
او فى اللفظ قائلين بوجوب الحذف فيقولون لا اهل ولا مال بمعنى انتفى
الاهل والمال ويجعلون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولدان
مصبوح على الصفة دون الخبر اسم ما ولا مبتدا محذوف الخبر اى
منه اسم ما ولا هو المسند اليه استينافا وخبره قوله المسند اليه
وهو فصل المشبهتين فى النفى والدخول على الاسمية صفة ما ولا
ويتعلق به قوله بليس هو المسند اليه اى الذى اسند اليه خبره ويكون
غير تابع كلامه فلا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قائم وفيه وما زيد اخوك قائما

وخرج به ما ليس مسندا اليه بعد دخولهما ظرف المسند اليه وخرج به غير
اسم ما ولا مثل ما زيد قائما ولا رجل اتى بالنكرة لان لا لا تعمل الا في النكرة
افضل منك وهو اى عمل ليس او اجراء حكم لا او التشبيه بليس في
لا شاذ لقصور شبهها لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فيقتصر
على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

المنصوبات لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات و
قدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب هو فضلة او مبتدأ ما
اشتمل على علم وهو النصب والالف والياء المفعولية اى الخصلة
المنسوبة الى المفعول او كونه مفعولا حقيقة او حكما فمنه اى مما اشتمل
على علم المفعولية والفاء للتفسير المفعول المطلق مبتدأ مقدم الخبر
ويسمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بالحرف وانما قدم المفاعيل لانها
اصل المنصوبات ثم قدم منها المفعول المطلق اذ هو المفعول حقيقة
واصطلاحا دون ما عداه ولهذا سمي ايضا مطلقا لانه مفعول فيهما
الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك لا زيد ولانه
مفعول بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد تقيد بالحرف فاخره
عنه ثم قدم على المفعول فيه واخويه لتقيدها بالحرف جميعا لكنه في
المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما في اللازم النصب ويكون في
اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة
في جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة

اصلا وهو مبتدأ اسم احتراز عن نحو ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني
يصدق عليه انه فعل فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول
مطلق لانه ليس باسم وفيه ان فاعل الفعل الاول انما هو فعل الحدث
لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيد في الحد وان لم يكن
لفظ اسم ما اى حدث ونحو تربا وجندلا اسم حدث حكما فعله خبره
يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فاعل يرد عليه
نحو ضرب ضربا فانه لم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول فعل يرد عليه
نحو ضارب زيد ضربا مذكور يرد عليه فضرب الرقاب من حيث انه فعله
غير مذكور بمعناه يرد عليه نحو ضربته سوطا والجواب عن كل ما يرد
على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ولا يرد
عليه كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا لاعتبار
الحيثية لكنه يغني عن بعض القيود الاخر ايضا لخروج ما اخرج بها
باعتبار الحيثية وقوله بمعناه احتراز به عن المفعول له فانه قصد
فيه كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية
لكنه ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد
حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل والنوع حيث دل على بعض
انواعه والعدد حيث دل على العدد مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة للنوع وجلسة للعدد فالاول اى الذي للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو مفهومه ولانه دال

وفائدته دفع توهم السهو اذا ودفع توهم التجوز
وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى
تكليما اى كلمه بذاته لا بشجرة
بان امره بالتكلم
لموسى عبد الغفور

على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنيه والجمع يستلزمان
التعدد بخلاف اخويه اى النوع والعدد لاحتمال كل واحد منهما التعدد
وقد يكون اى المصدر اى المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ
الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا كانبتكم نباتا حسنا وتبتل اليه
تبتيلا او المراد بغير مادته فيكون مثاله قعدت جلوسا لا انبتكم من
الارض نباتا والحاصل انه ان قيل ان اريد بغير لفظه بقوله صيغته يكون
نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لاختلاف الصيغة اى الفعل وان اريد مادته لا
يكون نحو انبتكم نباتا منه قيل يراد المادة لا يجعل نحو انبتكم نباتا من
هذا القبيل او يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان خلافا
لسيبويه فانه يقدر له عاملا من لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام اى وقت قيام قرينة جوازا
اى حذفا جايزا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت
قدوما خير مقدم وهو اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او بالمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا
عطف على جوازا اى حذفا واجبا سماعا اى حذفا سماعيا او حذف سماع
او مسموعا نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله
رعيا وخيبة اى خاب خيبة وجدعا اى جدع جدعا وهو قطع الانف
وحمدا واستعمال الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح وبعضهم
قيدوا وجوب الحذف فى نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام

وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يستعمل اظهار عامل
هذه المصادر فى كلامهم وهذا بمعنى وجوب الحذف سماعا وقياسا
عطف على قوله سماعا فى مواضع منها اى من تلك المواضع ما اى موضع
وقع المصدر فيه وانما وجب الحذف فيه لوجود القرينه والساد
مسد المحذوف مثبتا حال واحترز به عن نحو ما زيد سيرا بعد نفى
ظرف وقع واحترز عن سرت سيرا به نحو او معنى نفى كما فى انما داخل اى كل
واحد منهما وفيه على اسم بخلاف ما سرت الا سيرا البريد لا يكون
المصدر خبرا عنه اى عن ذلك الاسم احتراز عن قوله ما سيرى الا سير
شديد او وقع المصدر مكررا اى وقع موضع الخبر غير خبر فلا يرد نحو
دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا مثال
النكرة وما انت الا تسير سير البريد يقال لها بالفارسية پيك مثال
المعرفه وانما انت تسير سيرا مثال معنى النفى وزيد سيرا سيرا
مثال ما وقع مكررا ومنها اى من تلك المواضع ما اى موضع وقع
المصدر فيه وما مبتدا مقدم الخبر تفصيلا لاثر احترازا عما يكون تفصيلا
بمضمون جملة دون اثره نحو زيد يسافر سفره القريب والبعيد مضمون
جملة احترازا عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر
سفرا قريبا او بعيدا وفيه ونحو لزيد سفر فاما ان يصح صحة او يغتنم
اغتناما ولزيد ضرب فاما ان يتادب تادبا او يهلك هلاكا متقدمة

احترازعن المتاخرة نحو اما ازيد ادب زيد بالضرب تادبا او يهلك
هلاكا فاضربه واما تمنون بالشد منا وتفدون فدا فشدوا واعلم
ان التفصيل انما يكون للجملة بالمتقدمة فذكر قوله مقدمة توضيح
وفيه مثل فشد والوثاق فاما تمنون منا بعد اى الشد واما تفدون
فداء وانما يجب الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف ومنها
اى من تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه للتشبيه اى للدلالة
على مشاركة امر لامر فى معنى احترازعن نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حسن علاجا حال اى دالا على الحدث احترازعن نحو مررت بزيد
فاذا له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء بعد ظرف وقع جملة
احتراز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة صفة جملة على متعلق
بمشتمل اسم احترازعن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار بمعناه
صفة اسم اى بمعنى المصدر وعلى صاحبه عطف على اسم احترازعن
نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له
صوت يصوت صوت حمار فانه مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت و
مشتملة على صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير فى له ووجب
الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف وصراخ اى فاذا له
صراخ يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها ومنها اى ومن
تلك المواضع ما اى موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة لا

يحتمل صفة جملة احترازعما سياتى فى الضابطة الاتية لها اى لتلك
الجملة غيره اى غير ذلك المصدر نحو له اى لفلان على خبر وله متعلق
الخبر او على العكس الف درهم مبتدأ اعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا يحتمل لها سواه ويسمى
تاكيدا وتقريرا لنفسه اى لذاته ومنها ما وقع اى من تلك المواضع
موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة لها اى لتلك الجملة
محتمل غيره اى غير ذلك المصدر نحو زيد قايم احق حقا اى صدقا فانه
مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها
تحتمل الصدق والكذب فالحق والباطل ويسمى هذا المصدر توكيدا للجملة
لغيره اى لدفع غيره او لما يغايره وصفا اذ الحكم المحكم يغاير المحتمل وان
اتحد مرادا ومنها ما وقع المصدر فيه مثنى اى دالا على التكرير والتكثير
مثل لبيك اى الب بطاعتك البابا بعد الباب وسعديك اى اسعدك
اسعادا بعد اسعاد والمصادر فى هذا الباب سماعية وان كان الحذف
قياسيا المفعول به هو ما اى اسم ولم يذكر اكتفاء بما سبق وقع عليه
الفعل حقيقة او عبارة فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا وفيه
والمراد ما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به فلا يرد خلق الله العالم وما
ضربت زيدا وهذا معنى عرفى للوقوع فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال
وارد عليه ان نحو زيدا فى ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب
واجب بانه مما يتوقف عليه الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين

فعل والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي والزمان لازم لوجود الفعل
دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لا تعقل ماهيته الفاعل
لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
الا ان يقال قصد فيه الجنبيه فلا يرد عليه المفعول فيه وغيره مما
يتوقف عليه الفعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم المفعول به على الفعل
وغيره من العوامل الا المانع وخص الفعل بالذكر لاصالته وانما يتقدم
لان المفعول به معمول الفعل معمول قوي تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما
ومتاخرا الا ان يمنع مانع تقدمه كوقوعه في حيز ان وقد للتقليل يحذف
الفعل الناصب للمفعول به لقيام اي وقت حصول قرينة دالة
على الحذف وتعين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا اضرب
زيدا بقرينة السؤال لمن قال من اضرب مقول قال ووجوبا اي
حذفا واجبا في اربعة مواضع وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم الباب
الاول سماعي لم يستعمل اظهار فعله في كلامهم مثل امرأ ونفسه اي
اترك امرأ مع نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وهو التوحيد وقيل هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيرا
لكم وقيل هو خبر ليكن المحذوف اي انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وفيهما
نظر لعدم اطراد الاول في نحو انته امرا قاصدا وكون حذف كان بلا حرف
الشرط شاذ وفيه واهلا وسهلا اي اتيت اهلا ووطئت سهلا من البلاد

لا حزنا الباب الثاني المنادي وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم
فاعله للمطلوب وخرج به ما ليس بمطلوب الاقبال ونحو يا الله لا يصدق
عليه كونه مطلوب الاقبال اللهم الا ان يحمل على التخييل كانياب المنية
وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال او يكون المراد
المطلوب اقباله ولو حكما فيصدق عليه لانه مطلوب الاجابة ويرد على
هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب ونحو يا سماء
ويا ارض ويا للماء ويا للدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا
فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول مطلوب الاقبال السماعي
النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان او يقال هو
مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤول الاجابة كما قلنا في يا الله واما البواقي
فهو من استعارة بالكناية وندؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال
فيها ادعائي بحرف اي بواسطة حرف من الحروف الخمسة وهي يا وايا و
هيا واي والهمزة واحترز به عن نحو اطلب اقبال زيد وانادي زيدا او
ادعوك ونحو ذلك والجار والمجرور متعلق بالمطلوب نائب مناب
ظرف نائب وحذف في فيه وان لم يكن من الجهات لكونه جاريا مجرى
لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار ادعو اي لفظه لفظا
او تقديرا تفصيل للمنادي او الحرف وبني المنادي وانما قدم بيان
البناء على الرفع والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما على ما اي الضمة

باب ع

والالف والواو برفع مسندا اليه به وهو مفعول ما لم يسم فاعله
ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعوده الى الاسم بعيد ان كان
المنادى مفردا اى مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبهة بالاضافة
واحترز به عن المضاف والمضارع له معرفة كشبهه بكاف ادعوك
المشبهة بكاف اياك وذلك فى وقوعه موقعها الا اذا كان علما موصوفا
بابن مضافا الى علم فيختار فتحه كما سيجيء وقوله معرفة صفة مفردا
او خبرا اخر لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدهما مثل يا زيد مثال
المعرفة قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء ويجوز تنوينه عند
الضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو فان
قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح فيه يا زيدان ويا زيدون
بدون اللام قيل صح لقيام يا مقام اللام وكونها فى حكمها ويخفض
اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة
وكذا بلام التعجب كيا للماء او التهديد كيا لبكر لاقتلنك وانما اختيرت
اللام من بين الحروف اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء و
كذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار مثل يا لله لزيد واللام يتعلق
بادعو المقدر وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد
الا فى موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا وانما فتحت اللام
لدخولها على الكاف حكما ولذا بقيت على الكسر نحو يا لزيد ولعمرو ويا لله

اللام الثانية

للمسلمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة فى نحو يا لزيد
لخروجه عن تاثير شبه الحروف بقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته
بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولخروجه عن الافراد بالتركيب مع اللام
وفى كل نظر ويفتح المنادى لالحاق الفها اى الف الاستغاثة لموافقة
الالف ويضم ويكسر لواوها ويائها اللاحقتين لدى اللبس كما فى
المندوب مثل يا منعوه فى المسمى بمنعه ويا منكبه فى المسمى بمنك الى هذا
وانما تكسر اللام فى المستغاث له وفتح فى المستغاث به تقول يا لله للمسلمين
فرقا بينهما فان قيل فماذا تعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاولى يتعلق
تعلق المفعول به ولا لام ح اى حين اذ دخلت الالف ولا يجتمعان تحرزا
عن التكرار والجمع بين العوضين مثل يا زيداه وينصب ما سواهما
من النكرة والمضاف والمضارع له فى تعلق شيء هو من تمامه وضمير
هما راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه والاولى
ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها
او الف الاستغاثة لئلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد مثل يا عبد الله
مثال المضاف ويا طالعا جبلا مثال المضارع للمضاف ويا حافظا
لا ينسى ويا شاعر الاشاعر اليوم مثله والا يا نخلة من ذات عرق ويا
ثلثة وثلثين علما او لا كل ذلك مضارع للمضاف فخلاف يا رجلا صالحا
لامتناع تعرفه فلابد من بيان الفرق وقد ذكرنا فى كتابنا المسمى بالمعافة
واعلم ان فى اعتماد طالعا جبلا وجه ذكرنا فى كتابنا الموسوم بالارشاد اذ لا

والثانى يتعلق تعلق المفعول له ع

٢

سوى تقدير الموصوف وذلك يدرجة فى باب يا رجلا صالحا وذلك
مما يمتنع تعرفه خلافا للكسائى وقوله يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعرف
صفته فى نحو يا طالعا جبلا الظريف ويا رجلا الاولى تاخير النكرة
لخروجها عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر لغير معين اى مقولا
لرجل غير معين كما فى قول الاعمى وتوابع المنادى المبنى غير المستغاث
بالالف فانه مبنى على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فان صفته لازم
الرفع كما سيجئ وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها
ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهى منصوبة لا غير
المفردة اى من كل وجه وهو احتراز عن المضاف والمضارع له من التاكيد
المعنوى مثل يا تميم اجمعون واجمعين واما التاكيد اللفظى فحكمه فى الاغلب
حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا نحو وانى واسطار
سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وانما اطلق التاكيد على
الاغلب لان هنا الحكم فى احد قسميه وهو التاكيد اللفظى على غير الاغلب
ولعل المختار عنده ذلك والصفة نحو يا زيد العاقل والعاقل وعطف
البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف بحرف الممتنع صفة سببية
للمعطوف بحرف دخول فاعل الممتنع يا عليه اى على ذلك المعطوف نحو
يا زيد والحارث وكقوله تعالى يا جبال اوبى معه والطير بالرفع والنصب
واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه لعدم اللام نحو
يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه حكم البدل لحكم المنادى المستقل

كما سيجئ ترفع خبر قوله وتوابع المنادى على لفظه اى حملا على لفظ
المنادى لشبه ضمته بالرفع فى العروض والاطراد والرافع يا لشبهها
بالرافع فى كون البناء اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى
المنادى لمكان البناء وظهر فى التوابع لاحتياجه الى المؤثر وانما لم يبن
كصفة اسم لا لنفى الجنس لمكان الفصل ولان وجه بناء الصفة فى لا رجل
ظريف كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى
فافترقا وتنصب حملا على محله فان محله النصب على المفعولية مثل يا زيد
العاقل والعاقل والخليل بين بعد جواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى
الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها وهو المعطوف
بالحرف الممتنع دخول يا عليه فى المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه
متعلق بقوله يختار الرفع ويقول باولوية الرفع لانه منادى مستقل
معنى فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هى اثر يا وابو عمرو بن العلاء يختار
النصب لان ذا اللام لا يباشره يا فيختار فيه ما هو اثر العامل لا اثر يا
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن اى مثل الحسن فى جواز
نزع اللام وقيل فى كونه علما ذا لام ويدخل نحو الرجل على الاول ود
الثانى ونحو النجم يدخل على الثانى دون الاول او مثل الحسن مما كان صفة
فى الاصل ثم صار علما بالغلبة فانه يجوز فيه نزع اللام والاتيان به
فكالخليل خبر مبتدأ محذوف والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ
اعنى قوله ابو العباس اى فهو كالخليل فى اختيار الرفع لان اللام لما كانت

فی معرض النزع لم یعتد بها او لان اللام فی العلم لا معنی لها فلا یعتد بوجودها
فیختار الرفع بخلاف ما لم یکن کذلک فیختار النصب والا ای وان لم یکن المعطوف
کالحسن فکابی عمرو ای فهو مثل ابی عمرو فی اختیار النصب وسیاقه هذه
الاعلام من لطائف هذا الکتاب والمضافة ای توابع المنادی المضاف اضافة
معنویة نحو یا زید صاحب الفرس ویا بشر ذا الجمة بخلاف یا زید الحسن
الوجه ویا صاح ویا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلس
لان الاضافة اللفظیة فی حکم الانفصال وحکم المضاف اضافة لفظیة
والمضارعة للمضاف ههنا حکم المضاف بل حکم المفرد بخلاف ما اذا وقعت
مناداة عملا بالاعتبارین فی الحالتین تنصب لانها لو باشرها حرف
النداء لا تکون الا منصوبة فکذا اذا کانت تابعة کما صرح به البعض
الا اذا اعتبرت مفردة کالمضافة اضافة لفظیة والمضارعة لها کما صرح
به الاخرون والبدل مبتدأ نحو یا زید زید ویا زید اخا عمرو ویا زید
رجلا صالحا ویا زید طالعا جبلا والمعطوف نحو یا زید وعمرو ویا زید
واخا عمرو ویا زید وطالعا جبلا ویا زید ورجلا صالحا غیر صفة المعطوف
او بدل منه ما ذکر ای غیر المعطوف الذی ذکر قبل وهو الممتنع دخول
یا علیه بان لم یکن ذا اللام حکمه مبتدأ ثان ای حکم کل واحد منهما حکم
المنادی المستقل لکونهما فی حکم تکریر العامل وهو خبر المبتدأ الثانی
والجملة الاسمیة خبر المبتدأ الاول مطلقا ای زمانا مطلقا ای سواء
کانا مفردین او مضارعین للمضاف او نکرتین والعلم ای المنادی



الذی هو العلم الموصوف بابن ای بلفظ ابن ومؤنثه ولیس مصغر ابن
وابنة ومثناهما ومجموعهما فی حکمهما فی هذا الباب لعدم الکثرة
مضافا حال ویتعلق قوله الی علم آخر احتراز عن نحو یا زید بن اخینا
ویا هند ابنة عمنا یختار فتحه الجملة خبر المبتدأ ای یختار فتح المنادی
وهو العلم المذکور لموافقته حرکة الابن وقصد التخفیف لکثرة استعمال
العلم وطول الکلام ویجوز البناء علی الضم ایضا واذا نودی المعرف
باللام ای اذا قصد نداؤه ونظیره قوله تع واذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله ای اذا اردت قراءته قیل یا ایها الرجل ونحوه بتوسط ای مع هاء
التنبیه تحرزا عن اجتماع آلتی التعریف صورة فان قیل الشرطیة لا تتم
لان الشرط نداء المعرف باللام ای معرف کان وظاهر انه لا یترتب علیه
هذا الجزاء قیل الکلام محمول علی حذف او مجاز فانه ارید به اللفظ فهو
علم والعلم یصح تأویله بصفة اشتهر بها نحو لکل فرعون موسی ولا هیثم
اللیلة للمطی ای لکل جبار قهار عادل ولا راعی اللیلة للمطی فیکون المعنی
کل کلام وسط فیه ای وکلام وسط فیه اسم الاشارة فلا یلزم ملزومیة
الکلی للجزئی ویا هذا الرجل بتوسط الامرین تکثیر التشویق والتوجه
باتیان مبهم بعد مبهم وتاخیر البیان والمبهم الثانی وان لم یکن محتاجا
الیه لکن فیه فائدة وهی زیادة التشویق فی البیان بزیادة التشویق فیه
والتزموا ای النحاة رفع الرجل وان کان صفة وحقها جواز الوجهین
کما لانه ای الرجل المقصود بالنداء واقعا لا لفظا حیث برز فی اللفظ فهو

بتوسط هذا ویا ایها هذا الرجل

غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى
مستقل فلا يثبت بدليته ولان البدل في حكم تكرير العامل فيلزم دخول
يا في المعرف حكما وتوابعه اي التزموا رفع توابع الرجل نحو يا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع معرب اي معرب واحد لا محل له سوى
الرفع فتوابع المعرب في باب النداء لا تتبع غير اعرابه بخلاف ان زيدا قائم
وعمرو واعجبني ضرب زيد وعمرو ويذهبن في نجد وغورا غائرا وغير
ذلك مما تتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمه باعتبار تعدد اعرابه
معربان لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد
وقالوا يا الله جواب سوال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة
المذكورة خاصة اي خص بذلك خصوصا لامتناع التوسط لان
ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى متعال عن التعدد والتنبيه
وهذا للاشارة الحسية والله تع عال عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز
كما في ذلكم الله ربي كان محمولا على اي طرح اللباب ولان لامها صارت
جزء الكلام بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه
جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب
صحة ان يقال يا الناس بعد العلمية وفيه ان علميته لا توجب هجر الاصل
ولك واصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك
في مثل اي في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم اخر يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة

بخلاف يا الله

استعمال

والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور
على نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ولا يجوز في الثاني الا النصب لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف و المنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم الوجوه الاربعة اي تركيب مفتوح
الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوبها الفا يا غلامي فاعل يجوز اي
يجوز فيه مثل يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح ككاف الخطاب و
السكون للتخفيف ويا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف
الياء وتعويض الالف عنها ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
وبالهاء وقفا عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا اي حال كونه موقوفا او على محذوف
اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا او خبر مبتدأ محذوف اي هو
بالهاء وقفا او متعلق بفعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفا فهو
وقفا حال او مصدر للفعل المحذوف او ظرف اي في الوقف وقالوا يا
ابي ويا امي كسائر ما اضيف الى الياء مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال
ندائهما وورود السماع الى ذلك ويا ابت ويا امت بحذف الياء وتعويض
التاء او بقلب الياء تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة كذا في تفسير الجا
البيان وانما طولت التاء فيهما لكونهما عوضا عن الياء كتاء بنت
واخت عن الواو ولكنها يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصلها

هذه اصلى واصل تلك زائدة فيفترقان فتحا على وفق حركة الياء وكسرا
على وفق طبيعة الياء وضما ايضا لاجرائه مجرى المفرد ولم يذكر للقلة و
قوله فتحا وكسرا حال وبالالف عطف على محذوف اى بغير الالف وبالالف
فيقال يا ابتا بابدال الياء الفا تخفيفا وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتى
ويا امتى تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وقالوا يا ابن ام ويا
ابن عم اى اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام ولفظ عم مضافين
الى ياء المتكلم جاز فيهما ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع زيادة
وجه خاصة اى تخصهما خصوصا فلا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى على
الوجوه المذكورة بل على ما جاء فى غير المنادى مثل باب يا غلامى فقالوا يا
ابن امى ويا ابن عمى ويا ابن امىَ ويا ابن عمىَ ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن
اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ فى المضاف الى ياء المتكلم وهو حذف
الالف والاكتفاء بالفتح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف و
الاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف
ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز وفى غيره ضرورة اى يفعل الترخيم فى غير المنادى لاجل الضرورة فيكون
مفعولا له لفعل الترخيم ونجوازه والا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد
الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم والتقدير يفعل الترخيم
للاضطرار والمرخم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة ليس بصحيح
لجوازه على الخبرية بحذف مضاف اى وهو فى غير المنادى اثر ضرورة او يفعل

فع هذا

ضرورة او مبالغة وهو اى الترخيم حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله
فى اخره اى فى اخر الاسم فى التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاخر
فى نحو يد ودم وغيرهما تخفيفا اى لاجل التخفيف لا لقانون تصريفى و
سماع لغوى وشرطه اى الترخيم ان لا يكون مضافا اى عدم كون الاسم
مضافا لان اخر المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف
اليه غير المنادى فلا مساغ للترخيم فى جزء ما واكتفى بالمضاف عن المشبه به
اذ هما متحدان فى الحكم واما نحو يا صاح فى يا صاحبى فشاذ ولو قال وشرطه
ان يكون مفردا لكان اولى ولا مستغاثا لان المطلوب فيه مد الصوت
والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر المندوب لانه
غير منادى عنده ولا جملة لان الجملة محكية كما هى ويكون الاسم
المرخم اما علما لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف الصفات زايدا الثلاثة
يلزم اخلال البنية على ثلثة واجاز الكوفيون يا عم فى يا عمرو وبعضهم
يا ذى فى يا زيد واما بتاء التانيث نحو لا يشترط الزيادة ولا العلمية
نحو يا ثب علما او غير علم لان الاخلال لو كان لكان من قبل الواضع
لان تاء التانيث ليست بداخلة فى البنية فلا يشترط الزيادة على
الثلثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل
على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان كان تفسير لكمية المحذوف
فى اخره اى فى اخر الاسم الذى اريد ترخيمه وهو خبر كان زيادتان كاثنان
فى حكم الواحدة فى الزيادة دفعة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما وليسا

في حكم الواحدة فهو ظرف اعتبادي او العبارة محمولة على القلب كاسماء
قيل انه فعلاء والاصل وسماء من الوسامة فقلبت واوها همزة كاناة
واحد ومروان فيقال يا اسم ويا مرو فان الالف والهمزة في اخر اسماء
زيادتان في حكم الواحدة وكذلك الالف والنون في مروان او حرف
عطف على زيادتان صحيح صفة حرف قبله اي قبل ذلك الحرف مدة حرف
علة زائدة حركة ما قبلها توافقها وبين القسمين عموم وخصوص من وجه
اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصري وربما يصدق الثاني
دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف
باحدهما وهو اكثر الجملة حالية من تفصيلية اربعة احرف لئلا يلزم
اخلال البنية بحذف الحرفين حذفتا اي حذفت الحرفان وهو جزاء الشرط
نحو منصور وعمار وادريس بخلاف ثمود وسعيد وعماد وان كان الاسم
مركبا كبعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كونهما كلمة
على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما كان
في اخره زيادتان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف او كان
الاسم المرخم غير ما ذكر فحرف واحد اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول
الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في
يا حارث ويا مالك اتى هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا
مستمرا وهو اي المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله كما كان على الاستعمال

الاكثر فيقال اي اذا كان كذلك فيقال او عطف على الاسمية السابقة
مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء
في يا حارث وقوله يا حار مفعول ما لم يسم فاعله ويا ثمو بواو بعد ضمة
في يا ثمود ولو جعل المحذوف منسيا والواو اخرا لوجب قلبها ياء
لوقوعها طرفا بعد ضمة ويا كرو بواو مفتوح ما بعد فتحة ولا تقلب
الفا لوقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف اي الذي هو في حكم
الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد
للتقليل يجعل ما بقي بعد الحذف اسما براسه كانه لم يحذف عنه شيء فيكون
له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
في يا حارث بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي في يا ثمود
لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
ياء وكسرت ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروان لانه لما جعل كرو اسما
براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد للتقليل استعملوا اي العرب
صيغة النداء وهي يا في المندوب وهو اي المندوب المتفجع عليه
اي الذي تفجع عليه اي لاجله والتفجع التحزن فان قيل لم لم يذكر المتفجع
منه نحو واويلاه ووامصيبتاه وواحزناه وواحسرتاه ونحو
ذلك قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة بيا
او وا صلة المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او وا

وفى جعلها للسببية او الاستعانة نظر واختص المندوب بوا اى انفرد بوا
اى لا يدخل وا فى غيره والباء داخلة فى المختص ون المختص به وحكمه اى
المندوب فى الاعراب والبناء تميز اى حكمه من حيث الاعراب والبناء
حكم المنادى اى كحكم المنادى الا بقلة او حكم اعرابه وبنائه مثل اعراب
المنادى وبنائه اى ان كان مفردا معرفة فيضم وان كان مضافا او مضا
فينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك اى جاز او جائز لك
زيادة الالف اضافة المصدر الى المفعول وهو مبتدأ او جاز المقدر
فى اخره اى المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس
اى لبس ذلك اللفظ بغيره قلت جزاء الشرط واغلامكيه فى واغلامك
اذ لو زيدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء على
وفق حركة الكاف وواغلامكموه فى واغلامكم اذ لو زيدت الالف وقيل
واغلامكاه التبس خطاب الجمع بخطاب التثنيه ولك اى جاز او جائز لك
الهاء اى هاء السكت لبيان حرف المد وهى الالف فى الوقف ظرف قوله
لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة مضافة الى الهاء ولا يندب
الا المعروف اى المشهور ليعذر بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه وهذا مستثنى
مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله فلا يقال وارجلاه اى لا يقال هذا اللفظ
لرجل غير معين وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال
والا لزم ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل وازيد الطويلاه بالحاق
الالف بالصفة مع كونها غير مندوب وغير ممتزج به لجواز الفصل بغير

الظرف بينهما فى السعة قال الله تع وانه لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف
والمضاف اليه حيث اجازوا واامير المؤمنيناه وواعبد المطلباه لشدة
امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما وكذا يلحق الجزء الاخير من المضارع للمضاف
نحو يا طالع اجبلاه وكذا يلحق اخر الصلة فى السعة وقراءة ابن عامر قتل اولادهم
شركائهم وارد على الشذوذ خلافا ليونس اى يخالف هذا القول خلافا ليونس
فانه اجاز الحاق الالف بالصفة كالمضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنى لا ينحط
فى ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا ويجوز بقرينة حذف
حرف اضافة المصدر الى المفعول النداء الا مقارنا مع اسم الجنس اى ما
كان نكرة قبل النداء لان المعرف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس ولان
يا فيه نائبة عن اللام فى التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب
ولان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى واسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام والمستغاث و
المندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه نحو يوسف اى يا
يوسف بقرينة المقام اعرض عن هذا وايها الرجل اى يا ايها الرجل لان
صورة ايها مختص بالنداء وشذ جواب سؤال حيث يرد حذف حرف النداء
من اسم الجنس اصبح ليل اى يا ليل وافتد مخنوق اى يا مخنوق والافتداء
باز خريدن واطرق كرا اى كروان وهو شاذ بثلثة وجوه حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما براسه وهو مثل
يضرب لامر الضعيف بالانقياد عند حصول من هو اعلى واقوى منه وتمام

اطرق كرا اطرق ان النعامة فى القرى وكروان طائر ضعيف طويل العنق و
قيل هذا القول رقية للعرب ليصاد به الكروان وقد للتقليل بحذف
المنادى لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه جوازا
اى حذفا جائزا مثل الا حرف التنبيه يا اسجدوا بالوقف على يا وابتداء
يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا والقرينة هنا امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا ويسجدوا على صيغة المضارع لانه
ليس من هذا القبيل الثالث من الابواب الاربعة التى يجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما موصول او موصوف وقوله اضمر اى قد صلة او
صفة عامله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اضمر على شريطة التفسير
اى اضمارا واقعا على شريطة هى تفسيره بما بعده فهو من باب اضافة العام
الى الخاص وهو كل اسم بعده اى بعد ذلك الاسم فعل مبتدأ وقوله بعده
خبره او فاعل قوله بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل اى معرض
عنه اى عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان
لان او لاحد الامرين غير معين او صفة لفعل وفيه بضميره اى بسبب
ضميره ذلك الاسم او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره لو سلط
عليه اى على ذلك الاسم لفظا اذ التسليط تقديرا ثابت ولو تقتضى
استفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقييد هو تاكيد ضمير سلط لا ابراز لصحة
العطف ومناسبه فى موضعه لنصبه مثل زيدا ضربته نظير الاشتغال
بضميره وزيدا مررت به نظير بتقدير مناسبه وزيدا حبست عليه لاجله

وزيدا ضربت غلامه نظير الاشتغال بالمتعلق وبتقدير المناسب ينصب
بفعل مضمر محذوف يفسره اى يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه اى حرف التفسير ضربت فى زيدا ضربت
وجاوزت فى زيدا مررت به واهنت فى زيدا ضربت غلامه ولابست فى
زيدا حبست عليه ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتداء
اى بالتجرد عن العوامل اللفظية مسندا عند ظرف يختار عدم قرينة خلافه
اى خلاف الرفع وفيه وفيه لانه اذا عدم قراين خلافه فهو راجح حيث يوجب
السلامة عن الحذف او خلاف اختيار الرفع من قراين وجوب النصب و
اختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها
اى من قرينة خلافه اى اذا لم توجد قرينة خلاف الرفع او وجدت وكان
قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التى تضمنت معنى الابتداء قرينة
الرفع وقد ترجحت هذه للسلامة عن الحذف وانما يكون اما قرينة للرفع لانها
لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم وذكر
الطلب يشمل الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والدعاء وغيرها
والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فقط ففى الاطلاق نظر الا ان غيرها
لما كان مما يتضمن الصدر ممتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب
اصلا فاستغنى عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان اخصر لكنه اشارة الى
انتفاء المؤثر فى اختيار النصب وقوله غير الطلب احتراز عن الطلب نحو رايت

القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان قرينة الرفع ح ليست باقوى لمعارضة لزوم
كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء
خبرا لكثرته واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد اذا
للمفاجاة وقوع الاسمية وقد رجحه السلامة عن الحذف فترجح على قرينة
اختيار النصب وهي العطف على الفعلية وانما قلنا ان الاكثر بعد اذا للمفاجاة
وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب
الرفع للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر في بحث
الظروف ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية ويفهم هنا رجحانها لا
لزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي
الاعتباري المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض ويختار النصب
في ذلك الاسم بالعطف على جملة فعلية نحو خرجت فزيدا لقيته للتناسب
وبعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته وحرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته
وبعد كلمة اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته
اضربك واحترز به عن اذا المفاجاة وعند المبرد يجب النصب بعدها
وحيث عطف على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر والنهي عطف
على قوله بعد اي في وقت وقوع الامر والنهي بعده نحو زيدا اضربه ولا تهنه
اذ هي اي هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي مواضع وقوعه فلا جرم يختار
النصب بتقدير الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب

يليقان بالافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث
مع عدم رسوخهما فيه بخلاف ساير ادوات الشرط وعند عطف على قوله
في الامر خوف لبس اضافة المصدر الى المفعول المفسر اي ما هو مفسر
نصبا بالصفة رفعا فان قيل فليجز الوجهان كما في اقايم زيد قيل كيف
يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل فليجب النصب اذ التحرز
عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس ولذا سماه خوف اللبس مثل انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل ولو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا له
خيف لبسه بالصفة باحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر والمقصود كل شيء مخلوق
لنا بقدر والاول غير مقصود حيث يكون خلقناه ح قيدا على ما هو
الظاهر في الصفة فتوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تع
كما هو مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب
عما اورد في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين واحد ولا ضير في الاحتمال
ويستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اي ان قصدوا منهما
يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك
والا لا يصح عطفه على الصغرى لعدم الضمير فهو ههنا بعض التركيب
اي يختار النصب ويستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها
ذلك الاسم على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه
على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب

فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قيل فالسلامة من
الحذف مرجحة للرفع قيل هي معارضة بقرب المعطوف وفيه نظر لانها اذا عطف
على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة عنها بشيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا
والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان
قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ الحذف الذي
هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب
فيستويان في الاختيار ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما صريحا او غير
صريح ضمنا كما في متى وحيثما واينما الا اذا لم يكن راسخا فيه كاذا الشرطية
وحيث وانما يجب لان الشرط يستلزم الفعل وحرف التحضيض وهي الا وهلا
ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل مثل ان زيدا ضربته ضربك مثال
حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس ازيد ذهب به
منه اي مما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يكاد ينصب بحال وكذا مناسبه
لعدم كونه ناصبا فالرفع اي فاذا كان كذلك فالرفع واجب فيجب الرفع
وكذلك اي مثل قوله ازيد ذهب به في لزوم الرفع تركيب وكل شيء فعلوه
في الزبر اي في كتب الحفظة والمعنى كل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر
وانما يجب فيه الرفع لانه لو سلط عليه قوله فعلوه فسد المعنى حيث يصير
المعنى فعلوا كل شيء في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا ونحو مبتدأ او عطف

على قوله كل شيء الزانية والزاني فاجلدوا وجميع الشرائط حاصلة فيه
لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة
لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤوه بالنصب الا شاذا تمحل النحاة لاخراجه
عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث
ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء فيه بمعنى الشرط فلا يجوز
تقديم ما في حيزها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية مبتداء
وقوله الزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم او خبر مبتدأ محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان
حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام و
الفاء فيه عنده زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة الفاء فيه بمعنى الشرط الفاء
مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية و
الزاني ويحتمل ان يكون الزانية والزاني مبتدأ والفاء مبتدأ ثان وقوله
بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول عند ابي العباس
المبرد ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر واللام فيه بمعنى الذي فلا
يكون فيه ذلك لامتناع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها فتعين فيه الرفع
على انه مبتدأ متضمن بمعنى الشرط والكلام جملتان عند ظرف لمفهوم الكلام
اي حكم بذلك عند سيبويه والا فالمختار النصب دليل على ما ذكر على صورة
القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف في سلب التالي فيلزم سلب المقدم

وسلب انتفاء ماذكر اثباته اى وان لم يكن ماذكر من التمحل كان النصب مختارا
لكنه ليس بمختار فيكون ماذكر من كل وجه التمحل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس
طالعة كان الارض مسودة لكنه ليس مسودة بل مضيئة فيكون الشمس
طالعة من استثناء نقيض التالى ولنا ان نقول فى بيانه اى وان لم يحمل على
حمل المبرد وسيبويه او على القول بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة فالمختار
النصب ح يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد ان يحمل الكلام على احد
او نقول اى وان لم يكن ماذكر فكان النصب مختارا لوجود الطلب الموجب لاختيار
لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل على ماذكر
الرابع لبيان الحال او التصيير ان اريد النسبة الى الثلثة الباقية اى رابع
الابواب الاربعة او رابع الثلثة التى يجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير
اسم لنوع من انواع المفعول به اصطلاحا وكان فى الاصل مصدرا وانما
يجب حذف الفعل فى التحذير لعدم الفرصة فى ذكره وهو اى التحذير معمول
بتقدير ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول اتق ونحوه وفى تقدير
اتق سماجة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير
نح او بعد لكان اولى تحذيرا مفعول له للتقدير او مصدر قد جعل حينا
وهو ظرف التقدير اى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه
مكررا او مفعول مطلق اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
من نوعه مكررا والجملتان فى محل الرفع صفة لقوله معمول والرابطة
للجملة الثانية ماذكرنا من المتعلق نعم من البيانية مما موصوفة او موصولة

بعده احترازا عن المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده كاياك لقائل
من اتقى فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله او ذكر روى على لفظ المصدر
والماضى المجهول وفيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به والذكر ليس
بمفعول به وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وايضا عند المخالفة والزيادة
قد رجحت على صحة العطف بكون كلمة او اضرابية بمعنى بل نحو انا مقيم او مشى
بمعنى بل فيفسد المعنى قال سيبويه فى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا
انه لو قيل او لا تطع كفورا لتغير المعنى فكانت او بمعنى بل ويمكن ان يقال
ان كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكانت
الاضافة من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله معمول وكان التقابل
بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده
وان كانت على لفظ الماضى فهو عطف على ذكر المحذوف اى سواء ذكر المحذر
تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او عطف على الظرفية المقدرة
بالفعلية وهو قوله بتقدير اتق والتقابل باعتبار القيد او الفعل منزل
منزلة المصدر الجنى كما سبق وعلى ان يكون النسخة على لفظ المصدر المنصوب
فلا اشكال المحذر منه الضمير عايد الى الالف واللام مكررا حال واحترز
به عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله
مثل اياك والاسد وراسك وسيفك نظير القسم الاول اى اتق نفسك
ان تعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك او يكون التقدير بعد نفسك عن
الاسد وبعد الاسد عن نفسك ولفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين

فينبغي ان لايكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك وان تحذف
نظير القسم الاول قال عمر رض اياك وان تحذف احدكم الارنب والحذف
الرمي بالعصا كما ان الحذف بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا والطريق
الطريق مثال المحذر منه مكررا وكذا قولهم الصبي الصبي والجدار الجدار
والاسد والاسد والتكرار وتقول اياك من الاسد اي بعد نفسك من الاسد
فالجار متعلق بالفعل المقدر ومن ان تحذف اي بعد نفسك من الحذف
واياك ان تحذف ملتبسا بتقدير من اي اياك من ان تحذف اذ حذف
حرف الجر من أن وان شايع كثير ولا تقول عطف على قوله وتقول المذكور
اياك الاسد بتقدير من الاسد لامتناع تقدير من في الاسم الصريح بخلاف
اياك ان تحذف وقوله واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب بتقدير اياك من المراء شاذ او محمول على ضرورة الشعر او حذف
فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك
المراء وهذا قول سيبويه او جار مجرى أن تمارى وفيه انه يلزم جواز ذلك
في ساير المصادر لاشتراك العلة وليس بجايز اللهم الا ان يقال هذا وجه
ارتكاب الشذوذ لا انه وجه قياسي المفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اي
منه المفعول فيه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول فيه
او مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو فصل وعلى الاولين استيناف وقوله فيه
مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصول هو ما فعل فيه

مفعول ما لم يسم فاعله اي اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح
اللفظ الذي يسماه شيء فعل فيه فعل مذكور فعل اي حدث لا قسيم
الاسم مذكور صفته فعل اي لفظا او تقديرا واحترز به عن نحو يوم الجمعة
طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لكنه ليس بمذكور من بيانيه زمان او مكان
حقيقيين او اعتباريين نحو سرت يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد
الشمس اي وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل
حينا وكذا العين مكانا على قلة ويدخل في الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه
فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط قصد ذلك وذكره
بهذه الحيثية او يراد فعل عامل فيه لا يستغني عن قيد مذكور ايضا وشرط
نصبه تقدير كلمة في اذ بلفظها يوجب الجر والجمهور على ان تقديرها شرط
المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة الجار لا مفعولا فيه و
ظروف الزمان الاضافة من باب ابواب الساج واسورة الذهب يعني من
واللام في الزمان للجنس كلها تاكيد والضمير للظروف تقبل الظروف ذلك
اي النصب بتقدير في او يقبل تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما
في الزمانية والمبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل
عليه المحدود من المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان
المبهم لانه فرع فلا يحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير
وظروف المكان والاضافة كاضافة ظروف الزمان ان كان ظرف المكان

الشرطية خبر المبتدأ مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق بها على
تفسيره قبل تقدير فی او قبل النصب بتقدير فی والا اى وان لم يكن
ظرف المكان مبهما فلا تقبل النصب بتقدير فی او فلا تقبل تقدير فی وفسر
المبهم بالجهات الست وهی امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وترك
التاء فی العدد لان الجهات مؤنثة قيل المبهم هو النكرة ويرد عليه خلفك
واماملك وقيل هو غير المحصور ويخرج منه نحو فرسخ ولا خلاف فی انتصابه
على الظرفية وقيل ما لا اسم باعتبار ما لم يدخل فی مسماه ويندرج فيه
نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلقا باعتبار ذلك المكان بل
باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون من المتقدمين هو الجهات الست
وهو الذی اختاره المصنف هنا ويرد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد
دخلت فانها تقبل ذلك مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك
بالحمل للابهام او الكثرة وحمل عليه اى على المبهم عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اى عند ولدى وكذا شبههما والمراد الابهام
اللغوی والا لا يستقيم الحمل وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان
الفعل موافقا له فی افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت
مقامك ووضعت موضعك الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجری هذا
المجرى لكثرته اى لكثرة استعماله دون ابهامه وحمل عليه ما بعد دخلت
وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
الغرفة على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح او على المذهب الاصح

قيل هو متعد وما بعده مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد
الخروج الذی هو لازم البتة رجحان لزومه وينصب المفعول فيه بعامل
مضمر جوازا بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فی جواب من قال متى سرت
وعلى شريطة التفسير بكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او اكلت فی
غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم فی ليلته وهو فی كون نصبه واجبا او
مساويا او مختار الرفع او مرجوحا مثل المفعول به فيجب فی نحو ان يوم الجمعة
صمت فيه ويختار فی نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وافطرت يوم الخميس
ويوم الجمعة صمت فيه ويستوی الامران فی نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه معه ويترجح الرفع نحو اما يوم الجمعة فسرت فيه ولقيت زيدا فاذا
يوم الجمعة صام فيه واما امتناعه ووجوب الرفع فی نحو يوم الجمعة ما صمت
فيه ويوم الخميس سرت فيه فيحتمل الثبوت للمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف
المفعول له مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول له
وله ما لم يسم فاعله هو ما اى اسم ما فعل بدلالة ما سبق فی المفعول المطلق
لاجله مؤثرا كان او اثرا واحترز به عما لم يفعل لاجله كساير المفاعيل
والملحقات فعل اى حدث لا الفعل الاصطلاحی مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله فعل مذكور حقيقة او حكما فلا يرد كون صورة الفعل محذوفا
والحق ان يقول هو ما فعل لاجله مضمون عامله وفيه ويرد على الحد
نحو كرهت التاديب الذی ضربت لاجله وضربت واعجبنی التاديب فانه قد فعل

لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية او قد يكون عاملا لضاع
قيد مذكور مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية وقعدت عن الحرب
جبنا نظير العلة المؤثرة ولو ذكر في موضع قعدت جبنا ضادبت شجاعة
لكان احسن خلافا للزجاج اي يخالف هذا القول خلافا لابي اسحق الزجاج
فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر نوعي لانه علة المصدر
فيقام مقامه كما اقيمت الته مقامه في ضربت سوطا فالمعنى ادبته بالضرب
وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديبا وقعدت قعود جبن
وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب
ليست بمجازية ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقته
الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت
ضربا من غير ان يخرجا عن حقيقتهما والالة لازم للفعل من العلة لاحتياجه
اليها اذ حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير الة من
سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم وكذا ساير الافعال المتعلقة بالالات
بخلاف العلة لتحقق العبث ولذا جعل المفعول له مستدعى لفعل لاستلزامه
فلا يلزم من اقامة ما هو الزم من العلة اقامتها وشرط نصبه اي المفعول له
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما يجوز حذفها اي تقدير اللام وضع
المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح
باطلاق كلا اللفظين اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا

كجئتك للسمن لفاعل الفعل احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمحبتك
اياي المعلل اي اتحد فاعله وفاعل عامله ومقارنا له اي للفعل المذكور
في الوجود اي اتحد زمانهما واحترز به عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه
بهذه الشرايط تشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
بخلاف ما اذا اختل شيء منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فبوجودها
يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغني عن اظهار اللام
بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكره المص وشرط بعضهم التنكير لمشابهته
الحال والتميز وقوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم
اللئيم تكرما حجة عليه المفعول معه مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول معه
بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول معه او مبتداء
خبره مذكور وهو فصل قوله معه مفعول لما لم يسم فاعله المذكور بعد
الواو التي بمعنى مع احترز به عن ساير المفاعيل لمصاحبة معمول اضافة
المصدر الى المفعول فعل احترز به عن كل رجل وضيعته فتناول لنحو ضربت
زيدا وعمرا اذا كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا
لا مفعول معه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما لم نقل فاعل فعل ليتناول
نحو قولك فحسبك والضحاك سيف مهند لفظا او معنى اي سواء كان
الفعل لفظيا او معنويا نحو استوى الماء والخشبة ومالك وزيدا اي ما
تصنع فان الفاء للتفسير كان تامة او ناقصة الفعل الذي قصد معه

مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا اى ملفوظا او لفظيا تميزا وخبرا و
حال وجاز الواو للحال اى وقد جاز العطف او عطف جمله على جملة
فالوجهان جايزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع عن واحد
منهما والجملة جواب الشرط مثل اى نظيره ثابت في مثل جئت انا وزيدا
النصب على انه مفعول معه والرفع على العطف لجوازه لمكان التاكيد والا
اى وان لم يجز العطف تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل
اى نظيره جئت وزيدا فانه امتنع العطف فيه لعدم تاكيد المتصل بالمنفصل
فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان تامرا اى وجد الفعل معنى
اى معنويا حالا او تميز وجاز عطف على كان او حال اى وقد جاز العطف
بان لم يمنع عنه مانع تعين جزاء الشرط وقيل اختير العطف حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف مثل
ما لزيد اى اى شئ حصل لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف تعين
النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك اى اى شئ حصل لك وزيدا
وما شانك اى اى شئ امرك وعمروا فانه امتنع فيهما العطف لان الكاف
ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ولم يجز
عطف عمروا ايضا على الشان لانه خلاف المعنى اذ المعنى ما شانك وشان
عمرو وسؤال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر لان
المعنى ما تصنع دليل على كون المثال من باب العامل المعنوى الحال
لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات ما يبين احترازا عما لم يبين هيئة

احتراز عن التميز لانه يبين الذات الفاعل اى حال صدور الفعل عنه
فلا يرد الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا او مانعة الخلو دون مانعة
الجمع المفعول به اى حال وقوع الفعل عليه فلا يرد ضربت زيدا الراكب
لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا وقد يقع الحال عنهما نحو رايت زيدا
راكبين ولقيته مصعدا منحدرا على الجمع ما التفريق فلو قلت زيد قايما
اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد والحال يقع عن المفعول به
ولو حكما نحو ملة ابرهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا اذ المضاف اليه
على
في مثله له حكم المضاف وانما يقع الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفا
او المفعول به لمصاحبتها اياه في صدور الفعل او وقوعه لفظا او معنى
نحو ضربت زيدا قائما مثال الفاعل والمفعول لفظين ومنهم من يقول
الطريق في مثله ان يقال اقوم او نقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع
من القايم منهما وزيد في الدار قائما مثال الفاعل المعنوى وفيه ان قائما
حال من الضمير في الدار وهو فاعل لفظى وفيه وهذا زيد قائما مثال المفعول
المعنوى اذ المعنى اشير الى زيد قائما وعاملها اى الحال الفعل لانه الاصل
في العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه اى الفعل لمكان الشبه نحو زيد
ذاهب راكبا او معناه اى معنى الفعل نحو هذا زيد قائما ومثل اسماء الاشارة
وحرف النداء والتمنى والترجى والتشبيه ونحوه مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا قائما ولعله في الدار قائما فكانه اسد صائلا وشرطها
اى الحال عند البصريين ان تكون نكرة اى كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة

فى النصب ولان النكرة اصل والغرض يحصل بها والتعريف زايد على الغرض
ولانها لا تحتاج بحسب معناها الى التعريف لان المقصود من الحال تقييد
الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول والنكرة كافية فيه وصاحبها مبتدا
وخبره قوله معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدا
ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه
بالحال غالبا يتعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لا بتنكير الحال لانه واجب
لا غالب اى تعرف صاحبها غالبا اى فى غالب الاستعمال او زمانا غالبا
وارسلها العراك جواب سوال مقدر حيث وقع المعرفة وهو العراك ووحده
حالين وجوابهما تاويلهما بالنكرة وتمامه وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال اى اوردها معتركة مزدحمة مرة واحدة ولم
يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة فقوله العراك اى معتركة او يعترك
العراك وقوله ولم يذدها من الذود وقوله يشفق من الاشفاق وهو
الخوف وقوله نغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن يشرب ومررت به وحده اى مفردا او ينفرد انفرادا وجاؤا
نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اى اكبرهم باصغرهم اى كثيرين مجتمعين ومررت
بهم الجماء الغفير اى ساترين وجه الارض لكثرتهم متاول بالنكرة كما ذكرنا
وان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم الحال
على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها وفيه ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب

فان قيل فليجز الوجهان لكونه ذا حال ومبدلا منه عند التقديم ولكونه حالا
وتمييزا فى طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق
الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم القياس المقصود بغيره بخلاف
الوجهين فى صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال
واما كونه مبدلا منه فكونه فى حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم
اللبس بخلاف الوجهين فى طاب زيد فارسا لاستوائهما فى كونهما على الاصل
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى لضعفه الا اذا كان ذا الحدثين نحو
زيد قائما كعمرو قاعدا بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوى حيث
يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره لكثرة دوره فى الكلام نحو اكل يوم لك ثوب
وقوله بخلاف خبر مبتدا محذوف اى هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة
معترضة او هى حال عن فاعل لا يتقدم وفيه ولا يتقدم عطف على قوله
على العامل المعنوى ولا زائدة لتاكيد النفى نحو قوله تعالى ولا الضالين على
صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند لانها ان تقدم فان وقع
بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز
وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاءنى زيد لان الفاعل من حيث هو مسند
اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا فى الاصح يتعلق
بقوله ولا يتقدم على المجرور خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا بقوله
وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء
للمبالغة وكل ما دل على هيئة مشتقا او لا صح ان يقع حالا اى صح وقوعه

حالا مثل هذا مبتدأ بسرا اطيب خبره منه اى من نفسه رطبا فبسرا ورطبا
وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين
والعامل فيهما اطيب وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه
اذا تعلق بذى الحديثين حالان يلزم ان يلى كل منهما بمتعلقه والبسرية تعلقت
بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطبية تعلقت بالمفضل عليه فيجب
ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة ويلزم تقييد الاشارة
بحالة البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشئ على نفسه باعتبار
حالة واحدة وهى الرطبية لان البسرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقدير
اذا كان بسرا لا يغنى عن احد هذين الوجهين فلا حاجة الى تقديره ويكون الحال
جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان
الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه
فقوله خبرية احتراز عن الانشائية لانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة فالجملة
الاسمية اذا وقعت حالا ملتبسة بالواو نحو جاءنى زيد وابوه قائم والضمير
او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة وانما احتاجت الى الواو لان
الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر او بالضمير
وحده نحو كلمته فوه الى فى وقوله ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر
سرباله لم يمزق على ضعف متعلق بقوله او بالضمير وانما ضعف بالضمير وحده
لانه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق ما يأباه وهو
فوت ما هو الاصل فى الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط

خاص وهو ارتباط الحالية والمضارع المثبت نحو جاءنى زيد يضرب
بالضمير وحده حال اى منفردا لانه كالمفرد واما نحو قمت واصك وجهه
فبتقدير وانا اصك وما سواهما اى ما سوى الاسمية والمضارع المثبت بالواو
والضمير او باحدهما بلا ضعف وقل ترك الرابطتين ولا بد فى الماضى المثبت
الواقع حالا من قد لان الماضى الواقع حالا ماض فى زمان العامل و
قد تمنع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال لتقربه
الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضى حالا الا ان يكون الماضى
قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا فلا يقال مات الشيخ
وقد وُلِد فلان فى يوم كذا وقال فلان اليوم كذا وقد قال رسول الله عم
كذا لعدم القرب وعدم صحة الاستعمال فقد اللهم الا بتأويل ظاهرة اى
حال كونها ظاهرة نحو جاءنى زيد وقد ركب او مقدرة نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم ويجوز حذف العامل فى الحال المؤكدة اى
عامل الحال باضافة المصدر الى المفعول كقولك للمسافر اى لمن يريد السفر
راشدا مهديا اى اذهب راشدا مهديا بقرينة المخاطب ويجب حذف العامل
فى الحال المؤكدة فلا يرد نحو قائما فى قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة
واولوا العلم قائما بالقسط وقوله تع مدبرين فى قوله ولوا مدبرين لان ذلك
غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما سمى حالا دائمة ومؤكدة لم يوجد فيها وجوب
حذف العامل على اختلاف التقديرين مثل زيد مبتدأ ابوك خبره عطوفا
حال اى احقه او اثبته قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى

ان يقدر يجئ عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عامل المؤكدة ان يكون
الحال مفردة مؤكدة لمضمون اى لمفهوم جملة اسمية عقدها من اسمين
لاعمل لها التميز مبتدأ محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او من الملحقات
بالمفعول التميز او خبر المبتدأ اى هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون
قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما يرفع ما يرفع صلة او صفة الابهام
مفعول يرفع المستقر اى الثابت فى الوضع احتراز عن نحو رايت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر فى وضعه بل نشاء
فى الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبنى على غفلة الواضع واختلافه و
يتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن
الهيئة لا عن الذات مذكورة صفة ذات نحو رطل زيتا او مقدرة ناشية
عن نسبة فى جملة نحو طاب زيد نفسا او شبهها او اضافة كما ستعرف و
يدخل فى حد التميز صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان والبدل
من ضمير الغائب او مبهم اخر والمجرور فى خاتم فضة وغير ذلك وان اجيب
ان كلا من ذلك لم يذكر بهذه الحيثية فلا نم ذلك فى صفة المبهم وعطف
البيان والمجرور فى خاتم وان اجيب بالتزام ان المجرور فى خاتم فضة
تميز وان كان مجرورا وسائر ما ذكر توابع والمقسوم غير التوابع لدلالة ذكر
التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر
فالاول اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة عن مفرد اى يرفعه
عن مفرد والمراد ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار ما يعرف به

قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالبا ارضا
غالبا او زمانا غالبا اما فى العدد من باب ظرفية الجزئى للكلى وهو صفة
مفردا اى مفرد كائن اما فى العدد نحو عندى عشرون درهما مثل بعشرون دون
احد عشر درهما ليكون مثالا للامرين العدد والتام بنون تشبه نون الجمع
فدرهما تميز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هى مفرد مقدار وهو
العدد وسياتى ذكر تميز العدد وبيانه واما عطف على اما فى العدد فى غيره
اى فى غير العدد نحو عندى رطل زيتا مثال للكيل والتام بالتنوين والمراد
ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه
وعندى منوان تثنيه منا وهو مرادف المن والمراد ما يوازن بالمنوين
وقوله سمنا يرفع ابهامه وهذا مثال الموزون والتام بنون التثنية و
على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير فى المبتدأ مثلها اى مثل التمرة
زبدا تميز وهذا مثال المقياس والتام بالاضافة وقفيزان برا فيفرد التميز
ان كان جنسا نحو عندى رطل زيتا لان الجنس ما يقع مجردا عن التاء على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ اى يفرد ان كان
جنسا فى جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع فيقال رطل زيتين او زيوتا
فيثنى بقصد النوعين ويجمع بقصد الانواع وفى استثناء قصد الانواع
دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما جاز طاب
زيد جلستين والمراد بالانواع ما فوق الواحد ويجمع ويثنى جوازا وانما اكتفى

بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى والمراد بالجمع اللغوى فيتناول
التثنية ايضا في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدد ثوبا او ثوبين او اثوابا
ثم ان كان التميز ملتبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة البيانية
لحصول الغرض بهذه وهو البيان مع الخفة بترك التنوين وانما التزمت
الاضافة في ثلثة رجال ومائة رجل واخواتهما طلبا للتخفيف بترك
التنوين لكثرة استعمال العدد والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
فلا يجوز الاضافة الا بقلة ونحو عشرين درهم وستوك قليل فلا يرد ان
نحو ستين عمرا وسبعون رجلا يجوز فيه ستو عمرو وسبعو رجل بالاضافة
فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسنو وجه لانه تميز النسبة لا تميز المفرد
وانما لا يجوز الاضافة لئلا يلزم بقاء نون تشبه نون الجمع او حذف نون
وضعت مع الكلمة في نحو عشرين درهما او اضافة المضاف في نحو ملؤه
عسلا او عن غير مقدار اي مما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس عطف
على قوله عن مفرد مقدار غالبا نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اي خفض التميز عن غير المقدار
اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصوره عن طلب التميز لان
الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة اي يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة
وهي المنسوب اليها في الاصل حاصلة في جملة او ما ضاهاها اي ما
شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم

المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو افضل ابا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة اي طاب
نفس زيد وزيد طيب ابا مثال لما ضاهاها وابوة ودارا وعلما تكثر
الامثلة يشير الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او
لمتعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان
يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافى والابوة والدار والعلم
متعلقا فالابوة عرض اضافى والدار عين غير اضافى والعلم عرض غير اضافى
وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل او في اضافة
عطف على قوله في جملة مثل يعجبني طيبه فاعل يعجبني ابا وابوة ودارا
وعلما ولله دره فارسا مثال التميز صفة والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا واورد هذا المثال
صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد والمص مثالا لتميز النسبة على خلاف
الوجهين في الضمير فان كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التميز للمفرد
كما ذهب اليه صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان التميز للنسبة
كما ذهب اليه المص ثم ان كان التميز اسما غير صفة يصح جعله اسما
لما انتصب عنه اي اسما لما انتصب التميز عن
عامله وعبارة عنه كزيد في طاب زيد فما انتصب عنه هو ما نسب اليه
عامله وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينصب لكنه لما
كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة اليه يسمى منتصبا عنه مجازا

جاز ان يكون التميز اسما له وعبارة عنه او اسما لمتعلقه نحو طاب زيدا
ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا خوشست زيد
از ان روكه او پدرست ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا
خوشست زيدا ز ان روكه او وا پدرست ويرد عليه طاب زيد نفسا
حيث لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع او بتقدير المعطوف فى الشرط
اى ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وفيه نظر للزوم
اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه وقيل معناه ان كان اسما يصح جعله لما
انتصب عنه ولمتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه لكل منهما تركيبا او تميزا
بالحمل على حذف المعطوف فى الشرط واختلاف الشرط والجزاء باعتبار
الحيثية فلا يرد طاب زيد نفسا وفيه انه على هذا يندرج فى الشرطية
الثانية وليس كذلك اذ نفى المجموع كما يكون بنفى كل جزء يكون بنفى البعض
اى بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفى صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه
صلاح كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل
لما انتصب عنه او لمتعلقه اى طاب زيد نفسا من حيث انه نفس من النفوس
او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب
عنه تعين كونه لمتعلقه وهذا لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن
بديع وتحمل الشارحون لتصحيح الشرطين بامور لا يخلو كل من ذلك عن اشتباه
والا اى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اى فالتميز اسم
لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق التميز فيهما اى فى الصورتين ما قصد

من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان
المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التميز
جنسا اى فيطابق فى جميع الاوقات الا وقت كونه جنسا يقع على القليل
والكثير فيفرد لما مر نحو طاب زيد علما الا ان يقصد الانواع اى الا وقت قصد
الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما والاستثناء ان استغنى عنهما لانه
ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع
فالتميز على كل تقدير مطابق لما قصد وان كان التميز صفة اى اسم فاعل
او مفعول او صفة مشبهة او اسم التفضيل كانت تلك الصفة كانه
وصفه له اى للمنتصب عنه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى
بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل
ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه اى مطابقا للمنتصب عنه فى
الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره و
احتملت تلك الصفة الحال لاستقامة المعنى على الحالية نحو طاب زيد
فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله
اما اذا كان معمولا لغير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولا للفعل فلكونه من
حيث المعنى فاعل للفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او لمطاوعه نحو
وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او لا تتقدم لامتناع البيان قبل
الاجمال وفيه وفيه والاصح اى واضح المذهب ان لا يتقدم التميز على الفعل
ايضا مع قوته فى العمل خلافا للمازنى والمبرد والفراء تمسكا بقوله

سلمى

اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم
نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروى في تطيب الياء وضمير كاد
للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اى وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك
وان كان المروى فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون
التانيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان
يحمل على اضمار الشان في كاد وحذف الخبر وتفسيره بالمذكور وعلى هذا
يعود ضمير تطيب الى سلمى اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا اى تطيب
نفس سلمى المستثنى اى من الملحقات المستثنى وانما لم يعرفه لكونه
كالمشترك اصطلاحا والمشترك لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه
متصل ومنقطع وسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا تقسيم الكل
الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلى الى الجزئيات لانه يكون متواطئا
لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاخير بارادة ما هو المشترك بين القسمين
على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول
على الدال وفيه فالمتصل الفاء للتفسير المخرج احتراز عن غير المخرج عن
شئ وهو خبر المتصل عن متعدد داخل فيه افرادا فاخرج تركيبا فلا مناقض
وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لا يكون الا عن متعدد لكنه ذكره
لبيان التفصيل لفظا نحو جاء في القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءني الا زيد
وقرأت الا يوم كذا بالا غير الصفة واخواتها احتراز عما اخرج عن متعدد
بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم مستثنى عنهم زيدا واستثنى عنهم

زيد والمنقطع هو المذكور خبر المنقطع بعدها اى بعد الا غير الصفة غير
مخرج وهو اى المستثنى بدون تعيين احد المعنيين وفيه فالضمير عايد
الى المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا على
وجه عموم المشترك وفي الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد
بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على
الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام منصوبا اذا كان المستثنى واقعا
بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة
ليس بمستثنى كذا في بعض الشروح فهو قيد واقعي لا احترازي في كلام موجب
اى ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا
يوم كذا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب
بل يختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما سيجئ او مقدما في كلام
موجبا وغيره عطف على قوله بعد الا على المستثنى منه مفعول ما لم يسم
فاعله لقوله المستثنى والضمير للام الموصولة نحو ما جاءني الا زيدا احد
او منقطعا عطف على قوله مقدما نحو ما جاءني القوم الا حمارا على الاكثر
ظرف المنصوب المستحب على قوله او كان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف و
قيل يجوز فيه الرفع على البدل تمسكا بقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس والجواب انه جعل متصلا على وجه الاستعارة فابدل او يقال
تقديره وليس فيها الا اليعافير على وجه التفريغ وحذف العامل وانما يجب
النصب في هذه المواضع لاستحقاق النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة

ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في
المواضع الثلثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لامكان
تكرير اصل العوامل مع ترك النفي العارض وفيه ان لا نوجب بعد الاثبات
النفي كما في قرات الا يوم كذا بتقدير ما قرات يوم كذا وللزوم كون المستثنى منه
في حكم النتيجة فيكون في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب وفيه انه يوجب
جواز الابدال فيما يصح فيه التفريغ في الايجاب كقرات ايام الاسبوع الا يوم
الجمعة وليس كذلك واما في الثاني فلامتناع التقديم في البدل واما في الثالث
فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن بدل الغلط قيل هو غير واقع في
كلام الفصحاء وفيه ان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة
والاولى ان يقال لا يمتنع الابدال في الايجاب للزوم الايجاب في المستثنى
بتكرير العامل الموجب وفي المنفي للزوم الغلط في العامل والمعمول جميعا فعرف
او كان المستثنى بعد خلا نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا نحو جاء في
القوم عدا زيدا في الاكثر لكونهما فعلين ماضيين ناصبين عدا بنفسه
وخلا بعد الايصال بحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به وقد اجيز الجر بهما
قال السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا
وما عدا نحو جاء في القوم اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمروا وانما لزم النصب
بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية وروى ابن البناء عن الاخفش الجر بجعل
ما مزيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف

ولم يعتبر حتى لم يقل في الاكثر وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية نحو
جاء في القوم ما خلا زيدا او ما عدا بكرا اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من
زيدا او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم وليس نحو جاء في القوم زيدا ولا
يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يجب النصب بعدهما لانهما من الافعال
الناقصة للخبر وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزوم اضمار اسمها
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الى المستثنى منه اي ليس
بعضهم زيدا كما علم عدا وخلا واعلم ان كلمات الاستثناء محصورة
عقلا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ولا يضعف الا في
نحو لا اله الا الله من حيث انه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من اللفظ و
يختار البدل اي في مستثنى متصل موخر ليخرج المنقطع والمقدم على المستثنى منه
وانما يختار البدل لانه يكون ح غير فضلة بخلاف فيما اذا كان منصوبا فيما بعد
الا احترازا عما وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا
او عدا او ليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وقوله فيما بعد بدل من
قوله فيه واما في النسخة التي لم يقع فيها فيه فهو ظرف تنازع فيه عاملان
فاعمل الثاني وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا ليختار ويكون معمول يجوز
محذوفا في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه ح يعرب على حسب العوامل مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ويعرب المستثنى منه بخلاف فيما مررت باحد الا بزيد

على تكرير العامل في البدل كقوله تع للذين استضعفوا لمن امن منهم فانه وان
اعرب بعامله لكنه ليس فيه ذلك البته بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية
ويجوز اعرابه بتبعية ولا يرد صورة البدل لان المراد بلا تبعية على حسب
العوامل اي على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه اولا فلا يرد
ما مررت الا بزيد وفيه والمقصود انه يرفع ان كان العامل رافعا نحو ما
جاءني الا زيد وينصب ان كان ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر ان كان جارا
نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر يعرف بالتأمل وسمي هذا النوع
مفرغا لتفريغه عن ذكر المستثنى منه اذا ظرف يعرب كان المستثنى منه غير مذكور
وهو اي والحال ان المستثنى المفرغ واقع في غير الموجب ليفيد تعلق بمفهوم
الكلام اي اشترط ذلك ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحاله
فان قولك جاءني الا زيد بتقدير جاءني كل احد الا زيد لا يفيد لامتناع ذلك
ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجز عند قيام القرينة على الخاص كما يقال
في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابوك فلان قيل لا نم
ح عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاءني الا زيد على وجه مبالغة
الغلو نحو قوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق
وغير ذلك قيل لا نم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لاندراجه في صورة الاستقامة
فان قيل افادة الاصل المعنى متحققة في الايجاب والنفي على العموم والخصوص
ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحوي
الا يرى انه يجوز رايت بحرا من المسك ولقيت العنقاء والارض فوقنا ونحو

ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز نحو جاءني الا زيد كذلك فان قيل
ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي والايجاب سيان في ذلك فينبغي ان يراد الحكم
على استقامة لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه مثل ما ضربني الا زيد الا ان
يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح ان يثبت في العام كالقراءة فانه يصح ان يثبت
في جميع الايام وهو مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا
يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى مثل
قرات في جميع الايام الا يوم كذا من يوم السبت او يوم الجمعة او نحو ذلك
ومن ثمه اي ومن اجل تقييد الاعراب على حسب العوامل بعدم الايجاب واستقامة
المعنى لم يجز تركيب ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب لان زال
معناه النفي ونفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد ثابت على جميع الصفات الا
على صفة العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اي حمل البدل على
لفظ المستثنى منه او حملا او محمولا عليه فعلى الموضع اي فيحمل على الموضع
او فهو محمول على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني
من زايدة احد الا زيد بدل محمول على موضع من احد ولا احد فيها اي في
الدار الا زيد بدل محمول على محل اسم لا وما زيد شيئا الا شيء حقير لا يعبا به
اذ التنكير للتحقير فشيء بدل محمول على موضع شيئا وهذا ثابت لان كلمة
من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من المنفي اثبات فلو ابدل من احد لفظه لزم زيادة

من فى الاثبات وما ولا لا تقدران ولا تقرضان عاملتين تميزا وحال
اومفعول ثان تضمين الجمل بعدها اى بعد الا لانهما اى ما ولا حين عملتا
للنفى اى لاجل النفى لانه مدار حملها على ما ليس وان اوهو علة حملهما
اوجزء العلة وعلى التقديرين الاخيرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة وقد
انتقض النفى بالا لانها بعد النفى يوجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة
يوجب انتفاء الحكم بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به حيث يجوز ابداله
من اللفظ لانها اى ليس عملت للفعلية لكونه فعلا فلا اثر فى انتقاض
عمل ليس لنقض معنى النفى اضافه الى المفعول وذكر الفاعل متروك اى
لانتقاض معنى النفى بالا لبقاء الامر اضافه المصدر الى الفاعل متعلق بفهو
قوله لا اثر اى انتفى اثر نقض معنى النفى لكذا العاملة هى لاجله اى الذى عملت
ليس لاجله وهو الفعلية فالعاملة صفة جارية على غير من هى له ولذا ابرز
ضميرها ومن ثمة اى ومن اجل ان ليس عملت للفعلية ولانه لا اثر لنقض معنى
النفى فى انتقاض عملها وثمه للاشارة الى المكان الاعتبارى جاز تركيب
ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا بالا وامتنع ما زيد
الا قائما حيث لا يجوز الانتقاض عملها بانتقاض النفى الموجب للشبه بليس
ويخفض المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالاضافة وبعد حاشا لكونه
حرف جر فى الاكثر اى فى قول اكثر النحويين وقد جاء بعدها النصب كما فى الدعاء
المنقول اللهم اغفر لى ولمن يسمع دعائى حاشا الشيطان وابن الاصبغ
واعراب غير فيه اى فى الاستثناء فان قيل لم لم يبن لكونه بمعنى الحرف قيل

للاضافة المانعة من البناء كاعراب المستثنى اى الذى استثنى بالا لاحتياجه
اليه واستغناء ما بعده عنده لانه لما كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق
اعراب المستثنى وله اعراب اخر لاجل الاضافة وغيره لا وجه لاعرابه فالحرى
ان يؤثر ما بعد غير على قربه المحتاج بما فصل عن حاجته على التفصيل المذكور من
وجوب النصب فى المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار
البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص نحو جاءنى
القوم غير زيد وما جاءنى غير زيد احد وما جاءنى القوم غير بالنصب وما
جاءنى احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءنى غير
زيد على التفريغ وغير اى لفظ غير صفة خبر غير حملت صفة عن صفة
او مستانفة والضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة
عليه على كلمة الا حال لكونها واقعة فى الاستثناء او من حيث انها واقعة
فى الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اى حملت على الا وشاركته فى الاستثناء
والاستثناء محل الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر محذوف
اى حملت حملا مثل حمل الا عليها اى على الغير فى الصفة حال او تميز او ظرف
اى شاركتها فى الصفة اذا كانت الا ظرف حملت تابعة لجمع اى واقعة بعد
جمع منكور احتراز عن المعرف جنسيا اريد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
حتما او عدم التناول حتما غير محصور اى غير متحقق دخوله وعدم دخوله و
احترز به عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحدا واعلم انه قد تعذر فى
المحصور ايضا نحو ما جاءنى مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور

غير محصور ومع ذلك تعذر الاستثناء لعدم تعين دخوله فيها وقد لا يتعذر
في منكور غير محصور نحو جاءني رجال الا حمارا لصحة الاستثناء المنقطع ففي
الضابط نظر طردا وعكسا لتعذر الاستثناء اذ المتصل يلزم دخوله جزما
والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة
لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من
الاستثناء وفيه انه يمكن فيه المستثنى المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاءني
رجال الا حمارا فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا
منكورا غير محصور نحو لو كان فيهما آلهة اي في السماء والارض ام الالهة
واثر قدرتهم والالهة جمع اله الا الله اي غير الله لفسدتا اي لانخرمتا
وانخرجتا عن هذا النظام وضعف اي حمل الا على الصفة في غيره اي في
غير الجمع المنكور المذكور نحو وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
وفي البيت ضعفان اخران توصيف المضاف في كل اخ والاخبار قبل الوصف
واعراب سوى وسواء النصب خبر اعراب على الظرفية اي بناء على الظرفية
على الاصح خبر كان مبتدأ محذوف الخبر اي من الملحقات خبر كان واحدى
اخواتها وستعرفها في قسم الفعل هو او مبتدأ المسند غير تابع بدليل ذكر
التوابع بعد ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر والمراد المسند الى اسم كان
فلا يرد نحو يضرب في كان زيد يضرب ابوه فيضرب مسند بعد دخول كان
وليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل ما هو مسند اليه
بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ

والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك نحو كان زيد قائما وامره اي
شأنه كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرايطه وتقدم خبر كان
واخواتها على اسمها حال كونه معرفة نحو كان المنطلق زيد لافتراقها
بالقرينة وهي النصب ظاهر الاعراب به بخلاف نحو كان موسى عيسى للزوم
اللبس وقد يحذف بقرينة عامله اي عامل خبر كان في مثل الناس مبتدأ
مجزيون خبر باعمالهم ان كان عملهم خيرا فخير اي فجزاؤهم خير وان كان
عملهم شرا فشر اي فجزاؤهم شر ويجوز في مثل هذه الصورة اربعة
اوجه نصبهما بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اي ان كان عملهم خيرا
فيكون جزاؤهم خيرا ورفعهما بتقديره مع الخبر في الاول وتقدير المبتدأ
في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع الثاني
او بالعكس اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان في عملهم خير
فيكون جزاؤهم خيرا ووجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا
اي لان كنت منطلقا انطلقت اي انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض
عنها ما وادغمت النون في الميم فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الخبر على
النصب وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت اسم ان مبتدأ محذوف الخبر اي ومن الملحقات
اسم ان واحدى اخواتها اي امثالها على الاستعارة المصرح بها هو
فصل او مبتدأ المسند اليه اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان
زيدا ابوه قائم واحترز به عما ليس بمسند اليه وانما انتصب اسم ان واخوا

لشبهه بالمفعول فی وقوعه بعد ما یقتضی ما وراء المرفوع لا فی کونه فضلة
بعد طرفی المسند الیه دخولها ای ان واحدی اخواتها واحترز به عما هو
مسند الیه بغیر دخول ان واحدی اخواتها والمراد غیر التوابع بدلیل ذکر
التوابع بعد فلا یرد نحو اخاك فی ان زیدا اخاك فی الدار مثل ان زیدا قایم
المنصوب بلا مبتدأ محذوف الخبر لم یقل اسم لا لانه علی الاطلاق لیس
من المنصوبات التی ای بکلمة لا التی لنفی الجنس ای لنفی الحکم عن الجنس هو
المسند الیه ای الذی اسند الیه خبرها فلا یرد ابوه فی لا غلام رجل ابوه
قایم ولا یرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لان المراد غیر التابع واحترز
به عما اذا لم یکن مسندا الیه بعد دخولها ظرف المسند الیه احتراز به عن المبتدأ
وسایر اصناف المسند الیه من غیر دخول لا النافیه للجنس یلیها حال من
الضمیر فی الیه او فی دخولها وح لا یجب ابراز الضمیر وان کان جاریا علی غیر
من هو له لعدم اللبس نحو هند زید تضربه بخلاف الصفة هند زید ضاربته
هی نکرة احتراز عن المفصوله والمعرفه لوجوب الرفع والتکریر مضافا
احترازا عن النکرة المفردة فانها مبنیه او مشبها به فی تعلقه بشیء هو
من تمام معناه مثل لا غلام رجل نظیر المضاف ظریف فیها قد عرفت فی
المرفوعات تحقیق قوله فیها ولا عشرین درهما لك نظیر المشبه بالمضاف
فان کان اسم لا والمطلق مذکور بدلالة المقید ولیس الضمیر عایدا الی المنصوب
بلا حیث لا یستقیم الحمل مفردا فهو ای فالاسم والجملة جزاء الشرط مبنی
لتضمن من وتعین ما ینصب به للخفة ولموافقة حال الاعراب علی ما ینصب به

من الفتحه والیاء والالف وینصب مسندا الی الضمیر ای علی نصب هو به
او الی قوله به علی تقدیر علی ما یقع النصب به والاول اصوب وان کان
معرفه عطف علی قوله مفردا او مفصولا بینه ای بین الاسم والظرف مفعول له
ما لم یسم فاعله وبین لا وجب الرفع علی الابتداء والتکریر لمطابقته
السؤال اما فی المعرفه فلامتناع ان النافیة للجنس فیها واما فی المفصوله فلضعف
لا عن التاثیر مع الفصل ومثل قضیة ولا ابا حسن لها ای لهذه القضیة
جواب سؤال المقدر وهو ان یقال ابو الحسن معرفه لکونه علما ولا رفع فیه
ولا تکریر فاجاب بانه متاول والمراد بابی الحسن علی ابن ابی طالب رض وهو
کنیته متاول بالنکرة وبصفة اشتهر العلم بها او بتقدیر المثل ای هذه
قضیة ولا مثل ابی حسن لها او لا حاکم لها وفی مثل لا حول ولا قوة الا بالله
فیما کرر فیه لا والمعنی لا حول عن المعصیة ولا قوة عن الطاعة الا بتوفیق الله
او لا رجوع لنا عن المعاصی ولا طاقة لنا عن مشقة الدنیا من التی یومر لها
من اداء الزکوة والصدقة والصوم والصلوة وغیرها الا بالله خمسة اوجه
الاول فتحهما ای فتح الاسمین علی ان لا لنفی الجنس والثانی فتح الاول علی
ان لا لنفی الجنس ونصب الثانی حملا علی لفظه وقولا بان لا فیه زایدة لتاکید
النفی والثالث فتح الاول بلا النافیة لنفی الجنس ورفعه ای رفع الثانی
حملا علی محله وقولا بان لا فیه زایدة والرابع رفعهما علی عدم البناء والحمل
علی الابتداء لمطابقة السؤال والخامس رفع الاول علی ان لا بمعنی لیس
علی ضعف لان عملها بمعنی لیس ضعیف وفتح الثانی علی ان لا لنفی الجنس

واما السادس فهو رفع الاول الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على انها
نافية للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف
الوجه لازدادت الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة على لا النافية
للجنس لم تتغير العمل اى لم تتغير اثره لا في المتبوع ولا في التابع بخلاف ما اذا
دخلت الجار اذ يتبنى بلا جرم ووجدته بلا مال ونحو الا رجلا جزاه الله خيرا
بتقدير الا ترونني او على الضرورة واراد العمل اللغوي والا فليس في لا
رجل فيها عمل اصطلاحي لمكان البناء او العمل حقيقيا كما في لا غلام رجل
او مشبها به كما في لا رجل ومعناها اى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام
نحو الا ماء فاشربه والعرض نحو الا تزول بنا فتحسن وفيه ان لا تختص
بالفعل كذا ذكره الاندلسي وفيه ان المص لعله خالفه في ذلك والتمني
نحو الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار
والتقدير وغيرهما من مولدات الاستفهام واختار المص قول المازني
والمبرد كما اختار الجزولي وخالفهما في ذلك سيبويه وجعل التمني مغيرا
لحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمني ونعت
اسم لا المبني احتراز عن نعت اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل ظريفا
عندي فانه لا يبنى لعدم بناء موصوفه الاول صفة النعت احتراز عن
النعت الثاني فصاعدا نحو لا رجل ظريف شريفا في الدار مفردا حال من
ضمير مبني احتراز عن المضاف والمضارع له لوجوب اعرابهما اسمين للا فكذا
تابعين يليه احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يغني

عن قيد الاول مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليه وقوله مبني ومعرب خبر النعت رفعا حملا على المحل ونصبا حملا على
لفظه من حيث ان فتحته يشبه الاعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى
وهما مصدران نوعيان لقوله معربا ومنصوبان على نزع الخافض اى
معرب بنصب ورفع نحو لا رجل ظريف وظريفا والا اى وان لم يكن كذلك
بان كان غير اول او مضافا او مشبها به او مفصولا فالاعراب واجب فهو
مبتدأ محذوف الخبر والفاء جزاء الشرط نحو لا غلام رجل ظريف كريم في الدار
ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خير منك في البلد ولا رجل في الدار كريم
والعطف على اللفظ وعلى المحل اى حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على
لفظه وعلى محله جائز او العطف محمولا على اللفظ اى منصوبا ومحمولا على
المحل اى مرفوعا جائز اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والفرس
اذ رفعه واجب لعدم تاثيرلا في المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل كيا زيد وعمرو ولمظنة الفصل بلا
المؤكدة اذ المعطوف على النفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ولا بيع
ولا خلة ولضعف تاثيرلا حتى يجوز الرفع في اسمها عند التكرير ويجب عند
التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف يا وساير التوابع
لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
مثل لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا بالرفع
والنصب ومثل لا اباله باثبات الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بحذف النون

جايز تشبيها مفعولا له اى اجيز تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها
والجملة معللة له مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدر
بالمضاف صلة التشبيه ويتعلق به قوله لمشاركته وجه التشبيه له متعلق
لمشاركته وكذا فى اصل معناه اى المضاف وهو الاختصاص ومن ثمه اى
ومن اجل جوازه للتشبيه بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه وهو الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها لعدم معنى الاختصاص وليس نحو لا ابا له ولا غلامى
له بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل المعرفة وجب
الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا لا يعمل فى المعرفة ولانه يلزم
الاستوا بين المعرفة والنكرة فى المعنى وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد
والممنوع هذا لا ذاك على ان امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة ايضا
ممنوع الا اذا كان من كل وجه وذا هنا ممنوع خلافا لسيبويه ووافقه
صاحب المفصل فى ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام زائدة لتاكيد الاضافة
وقيل لتاكيد لام المقدرة ولا داخلا من صورة التنكير ولا فساد فى موافقة
المعرفة والنكرة فى المعنى كما فى وجهك ووجه لك وراسك وراس لك
ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه النكرة بصورة الفصل ويحذف اسم لا
حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك خبر ما ولا مبتدا محذوف
الخبر اى منه خبر ما ولا قوله هو المسند ابتداء الكلام او مبتدا خبره قوله
المسند وقوله هو فصل المشبهتين صفة ما ولا بليس فى النفى والدخول
على الاسمية ويتعلق بالمشبهتين هو المسند الى اسم ما ولا فلا يرد نحو

يضرب فى ما زيد يضرب ابوه لكنه تقع قوله بعد دخولهما حال مستدرك كما
فالاولى اعتبار الحيثيه حيث لم يصدق فى اسناد يضرب كونه بعد دخولهما
والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد يضرب فى نحو ما زيد
رجلا يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد دخولهما اى ما ولا اضافة
المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر المبتدأ
ونحوه وهى انتصاب خبر ما ولا والتانيث باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز وعند
بنى تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد واهل الحجاز اعتبروا الشبه
بليس المختص بقبيل واحد واذا زيدت ان مفعول ما لم يسم فاعله مع ما
نحو ما ان زيد قايم او انتقض النفى بالا الموجبة للاثبات بعد النفى ونحوه
وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا محمول على تشبيه
منجنونا او دوران منجنون بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب
مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد بطل العمل اى عملهما ولا وفيه ان احد الشروط مقيد بما فلا
يترتب عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عملهما ولا اذا حصل فيه
شىء من ذلك اما فى زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وتغير الترتيب مع ضعفهما
واما فى الوقوع بعد الا فلان عملها باعتبار الشبه بليس وهو مبنى على النفى
فينتفى بانتفائه واذا عطف اى على خبر ما ولا بموجب اى بحرف عطف موجب
اى مثبت ما بعده ومفيد بايجاب النفى وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعد
ولا رجل قائما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد قائما

ولا قاعد فحكمه حكم ما مر من المعطوفات فالرفع واجب لانتفاء النفي
الموجب للشبه بليس والجملة جزاء الشرط **المجرورات**
مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اى هذا ذكر المجرورات هو ما اشتمل على صلة
الاشتمال علم المضاف اليه وهو الجر حقيقة او حكما والمضاف اليه كل
اسم حقيقة او حكما فيجوز يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور تباو ل
المصدر نسب اليه شئ هو اعم العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام زيد
ومررت بزيد وانا مار بزيد واقول كلام الحاجبى يدل على ان المضاف
لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شئ ولم يقل اسم بواسطة احتراز
عما اذا نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او
المفعول به بلا واسطة حرف الجر اى حرف كان مما يلايم المحل ويشكل ذلك
فى نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل
حرف الجر فلا وجه لتقديرها الا ان يقال الحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبه
بالمفعول بدليل ان فاعله مضمر فلو كان من الاضافة الى الفاعل لزم تعدد
الفاعل وعلى هذا يمكن تقديره من البيانية واعلم ان كلام النحويين دل على ان
الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذى ذكره
للمضاف اليه يدل على ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر لفظا او
تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تميزان اى بواسطة تلفظ حرف الجر
او تقديره او خبر ان لكان المحذوفة اى ملفوظا كان الحرف او مقدرا او حالان
وفيه ان وقوع المصدر حالا سماعى وفيه انه فيما دل عليه الفعل قياس

وفيه انه مذهب انه مذهب المبرد والبحث قول سيبويه وفيه انه حال على قوله
بحذف مضاف فمرادا حال اى ظاهرا اثره اى مجرورا ما بعده وفيه انه يوجب
الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور واخذ المجرور فى تعريفه وفيه
ان تعريف المجرور بما ذكر لفظى ولا توقف ولا دور واحترز به عن نحو صمت
يوم الجمعة فان الحرف فيه غير مراد فالتقدير شرطه ان يكون خبر المبتداء
الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول المضاف اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف
نحو مررت بزيد مجردا تنوينه ولو مقدرا لحكم رجل وضاربك وحواج بيت الله
والمراد مجردا تنوينه او ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد وضاربو عمرو
وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربو ازيد او حكما نحو الحسن الوجه حيث
حذف ما اضيف اليه فاعله الذى هو كجزء منه والمضاف اليه قايم مقام
التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكانه حذف من المضاف لكمال
الجزئية واما نحو الضارب الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة لكنه
محمول على الحسن الوجه فكانه فى حكمه وفى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه
والمقلوب مقبول عند الكسائى مطلقا لا لاجلها فلا يجوز الغلام زيد والضارب
زيد بسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة وهى اى الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او
تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون المعنى
فالمعنوية ان يكون المضاف اى فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية
ذات كون المضاف كذا والا لا يستقيم الحمل غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد

والحسن الوجه مضافة صفة صفة الى معمولها احتراز عن خروج نحو
مضارع مصر وكريم البلد لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة
مضافة الى معمولها اما ان يكون غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها تكون
مضافة الى غير معمولها كما مرّ وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما
عدا ما موصولة او موصوفة اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف
وظرفه او في مضاف اليه عدا جنس المضاف اي المضاف اليه الذي هو
جنس المضاف واخص من المضاف من وجه وظرفه وهو ما كان مباينا
له نحو غلام زيد او اخص مطلقا ولم يكن ظرفا له كعلم الفقه فنحو كل رجل بمعنى
اللام اي افراد هذا الجنس وفي نحو كل واحد اشكال فالحاصل ان المضاف اليه
اذا كان جنس المضاف كانت بمعنى من كما سياتي وذلك بان يكون بينهما عموم و
خصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون وكذلك
العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما مباينة او كان المضاف
اعم مطلقا فح يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه
واما اذا كان المضاف اخص مطلقا كاحد اليوم او مساويا كليث اسد
فالاضافة ممتنعة او بمعنى من عطف على قوله بمعنى اللام في جنس المضاف
اي في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف ونعني بكون المضاف اليه جنسا
للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا معنى قول
بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا
بعض القوم ويوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سينا

وسعيد كرز كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف اليه على
المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى في في ظرفه اي في
المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء والاولى
ان يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما في ساير اصناف الاضافة بادنى
الملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرءة
الخرقاء بملابسة انها تشرع في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما
هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها فاعرف وهو اي كونها بمعنى
في قليل مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في واعلم ان انحصار المعنوية في
الاقسام الثلثة استقرائي وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المعرفة نحو غلام زيد اي مع المضاف اليه المعرفة الا في نحو مثل
وغير لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل
مشتهر فح يتعرف لعدم الابهام والا في نحو حسبك وشرعك وكفيك و
نحوها لكونها بمعنى الفعل والا في نحو واحد امه ونسيج وحده وعبد بطنه
على راي بتاويله بكريم ولئيم والتعليل بعود ضمير المضاف اليه الى المضاف
يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد
وانما تفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف اليه لمكان الاتصال
والامتزاج كسراية التانيث في سقطت بعض انامله ولارادة العهد فاذا قلت

غلام زيد يراد به وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك ومجيئه لغير معين
على خلاف وضع الاضافة وتخصيصا مع النكرة نحو غلام رجل لافادتها
تقليل الشيوع لخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة وشرطها اى الاضافة
المعنوية تجريد المضاف من التعريف اى اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام
فيحذف لامه او علما فيأول بالنكرة او حكما كما فى غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة
المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وانما يجب
التجريد منه لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف فيه
وازدياد المرتبة منتف فى الاضافة الى المساوى فحمل عليه صورة الاضافة
الى الاعرف طردا للباب فاندفع ما قيل من ان الاضافة الى المعرفة قد تفيد للمضاف
حصول مرتبة المضاف اليه فيصير ذو اللام مثلا اذا اضيف الى العلم وضميره
فى حكمه فلا يكون ضايعة ولان هذه فائدة تابعة فلا تعتبر بدون الاصل فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم للثريا والصعق للفرزدق
وابن مروان وابن كراع فى لزوم تعريفها المعرفة مع اختلاف جهتى التعريف و
ازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك
قيل وانما لم يقل يجب تجريد المضاف من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه
وما اجازه الكوفيون جواب عما نقله الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب

وشبهه من العدد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فما ثبت من الفصحاء
من ترك نحو قوله لا زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار
وغير ذلك واما ما جاء فى الحديث من قوله بالالف دينار فعلى البدل دون
الاضافة وتمسك الكوفيون بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدقا
عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة ايضا ولم يقل به احد واللفظية
اى علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او اللفظية ذات كون
المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل ان يكون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها متعلق
مضافة احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد و
كريم العصر مثل ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن
الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال
فى اللفظ حقيقة او حكما والتخفيف بحذف التنوين المقدرة نحو حواج
بيت الله وضاربك تخفيف فى اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ فان قيل
ما فائدة قوله فى اللفظ قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق
التقابل صريحا ومن ثمه اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا او لا تفيد تعريفا فان قيل ثمه اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا
الكلام مبنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له

لعدم افادتهما التخصيص قيل جاز تركيب مثل مررت برجل حسن الوجه
لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف بحيث لم تفد الاضافة اللفظية
الا تخفيفا ولو افادت التعريف لامتنع المطابقة وامتنع عطف على جاز
زيد حسن الوجه بنكارة الصفة مع تعريفها الموصوف ولو افادت
الاضافة اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة وجاز تركيب الضاربا
زيد لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والضاربوا زيد لحصول التخفيف
بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد وكذا الحسن وجه والحسن وجهه
بالاضافة ونحو ذلك اذ التنوين حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة
تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على
ضاربك لم يبق لاشتراط افادة التخفيف فائدة في صورة ما خلافا اى
يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز قولا بتقديم الاضافة على اللام
واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل
لزوال ما عرضت الاضافة لاجله على ان القول بتاخر اللام المتقدمة لفظا
وحسا مجرد الدعوى المخالفة للظاهر وضعف تركيب الواهب المائة
اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذي يهب المائة الهجان اى البيض من
النوق وهو صفة او بدل وعبدها اى عبد تلك المائة اى راعيها على
الاستعارة اذ الراعي قايم بخدمة المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة
بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وحط طرفك واخر البيت عوذا تزجي خلفها

اطفالها وانما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد
والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله
الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه فان قيل
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما
كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها
ويا زيد والحارث ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم
بضعفه دون امتناعه واذا نصب حملا على المحل او على انه مفعول معه لم
يضعف وانما جاز الضارب الرجل جواب سؤال مقدر وهو ان يقال جاز
الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لان وال التنوين باللام دون الاضافة
فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على المختار في
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل
اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وقوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما جوز حملا
او لجاز بجعله مصدرا مجهولا والا لا يتحد الفاعل والمراد انما جاز هذا التركيب
ليحمل على المختار في الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجه بالنصب على الضارب
الرجل بالنصب لاجل القول باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف
وفي الحسن الوجه وجهان اخران وهما الحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول والضاربك عطف على قوله الضارب
الرجل اى انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك فهو ايضا جواب

سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة وان لم يفد تخفيفا
وشبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن اي قول من قال انه
اي الضاربك مضاف والكاف مجرور المحل على الاضافة دون من قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل مفعول له كما مر على ضاربك
متعلق بحملا وانما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الاضافة واضافته
تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقط لاتصال الضمير
ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقط من المقدر
فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا يضاف موصوف
الى صفته لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفته و
عدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف اخص او مساو والمضاف لا
يجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم كونه مباينا او اعم فيباينان ولا صفة
الى موصوفها للزوم تقدم الصفة على موصوفها وتاخر المضاف عن المضاف اليه
وكلاهما ممتنعان ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء تانيث الاحمق متأول بحذف الموصوف عن المضاف اليه اي مسجد
الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء وهذا جواب ما يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات
وقد اضيف اليها موصوفاتها ومثل جرد قطيفة الجرد هو البالي والقطيفة
دثار مخمل واخلاق جمع خلق ثياب جواب سوال وهو ان يقال ان الجرد
والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجاب بانه

على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير
فانه لا يحتاج جوازه الى المحل حسامه

متاول بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تخصيصا وبيانا لا من باب اضافة
الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف
فبقي الصفة مبهمة فاضيفت الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بتجريد
النظر عن كونه موصوفا كما قيل والمؤمن العايذات الطير مسحها بيانا للعايذات
بالطير لا تقديما للصفة على الموصوف ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
اي لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه
ليدخل فيه المترادف فان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق
في العموم والخصوص ظرف مماثل كليث واسد مثال المترادفين من الاعيان
واما نحو قوله من ليوث الاسد فمتاول معناه ليوث كاملة من بين الليوث
بحيث انها ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء من خواص الخواص
واشرف الاشراف وحبس ومنع مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة
علة لما تضمنه قوله ولا يضاف اي منعت اضافته لعدم الفائدة وانما لا
لفسد المعنى بتوجه النفي الى المقيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا بخلاف
كل الدراهم وعين ذلك الشيء المعهود فانه اي المضاف اليه والفاء للتعليل
اخص ولا يماثل المضاف في العموم والخصوص وقولهم سعيد كرز مقول
القول او بدل منه ونحوه جواب سوال وهو ان يقال ان سعيدا يماثل
كرزا في المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه متاول
بارادة المفهوم بالاول واللفظ بالثاني اي سعيد المسمى باسم كرز واذا
اضيف الاسم الصحيح اي الذي ليس في اخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة

يقع على هذا اذ بحثهم عن اواخر الكلم او الملحق به اى بالصحيح وهو ما فى اخره ياء
او واو قبله ساكن كدلو وظبى وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع بعد استراحة اللسان ولا
يثقل الحركة عليها بعد السكون يعنى فى الابتداء كذا بعد السكون الى ياء
المتكلم نحو غلامى ودلوى وظبيى كسر اخره لموافقة الياء والياء الواو
للحال او لعطف الاسمية على الفعلية نحو لا يالف الدرهم المضروب صرسا
لكن يمر عليها وهو منطلق مفتوحة اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بنى على
الحركة الفتحة للخفة او ساكنة للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ
بذكر حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا ثبت نحو عصاى ورحاى على اللغة الفصيحة لعدم الموجب
للانقلاب وهذيل اسم قبيلة تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية
واما الف التثنيه فعلامة فلا تقلب كغلاماى اذ التبس المرفوع بغيره بسبب
القلب ياء لمشاكلتها الياء وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء
ادغمت لاجتماع المثلين وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا
ساكنه كمسلمى قلبت ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة كمرمى
وادغمت الياء فى الياء وفتحت الياء فى الصور الثلث المذكورة للساكنين
اى لزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واما

الاسماء الستة فاخى وابى اى فيقال فى اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى
بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها بعد حذف حرف العلة
من الاخر نسيا منسيا مجرى الصحيح ولا يعرف لتقديم الاخ على الاب فى الذكر
وجه اللهم الا ان يقال انه اكثر استعمالا من الاب واجاز المبرد اخى وابى
فقط باعادة المحذوف كسائر صور اضافتها والادغام بعد الابدال بالياء
كمرمى وهو رواية جار الله وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد فى الاربعة
وتمسك المبرد بقوله وابى مالك ذو المجاز بدار واحتمال كونه جمع السلامة
كما فى قوله وفديننا بالابينا يرفع التمسك وتقول صرح هنا بلفظ تقول
ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال
لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب
غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف ولك ان
تجعله صيغة الغائبة دون المخاطب اى تقول قائلة فى اضافة هن وحم
حمى وهنى ويقال فى فى الاكثر وهو الافصح وفمى بتعويض الميم عن الواو
وهو لين فصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب
كيد ودم فيقال فى تثنيتهما ابان واخان وفى جمعهما ابون واخون وجاء
ابا واخا كعصا ويقال فى تثنيتهما ابوان واخوان واب واخ مشددين
وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير الياء ايضا كذا فى
الرضى وجاء اخو وذو ابو كدلو مطلقا وحم وهن وفم بتعويض الميم
عن الواو وجاء فى اتباع الفاء بالميم فى حركات الاعراب وجاء مقصورا

مع التثليث فى الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا
وقيل هو مبنى على الضرورة وليس بلغة فيه وفتح الفاء فى فم افصح منهما
اى من ضمها وكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم اوحمك ورايت الحم
اوحمك ومررت بالحم اوحمك وخب فيقال هذا حمؤ اوحمؤك ورايت
حمؤا اوحمئك ومررت بحمء اوحمئك ودلو فيقال هذا حمو اوحموك
ورايت حموا اوحموك ومررت بحمو اوحموك وعصا فيقال هذا حما
اوحماك ورايت حما اوحماك ومررت بحما اوحماك وجاء مثل رشاء
ايضا مطلقا فيقال هذا حماء اوحماءك ورايت حماء اوحماءك ومررت
بحماء اوحماءك مطلقا اى فى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد
فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورايت هنا
ومررت بهن مطلقا اى فى الافراد والاضافة وجاء فيه التضعيف
والقصر وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ
كما شذ ولكنى اريد به الذوينا ولا يقطع عن الاضافة لوضعها لازمة لها

بحث التوابع

التوابع تعريفها التوابع من الاسماء اذ البحث فى قسم الاسم فلا يرد نحو
ان ان وضرب ضرب لعدم الاعراب اللام للعهد او الجنس كل ذكر لبيان
الاطراد ثان اى متأخر فلا يرد الثانية والثالثة باعراب سابقه
ولو محليا فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال او حكما فلا يرد نحو يا زيد
العاقل ولا رجل ظريفا او على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يرد

نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم زيد قائم واضافة اعراب
سابقه للعهد الذهنى او للجنس من جهة واحدة اى يقتضى واحد فرفع
عاقل فى جاءنى رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية
اخرى وكذا سائر الاحوال وسائر التوابع فاعرفها ومن عمل واحد لانه يقع
عمل العامل على المتبوع والتابع انصبابة واحدة والمراد الوحدة الفردية
فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت واعطيت اذ جهة نصبهما متحدة
نوعا وهى المفعولية لا فردا لان مفعولية الثانى غير مفعولية الاول فافهم
واحترز بهذا القيد عن خبر المبتدأ والمفعول الثانى والحال بعد الحال

بحث نعت

ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب الثانى
من جهة اخرى النعت قدم النعت لكثرة جهات تبعيته تابع احتراز
عن غير التوابع يدل على معنى حاصل فى متبوعه حقيقيا كان او سببيا
فلا يرد نحو جاءنى رجل حسن غلامه وذكر بهذه الحيثية فلا يرد نحو جاءنى
زيد صديقك على البدل او عطف البيان نحو اعجبنى زيد علمه ونحو ذلك
واحترز بهذا القيد عن سائر التوابع وفيه نظر لدخول كلهم واجمعين
فى قولهم جاءنى القوم كلهم اجمعون فانه ذكر بحيث يدل الشمول والاجتماع
والجواب ان قوله مطلقا اى غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا
التاكيد فانه وان دل على معنى فى متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن
مقيد بحال النسبة فاحفظ فهذا ما سمح به خاطرى وفى جعله احترازا
عن الحال نظر لخروجه بقوله تابع وفائدته اى النعت تخصيص فى النكرة

نحو جاءني رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل او توضيح
في المعرفة نحو جاءني زيد التاجر عندنا وقد يكون النعت لمجرد الثناء نحو بسم
الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد
مثل قوله تع نفخة واحدة فان واحدة للتاكيد اذ الوحدة تفهم بالتاء
في نفخه وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت
من الاوقات او الكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق
بين النعت المؤكدة والكاشفة ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس
الدابر ونفخة واحدة والكاشفة كله ولم يذكر الكاشف الحاقا له بالمؤكدة
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كقايم وعاقل او غيره اي غير
المشتق اذا كان قيد لكونه غير مشتق وضعه اي النعت لغرض المعنى اي
للدلالة على المعنى عموما اي دلالة عامة او وضعا عاما او في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال او خصوصا اي دلالة خاصة او وضعا خاصا
او في بعض الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل اي برجل كامل فان ايا
انما يقع صفة للنكرة في موضع المدح وبهذا الرجل فان اسم الجنس انما
يقع صفة للمبهم وبزيد هذا فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة للعلم
او للمضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله وتوصف النكرة بالجملة
الخبرية لان الدلالة على متبوعه كما توجد في المفرد كذلك في الجملة واما
الانشائية فلا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية
لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ويلزم

منه صح

الضمير للربط ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول لما لم يسم
فاعله اي يوصف الحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن الوجه اذ
الحسن حاله او بحال متعلقه اي متعلق الموصوف مثل مررت برجل حسن
غلامه فالحسن حال الغلام وهو متعلق الموصوف فالاول اي النعت
بحال الموصوف تبعه اي الموصوف في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لمكان الاتحاد بينهما فيما صدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منها
في كل تركيب اربعة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف تبعه
اي الموصوف في الخمسة الاول جمع الاولى اي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد في كل تركيب منهما اثنان وفي البواقي اي باقي
الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
في اعتبار الفاعل في التذكير والتانيث وتعين الافراد لشبهه به نحو مررت
برجل قائمة جاريته وبامراة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال
ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب
غلامهم ومن ثمه اي ومن اجل كونها في باقي الامور المذكورة كالفعل
حسن تركيب قام رجل قاعد صفة رجل غلمانه فاعل قاعد كما حسن
يقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف يقعدون غلمانه لانه
كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما يمتنع الجواز كونه
باب اكلوني البراغيث ويجوز قعود غلمانه مع ان غلمانه فاعل قعود لعدم

جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل
الحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به مفعول ما لم يسم فاعله وانما
لم يوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولا شىء اعرف منه ولا مساو
له حتى يوصف به ولان المضمر بمعزل عن الوصفية لما عرفت وغيره دونه
فى التعريف فلا يقع موصوفا له والموصوف المعرف اخص اى اعرف اى
اكمل تعريفا ونحو جاءنى زيد صديقك ومررت بزيد هذا والرجل الذى
كذا يمتنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل والحمل الذى على ذى اللام لكونه
فى الصورة او مساو وللوصف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه
لو اريد الاخص او المساوى على اصطلاح اهل المنطق تناول الكلام
الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد قولهم حيوان ناطق فان الموصوف
وهو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم الا ان يقال الموصوف انما
يكون موصوفا بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف
بالابيض فى قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلا لكنه يشكل
ابتناء ما بنى عليه اللهم الا ان يقال المراد غير اصطلاح المنطق بل
المراد من الاخص الاعرف كما اشار اليه سابقا ومن ثمه اى لاجل شرط
الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام اى بما فيه

لام التعريف بشىء الامثلة اى بمثل المعرف باللام نحو جاءنى الرجل العالم
ولو صورة فلا يرد نحو قل ان الموت الذى تفرون منه لكونه فى حكم المعرف
باللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك فى الصورة
ولكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام فان الذى ضرب بمعنى الضارب
او بالمضاف الى مثله اى المعرف باللام نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس
ولو بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس لان غيرهما من المعارف
اخص منه البتة وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل
صاحبك وصاحب زيد وامثاله وعلى هذا ما ذكره المصنف محمول على الغالبية
وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام او الذى او التى المحمولين على ذى اللام
للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام وهذا جواب ما يقال ان الاشارة
اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغى على الاصل
المذكور ان يفترقا جوازا وامتناعا كما فى وصف ذى اللام وذلك ان تقرير
السؤال بانه استوى ذو اللام والمضاف الى ذى اللام فى الرتبة فما لاسم
الاشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف الى ذى اللام وتقرير الجواب
انه التزم وصفه بذى اللام لابهامه المقتضى لبيان الجنس وذلك لا يتصور
بمثله لابهامه ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسب
المبهم الظهور منه كان كالاستفهام من المستعير والسؤال من السائل المحتاج
والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب ومن ثمه اى ومن اجل ابهامه المقتضى
لبيان الذات وكشف الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وان كانت الصفة

بحث العطف بالحروف

ذا اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن
بهذا العالم لان العلم مختص بالانسان فتعين انه انسان وبين الجنس
العطف تابع مقصود احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل متبوعاتها بالنسبة اى باصل النسبة فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب
والايجاب فلا يرد العطف بلا واما المعطوف عليه ببل فمقصود ابتداء او
المعطوف انتهاء بتبدل الراى وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والا فلا اضراب
لاجامع القصد وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود
اصلا لانه بناء على سبق اللسان مع متبوعه فى تركيب واحد احتراز عن البدل
لانه مقصود دون متبوعه يتوسط بيان الحكم بعد تمام الحد بينه اى المعطوف
وبين متبوعه اى متبوع المعطوف احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسياتى
بيان الحروف فى قسم الحروف مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المرفوع
المتصل اكد بمنفصل ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف
على الجزء لانه لما اكد بمنفصل احدث فيه جهة من الانفصال وكانت عطفا
على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء وبيانه وان كانا مستقلين
حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يغايران للمتبوع فيتبعان الضمير
المتصل الذى هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحروف
حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما وانما لم يجز تاكيد المتصل
بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم
القصد والمعاندة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يلبسان الفعل كثيرا بخلاف

لفظا لانهما غير مستقلين م

كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير
مقصود حيث انه فى حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير فى
انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه مع جزئيته بخلاف العطف
بالحرف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ انحطاطه عن التابع فاعرف
والحاصل انه لا ضير فى استقلال التاكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة الانحطاط
فى عدم القصد اياه ولا ضير فى جزئية المتبوع واستقلال التابع فى البدل
لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط لكونه فى حكم التنحية فيعارض هذه
الجهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفى العطف
التابع والمتبوع كلاهما مقصودان نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل
اى اكد به فى جميع الاوقات الا وقت وقوعه فصل فيجوز تركه اى التاكيد لطريان
حدوث فتور فى المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة
التابع على المتبوع فى الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع
لمعارضة هذا القصور نحو ضربت اليوم وزيد فانه عطف على التاء قوله
وزيد لمكان الفصل واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض لئلا يلزم
العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور
لامتناع الانفصال فيه واما قوله تعالى تساءلون به والارحام فشاذ قيل
الواو للقسم دون العطف واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى المفخم ثم اسم السلام وكفى بالله وهو

الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفيه اللهم الا ان
يقال الا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله
وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلام
ونحو ذلك واما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعين اي
رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهي معرفة باللام فكان
المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث
يكون التقدير الضارب زيد ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو
الا الرفع في ذاهب بجعل عمرو مبتدأ ولا ذاهب خبر له مقدما عليه ولا يجوز
النصب بالعطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم ولانه
لو نصب او جر على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير
العايد الى اسم ما وفيه وانما جاز الذي يطير جواب سوال مقدر وهو ان
يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب
زيد الذباب لانها اي ما جاء هذا الكلام الا لانها فاء السببية وكفى به
رابطة وفيه لا العاطفة وفيه انها وان كانت للسببية عاطفة ايضا
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالرابطة في الاولى والمعنى الذي
اذا يطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد انه الذباب وكذا قوله

نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين
بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط في احديهما واذا عطف على معمولي عاملين
مختلفين لا يقال لا يعرف استعمال اذا والماضي هنا جهة حسن لانا نقول
في استعمال اذا والماضي هنا اعتبار لطيف وهو اشارة الى ان العطف على
معمولي عاملين مختلفين بحكمه بعدم جوازه وانما ادعى المخالف على وقوعه
بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل
ولم يجز العطف لم يجز مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولي
عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر او بشرا وانما
لم يجز لامتناع قيام حرف ضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا
قام مقام ان وفي فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير
وفي عمرو والحجرة وفي ترتب عدم الجواز على وجود العطف نظر والصواب
ان يقال ولم يجز العطف على عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه جوزه
مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو اي الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة وقوله اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل
نارا واقتصروا الجواز على صورة السماع لانه خالف القياس فيقتصر
فيقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا وحمل الامثلة
المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون
عرض الدنيا والله يريد الاخرة اي عرض الاخرة في بعض القراءة التاكيد

تابع جنس وباقي القيود فصل يقرر امر المتبوع في النسبة اي شانه ومعنى
التقرير هنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا في المتبوع ويدل عليه صريحا وخرج
بهذا القيد ما سوى التاكيد وسوى الصفة المقررة وذلك في عطف البيان
والعطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه
غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه
لتقرير ما صدق البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد
ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد زيد من البدل ويصدق عليه هذا الحد قيل
انه ان كان ذكره بهذه الحيثية فلا شك انه تاكيد وان ذكر زيدا اولا ل
يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا
الطريق فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ولا ضير في كون الشيء
الواحد مقصودا او غير مقصود لاختلاف الزمان في النسبة نفسها
او صفتها نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهو تمييز عن النسبة في اضافة الامر
الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تمييز عن الذات المذكورة
التامة بالاضافة وهو الامر وبهذا القيد وما خرج نفخة واحدة وامس
الدابر لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة والشمول وفرق المص
بان تقريرها بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر اذ اجمعون كذلك على ان
الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا نفسه او الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او صفته نحو جاءني القوم اجمعون فان قوله اجمعون
يقرر امر المتبوع في الصفة والشمول وهو الاجتماع واعلم ان كون اجمعون

بلغ

دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له ويقرر الشمول
بكلهم لا ينافي تقريره باجمعون وباتباعه لانه تقرير الشيء وتكرير مراد فلا يرد
ما ذكر في الشروح ولقائل ان يقول هذا التعريف لا يتناول نحو ان زيدا
لعدم التقرير في النسبة او الشمول وقوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى
تناوله اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او صفتها فان المكرر وتعرف
صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية وبجعل التعريف
لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضميري وهو لفظي ومعنوي
يرجع الى الجنس ومن التاكيد المعرف فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها
على دخوله فيه وهو عائد الى التاكيد بمعنى التقرير لا بمعنى التابع المذكور
حيث عرف اللفظي تكرير اللفظ الاول اذ التاكيد هو المكرر لا التكرير
وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التاكيد ويحمل قوله تكرير اللفظ
الاول وقوله بالفاظ على ما يصح به الحمل لفظي ومعنوي فالتاكيد اللفظي
او التقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول اي ما به تكرير اللفظ الاول ويراد
به الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو ضربت انت واضرب انا وضربتك
اياك قيل الاول تاكيد والثاني بدل وهو عجب لعدم الفرق فان قيل
ان اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه ضربت
انت وضربت انا وجايع نايع وليثا سد ونحو ذلك وان اريد التكرير
ولو باتباع المرادف لدخل ابصعون واكتعون وابتعون وفيه قيل
المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع لكن الفرق بين ابصع واكتع وبين

خبيث ونبيث مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم الا ان منع كونه نبيثا تاكيدا
وبجعل صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل مثل جاءنى زيد زيد وبجرى
اى المتاكيد فى الالفاظ كلها و قد يزاد فيه العاطف كوالله ثم والله و
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فلا تحسبنهم بعد ولا تحسبين وغير
ذلك قوله كلها اى اسماء او افعالا وحروفا وجملا او مركبات تقييدية او
غيرها ونحو قرات الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا
وبنيت له بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من
باب التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثانى غير الاول لمعنى
واعراب الاول والثانى اعراب واحد لنا وهما بلفظ واحد فظهر فى موضعين
تحرزا عن الترجيح بلا مرجح والتاكيد او التقرير المعنوى اى كاين بالفاظ
محفوظة اى هو كلى ملتبس بجزئيات محصورة وهى نفسه وعينه وكلا هما
معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابصع وابتع وهى مؤكدات لاجمع
وقيل لا معنى لها مفردة كحسن وبسن وقيل اكتع من حول كتيع اى تام
وابصع من بصع العرق اى سال وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه وابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة فالاولان اى النفس
والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما تقول جاءنى زيد نفسه وجاءنى الزيدان انفسهما
والزيدون انفسهم والمرءة نفسها والنساء انفسهن وضميرها تقول
نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة وانفسهما فى المذكرين

العاقلين بايراد صيغة الجمع فى التثنية وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
والاول اولى انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والقسم الثانى لما سمى النفس والعين اولين سمى
الثالث ثانيا للمثنى نحو جاءنى الرجلان كلاهما والمرءتان كلتاهما والباقى
بعد الثلثة معه وكل واجمع الخ مما هو جمع حقيقة نحو جاءنى القوم كلهم او
حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرات الكتاب
كله واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن لغير التثنية باختلاف
الضمير فى كله نحو قرات الكتاب كله وقرات القصة كلها واشتريت العبيد
كلهم وتزوجت النساء كلهن و باختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى نحو
اجمع فى المذكر الواحد جمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
اجمعون فى جمع المذكر جمع فى جمع المونث واجاز الاخفش اجمعان و
جمعاوان وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح صفة
الاجزاء افتراقها اى ذو امور متعددة فيتنا ول الافراد والاجزاء اذ الكلية
والجزئية لا يتحققان الا فيه يصح صفة الاجزاء افتراقها اى تلك الاجزاء
حسا او حكما اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او تمييز عن الفاعل
يصح او مفعول مطلق كضربت سوطا او حال بحذف مضاف اى يصح افتراقها
ذا حس او حكم او غير ذلك نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم ونظير ذى
اجزاء يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله نظير ذى اجزاء يصح افتراقها
حكما من حيث ان العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض بخلاف جاءنى زيد كله

لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا فى حكم المجئ واذا شرط اكد الضمير المرفوع
المتصل اى اذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المجرور و
المنصوب لانه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل
واجمع واخواته اكد بمنفصل اولا ثم بالنفس والعين لانهما يقعان فاعلين
فيلزم التباسهما بالفاعل على تاكيدهن فى المستكن اذا لم يؤكد بخلاف كل
واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم الالتباس
ونحو ضرباها انفسهما وضربوهم انفسهم مع عدم اللبس لو ترك التاكيد
محمول على ضرب هو نفسه طردا للباب مثل ضربت انت نفسك تاكيد
للضمير بعد تاكيده بمنفصل واكتع واخواته اى اخوات اكتع ومثلاه ونظيراه
وهما ابتع وابصع اتباع لاجمع استعمالا فلا تتقدم اكتع وابتع وابصع
على اجمع لكونها اتباعا لها ولم يتقدم اكتع على اخوته فى الفصيح ثم ابتع
على ابصع عند الزمخشرى وتبعه المص وعند البغدادية والجزولية تقدم ابصع
على ابتع وقال ابن كيسان ابدأ بايهن شئت وذكرها اى اكتع وابتع وابصع
دونه اى دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم
ذكر التبع بدون الاصل البدل المبتدأ تابع خبر فى الاعراب مقصود فى
المعنى وذكر المتبوع قبله للتوطئة او للتمهيد وخرج به التاكيد وعطف البيان
بما اى بحكم نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد
المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصده
وكلاهما مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسق ودونه ظرف

بحث المبدل

او حال اى متجاوزا عن المتبوع وهو بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه
والبعض اى بدل هو بعض المبدل والاشتمال اى بدل يختص غالبا
باشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه والغلط اضافة البدل الى الغلط اضافة المسبب
الى السبب وفى اختلاف كيفية الاضافة بان يكون بعضها بمعنى من وبعضها
بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره نظر فالاول
اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول اى يتحد ما صدق عليه والاول عبارة
عن المبدل منه والنوع الثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل نحو
ضربت زيدا راسه والنوع الثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول
ملابسة اى تعلق راجع الى النسبة بغيرها اى بغير الكلية والجزئية وبهذا
لا يرد نظرت الى القمر فلكه ورايت درجة الاسد برجه واعلم ان فى اطلاق
الملابسة يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فينبغى
ان يقيد اى ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابسة
اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفته
لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفته من الصفات
اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب
الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط و
النوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد من باب ضرب اى يحصل بان تقصد
اذ حذف حرف الجر من ان وان كثر اليه اى المبدل بعد ان غلطت اى بعد

غلطك بغيره اى بغير البدل وهو المبدل ولم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع
لانه ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلا او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره
باسم المتبوع ولا باسم المبدل ويكونان اى البدل والمبدل فى الانواع الاربعة
فيصير الاقسام سته عشر معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين
نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة او وجد نكرة من مبدل معرفة
بدل الكل نحو فمررت برجل حمار فالنعت اى صفة تلك النكرة واجب
وقيل حسن لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه وليقرب
من المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد بواسطة الصفة ما لم يفده
المبدل مع التعريف وما قيل فى قوله تعالى قل هو الله احد ان احد بدل
من الله فى بعض الوجوه فبتقدير صفة من نحو عظيم او لا شريك له او غير
ذلك او بجعل لم يلد صفة له والله الصمد اعتراضا او بتقدير موصوف
من حيث المعنى اذ المعنى اله واحد او على قول ابى على فانه قال يجوز تركه
اذا استفيد من البدل ما لم يستفد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل
ونحو بالواد المقدس طوى كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو مررت بزيد
رجل واما نحو مررت بزيد ضارب ابوه على الابدال فتقديره رجل ضارب
كما قيل فى قوله شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب
على الابدال بتقدير اله شديد العقاب مثل بالناصية ناصية كاذبة
فان الناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهى الناصية الاولى فوصف

بصفة كاذبة ويكونان اى البدل والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما
بضرب الاربعة فى الاربعة ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو
الزيدون لقيتهم اياهم ونحو ضربتك اياك وفيه وفيه ومختلفين نحو
اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ
الذى هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه ولا يبدل اسم ظاهر من
مضمر الى المسكين ولا بك زيد بدل الكل مفعول مطلق وانما لا يبدل الكل
يصير المقصود انقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدق عليه لكون
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب وبخلاف غير بدل
الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل ما لم يفده المبدل نحو ضربتنى
راسى فى بدل البعض وحدثتنى علمى فى بدل الاشتمال واتيتنى غلامى فى بدل
الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب على الاستتار فى افعل ونفعل و
افعل ولا تفعل لا يبدل عنه بدلها سواء كان بدل الكل او غيره استقبحا
لابدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا فقط الا من الغائب مستثنى

بحث عطف البيان

عن قوله من مضمر نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع جنس غير صفة
احتراز عن الصفة يوضح متبوعه اى ذكر بحيث انه يوضح متبوعه خرج به
البدل وعطف النسق والتاكيد مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فاعل اقسم
كنية امير المومنين عمر ابن الخطاب عمر عطف بيان وتمامه ما ان بها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وفصله اى فرق عطف البيان
وهو مبتدأ من البدل صفة الفصل لفظا غير وا ما معنى فالفرق مطرد

فرق قاله

وذلك لما عرفت فى الحد فى مثل خبره اى فى كل ما كان عطف بيان من المعرف
باللام الذى اضيفت اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
و التارك البكرى بشر وفى كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا وهذا
التقرير بينا ولصورة النداء ايضا انا ابن التارك اى الذى ترك
البكرى من باب الضارب الرجل بشر عطف بيان للبكرى ولا يصح ان
يكون بدلا اذ البدل فى حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا
يصح لكونه من باب الضارب زيد وهذا الفصل فى النداء ايضا فان البدل
فى حكم المستقل مطلقا وعطف البيان على التفصيل الذى عرفت ولما
فرغ من المعربات شرع فى المبنيات المبنى ما اى اسم ناسب مناسبة
معتبرة وفى هذا القيد احتراز عن المناسبات التى لم تعتبر لضعفها وعلل
تعارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضى فى الفرعيتين ومناسبة
اى الحرف مع لزوم الاضافة المانعة من البناء مبنى الاصل اى المبنى فى اصل
وضعه وهو الحرف والماضى والامر بغير اللام كما عرفت من قبل او وقع
غير حال عن مركب تركيبا اسناديا او غير مركب مع عامله والمضاف اليه
على هذا من قبيل التركيب الاسنادى ليس بمبنى مثاله الف با تا ثا وزيد عمرو
وبكر خالد ونحو الاصوات التى لا تركب فيها فان قيل فى اى حد يدخل غاق
فى قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبنى الاصل ولا عدم التركيب
قيل المراد غير مركب حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع
غير مركب حقيقة او حكما فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه اى حكم

سميت بنية

بلفظه نخ

المبنى اى خاصة المبنى ان لا يختلف اخره اى لا يختلف هيئة اخر الاسم او
صفة اخر المبنى لاختلاف العوامل اى لا يخلو اما ان تتعلق بمعنى النفى او
بالمنفى ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول
اختلاف العوامل واما الثانى فلانه يلزم منه توجه النفى الى القيد فى
بقاء الفعل مثبتا ونفسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه النفى الى القيد
يكون جائز الوجود لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف الاخر لا بعوامل
فى المبنى جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى الوقت
اى لا يختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصلح ان تتعلق بمعنى النفى ايضا
فلا يرد توجه النفى الى القيد والقابه اى القاب حركات اواخر البناء
وسكونها والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس و
انما ذكر فى الاعراب الانواع وفى البناء الالقاب اذ الاعراب ما به الاختلاف
وكل من الرفع واخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة فى المبنى لا عن
الحركات والسكون وكل من الضم واخويه ليس نوعا منه بل اسم لما فى اخره
من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء يسبق الذهن الى كون كل
بناء كما فى انواع الاعراب ضم سمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين
وفتح سمى فتحا لانفتاح الضم فى التلفظ وكسر سمى كسرا لانكسار
السفلى فى التلفظ ووقف سمى وقفا لتوقف النفس فيه عن الجرى و
سبعة ابواب وفيه بحث لان المص لم يذكر الاصوات فى باب اسماء الافعال
كالزمخشرى بل هى ثمانية ابواب المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات لا اسماء الموصولات و
انما جمع لاختلاف انواعه المركبات والكنايات والكناية لفظ مبهم يعبر
بها عن عدد معلوم وحديث معلوم واسماء الافعال والاصوات ف
المركبات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى
واسماء الاصوات وفي الجر نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم
صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في
الاسماء المبنية والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجريها في البناء
وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها
في الاسماء المبنيه وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف
ليست بمبنية بل المبني بعضها المضمر بني المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه
الى المكني عنه ما وضع اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب ويرد لفظ المتكلم
والمخاطب والجواب ان المراد اسم مبني وضع على وجه الكناية لهما اوما
وضع لمتكلم او مخاطب وليس فيهما جهة الغيبة اوما وضع لهما مادة
ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة اوما وضع لمن هو في
اوان الحكاية عن نفسه اولمن هو في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظ
المتكلم والمخاطب لانهما اعم او المراد بالمتكلم الاصطلاحي لا اللغوي و
لفظة او لمنع الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف ونحو امير المؤمنين
يامرك بكذا في قول الامير مريدا به انا آمرك وان كان مستعملا للمتكلم لكنه
غير موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع او غائب تقدم ذكره احترز

[illegible]

بحث

به عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن لا بهذا الشرط واحترز به ايضا عن
لفظ الغائب فانه موضوع لغائب مطلقا لا مقيدا بالتقدم وهذا تقسيم
للغائب غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان
يراد الوضع على وجه الكناية فيخرج اسماء الاشارة ونحوها وفيه ان
نحوكم وكذا موضوع للغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا
بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة
لكونها غيبا كساير الاسماء الظاهرة بغير تقدم الشرط لفظا حقيقيا
نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا
وفيه ان دابه المالوف جعل التقدير قسيما للفظ لا قسما منه او معنى
بان تقدم ما تضمن سياق الكلام الموعود اليه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او دل عليه سياق الكلام التزاما نحو و
لابويه لكل واحد منهما السدس اي لابوي الميت اذ سوق الكلام لبيان
الميراث وهو يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد
في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق او حكما بان يعود
الضمير الى ما هو احضر في الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام في مقام
التفخيم فهو عايد الى المذكور حكما ولا يطرد هذا الجواب في باب التنازع لعدم
قصد التفخيم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام تفخيما او للتحرز
عن التكرار مثاله قوله تعالى قل هو الله احد ونعم رجلا زيد وربه رجلا
على الاجمال والتفصيل وهو متصل ومنفصل اي الاضمار على قسمين

فالمنفصل مبتدأ والفاء للتفسير المستقل خبره بنفسه فى التلفظ اى الذى صح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح واما فى المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان لانهما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه اى ما كان كالتتمة لما قبلها وكبعض حروفه ولم يصح التلفظ به منفردا اصطلاحا وهو اى المضمر باعتبار نوع الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب و مجرور فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل منهما قسمان متصل خبر مبتدأ محذوف اى كل منهما متصل ومنفصل والجملة خبر المبتدأ الاول ولو كان قوله متصل خبرا لقوله فالاولان لم يجز لعدم المطابقة الا ان يقال بتقدير موصوف اى ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد ومنفصل والثالث متصل فقط لامتناع تقدمه والفصل عنه وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف اليه وانما جاز بالظرف فى السعة لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة اتصاله ونقول الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وان جاز لكنه خلاف الاصل فلا يعتد به وذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل الاول اى المرفوع المتصل ومثال النوع الاول من انواع الخمسة ضربت اى ضمير ضربت ضربنا وضربت ضربتما الى اخر صرف الماضى وهو خبر الاول والجملة مستانفة انما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ولذا قدم فى الحد واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وضربت الى ضربن وضربن فان قيل لا يدخل فى هذا التعداد تاء ضمير المخاطبة وبعض المتكلم

فى المضارع نحو اضرب نضرب ولو قيل مكان ضربت الى ضربن واضرب الى نضرب لكان اولى اذ لا فرق بين ماضى المجهول والمعروف فى الضماير بخلاف المضارع قيل فان قيل الى هذه لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن فيكون الى للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا ان نقول ان الى بمعنى مع او حتى والثانى اى المرفوع المنفصل انا وما دونه من نحن انت انتما انتم انتن هو هما هم هى هما الى هن والثالث اى المنصوب المتصل ضمير ضربنى وما دونه وهو ضربنا ضربك ضربكما ضربكم الى ضربك وضربه الى ضربهن وضمير اننى وما دونه من اننا انك الى انكن وانه الى انهن نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف و الرابع اى المنصوب المنفصل اياى وما دونه من ايانا واياك الى اياكن واياه الى اياهن والخامس اى المجرور المتصل ضمير غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف وما دونها وهو غلامنا و ولنا الى غلامهن ولهن واما الضمير المرفوع المتصل خاصة وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل يستتر لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله وقوله خاصة حال من فاعل يستتر والتاء للمبالغة او مصدر على وزن فاعلة منصوب بفعل محذوف اى خص باستتار خصوصا والجملة معترضة ويستتر

خبر المبتدأ او تعلق به في الفعل الماضي للغايب صفة الماضي نحو ضرب
والغائبة نحو ضربت وفي المضارع عطف على قوله في الماضي للمتكلم
صفة المضارع نحو اضرب ونضرب مطلقا اى زمانا مطلقا او
استتارا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
والمخاطب عطف على قوله والمتكلم نحو يا زيد تضرب والغائب نحو
زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب وتستتر في الصفة استتارا
مطلقا او زمانا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او
مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
وهند ضاربة والهندات ضاربات والالف والواو حرف التثنية
والجمع ليسا بضمير بدليل تفسيرهما بالعامل ولا يسوغ اى لا يجوز
الضمير المرفوع المنفصل لانه وضع الضماير للايجاز والاختصار و
المتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال واللام بمعنى الوقت اى
لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على اصلها
اى لا يسوغ المنفصل الا لاجل تعذر المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر
الى الفاعل وذلك اى تعذر المتصل كاين بالتقديم اى بسبب تقديم
الضمير على عامله نحو اياك ضربت وعلى صلة التقديم لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر
الاتصال وانما تعذر لان الانفصال منافي للاتصال وترك الفصل

المنفصل الا لتعذر م

يفوت الغرض او بالحذف اى بحذف العامل لانه لما حذف عامله لا يوجد
في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا لفوات ما يتصل به
حال او خبر بكون او حرفا عطف على قوله معنويا اى بكون عامل الضمير
حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر و
الاستتار في الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب نحو انك واننى والجملة حالية
ولا يحتاج الى الضمير لانها من باب لقيتك والجيش قادم او بكونه اى الضمير
مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا
وانما لم يقل مسندة مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث
فيما يجوز تانيثه لدى الفصل اولى جرت تلك الصفة الجملة صفة لصفة
على غير من هى اى تلك الصفة كاينة له ليدل الانفصال الذى هو خلاف
الاصل على عوده الى البعيد وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على
صورة اللبس طرح الباب بخلاف الفصل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير
عند اسناد فعل جرى على غير من هى له على صورة اللبس نحو زيد عمرو
يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه هى حيث لا يجب تضربه هى لعدم اللبس
والحكم لا يختلف في المسئلة بين من هى له وما هى له لكنه ذكر الاصلى وهو
من المختص بذوى العلوم مثل اياك ضربت مثال التقدم على العامل
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض واياك والشر اى اتق نفسك
والشر مثال حذف العامل وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما
انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته
هى

مثال الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها
واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف
ما لو عكس والكوفيون يقولون بعدم الضمير فى صورة عدم اللبس ولفظه
هى تاكيد الضمير المستكن فى ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن وقد عرفت ضعف قاعدون غلمانهم
وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قيل ولانه
لو كان فاعلا لكان داخلا فى صورة المفصل لغرض واذا اجتمع ضميران
والحال انه ليس احدهما اى احد الضميرين مرفوعا احتراز عن نحو اكرمته
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب الاتصال
فان كان الشرطية جزاء الشرط احدهما اى احد الضميرين اعرف
من الاخر احتراز عما اذا انسا وياخو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
فى الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح ليكون الاول
راجحا بالاتصال ولا يانف الثانى عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر
وقوله وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظيم نابها
باتصال الضميرين شاذ وقدمته اى الاعرف احتراز عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم فى تاخر الاعرف
باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على وجه
خلاف الاصل وحكى عن سيبويه فيه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك

نظرا الى الترجيح المعنوى باعتبار المقام المغنى عن الترجيح اللفظى فلك
الخيار فى الضمير الثانى المؤخر ايضا اتصالا وانفصالا فجاز الانفصال
باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل
بما هو متصل فان قيل ان ثبت هنا تعذر الاتصال فالانفصال والا
فالاتصال واحد النقيضين واقع لا محالة فلا وجه للخيار قيل تعارض
فيه جهتان جهة التعذر وعدمه فجوز الوجهان توفيقا مثل اعطيتكه
وضربيك مثال المتصل واعطيتك اياه وضربى اياك مثال المنفصل
فانه اجتمع فيها ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما فى اعطيتك وجر
الاول ونصب الثانى فى ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب
فى اعطيتكه وياء المتكلم فى ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاز فى الثانى
الاتصال والانفصال والا اى وان لم يكن كذلك فهو اى الثانى
منفصل لا غير نحو اعطيته اياه واياك والمختار فى خبر كان الانفصال
نحو كان زيد قائما وكنت اياه والضمير للقائم لانه فى الاصل خبر المبتدأ
ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول ولكن الحقيقة
راجحة على الشبه فيختار الاول والاكثر لولا انت الى اخرها الى لولا انتن
ولولا هو الى لولاهن ولولا انا الى لولا نحن وعسيت الى اخرها لكونها
بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل ولا يخفى عليك حكمهما انفصالا و
اتصالا فاعلم ان ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير المخاطب ولو قال لولا
انا وعسيت الى اخرها لكان اولى لان المتكلم مقدم فيدخل ما دونه

فى قوله آه بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم فى قوله الى اخرها
مقصر العبارة عن ذكرها وجاء لولاك وعساك بالاتصال فيهما
على الجر فى الاول بحمل لولا جارة فى الضمير خاصة والنصب فى الثانى
بحمل عسى على لعل للموافقة فى الترجى ويلزمه بيان متعلق الجار وهذا
عند سيبويه ويمكن ان يكون على طريقة بحسبك درهم فى انه لا يحتاج
الى المتعلق واما الاخفش فيجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية
باستعارة المجرور للمرفوع فى الاول كعكسه فى بك انت والمنصوب
للمرفوع فى الثانى كعكسه فى ضربتك انت ويلزمه تغيير اثنى عشر
ضميرا فيهما الى اخرهما يقال لولاك وعساك ولولاكما وعساكما
الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن ولو
لاى وعساى ولولانا وعسانا ونون الوقاية سميت نون الوقاية
لانها تقى الفعل عن اخ الجر مع الياء اى الضمير لازمة فى الماضى
لصون الفعل عن الكسرة التى هى اخت الجر المختص بالاسم والمراد
بها الكسرة التى هى فى الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها فى
الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضا محضا ولهذا
لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة
كقولاه وضربنى ولا ضير فى كون ضربنى دون قولاه اذا كان فوق
المثالين المضروبين فاعرف وقوله اذهب القوم الكرام ليس

بترك النون يحمل على ليتنى وحمل دعانى ورمانى على ضربنى طردا للكتاب
او لصون الفعل عن الكسرة تقديرا وعساى محمول على لعلى والاكثر
عسانى واجاز الكوفيون فى فعل التعجب ما احسنى وما اجملى ترك
النون فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر ينبغى
ان يصان عنه الحرف ايضا قيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجر
لعدم كونها فى الاخر لكونها على حرف واحد والاخر ما يكون عما له اول
بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وفى المضارع عطف على قوله الماضى
عريا اى خاليا ويتعلق به قوله عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب
فالاضافة بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا
من وجه نحو يضربنى ويكرمنى وانت الخطاب لغير معين وهذا
عطف جملة على جملة مع ظرف زمان لمخير النون اللام للعهد اى
نون الاعراب فيه اى المضارع صفة النون اى الحاصلة فيه ولدن
عطف على النون اى مع لدن وان واخواتها وهى ان وكان ولكن
مخير خبرات اى مخير بين الاتيان للمحافظة على الحركات البنائية
فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين الترك تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج والحمل على لعنّ
وعنّ وان من لغاتها كما فى ليت للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن فى
ذاتها مانع وتحقق الداعى وهو قصد الابقاء على حركتها والحمل خلاف
الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد المانع فى لعل وهو انضمام ثقل

كثرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك فقوله واخواتها
مستثنى منه ليت ولعل لعدم التخيير فيهما لعدم استواء الجانبين الا
ان يقال التخيير لا يوجب استوآء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما
لا ينافى التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون اختيار الاتيان كما فى ليت
واختيار الترك كما فى لعل قسمان من صورة التخيير فلا يدل قوله
ويختار فى ليت وعكسها لعل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام
ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان استعمالا اذلا
يلزم اجتماع النونات ولا ثقل لتضعيف وقال سيبويه لا يحذف
فيه الا لضرورة الشعر نحو قوله كمنية جابر اذا قال ليتى اصادف
وافقد بعض مالى ومن وعن وقد وقط هما بمعنى حسب فيختار الاتيان
فيهما فيقال منى وعنى وقدنى وقطنى بمعنى كفانى للمحافظة على
السكون اللازم اى الذى هو الاصل فى البناء بخلاف الحركة اللازمة
والترك قياسا على لحوق الساكن للظاهر نحو من ابنك ومن الرجل
وعكسها اى عكس ليت لعل اى يختار فيها تركها لثقل التضعيف
وكسرة الحروف ونحل كلعل لكراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط
بين طرفى يتوسط المبتدأ والخبر فان قلت يلزم فى المبتدأ والخبر
الجمع بين الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جاز عند المص باختلاف الجهة
او يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ
المسند اليه وبالخبر المسند به المؤخر بالترتيب او يراد بالمبتدأ الجزء

الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى ونحو ذلك مما يصح او
يقال المبتدأ والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط كما يقال رايت
هذا الشباب فى شبابه وصباه قبل صفة المبتدأ والخبر اوظرف
يتوسط اى قبل دخول العوامل اللفظيه من كان وان وعلمت واخواتها
وفروعها مثاله زيد هو العالم وبعدها اى بعد العوامل صيغه مرفوع
وانما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف
فى كونه صيغه مرفوع منفصل مطابق افرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة للمبتدا لكونه عبارة عنه ومن الواجب
المطابقة بين العايد والمعاد ومثال ما بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب وانه لغفور الرحيم وعلمته هو القايم وما زيد هو الكريم
يسمى فصلا والجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين والكوفيون
يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده من السقوط كعماد البيت وقال
الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله بين ما قبله وما بعده ببيان
ان ما بعده ليس فى حيز ما قبله ليس من صفاته ومتماته والمتاخرون
قالوا سمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت ومآل الوجهين
واحد والفرق فى العبارة ليفصل حقيقة فيما يلتبسان او حكما
فيما لا لبس لمكان الحمل على صورة اللبس واللام علة التوسط لا التسمية
لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية بين ظرف يفصل كونه الضمير
عايد الى الخبر وان كان المذكور سابقا كالجزئين لتعينه بالقرينة

اذ هو المتعين لصلاحية النعت والى كون ما بعده نعتا وخبرا
ثم اتسع فيه فيدخل حيث لا لبس وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وكما ان الضمير
يفصل كذلك يفيد ضربا من التاكيد قوله نعتا حالا او خبرا وشرطه
اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة
ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا لان الفصل انما يحتاج اليه فى
المعرفة وافعل من ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو وذكر مثال افعل من بعد دخول العوامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاصالتهما واستغنائهما عن المثال
لكثرتهما بخلاف الفرعيتين واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع
لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام ولقوله تعالى ومكر اولئك هو
يبور وفيه انه لا يتعين فى الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ
وتاكيدا كما فى قوله تع انه هو اضحك وابكى ولا موضع له اى لا محل
لضمير الفصل من الاعراب وقوله له ظرف مستقر خبر لا عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه
ولا عامل ويستبعد الخليل خبر لا او يتعلق بقوله لكونه ظرفا مستقرا
او يتعلق بمعنى النفى وبعض العرب يجعله اى ضمير الفصل مبتدأ و
يجعلون الجملة خبر المبتدأ الاول وما بعده خبره بالنصب عطف
على ثانى مفعولى يجعله او عطف على اول مفعولى يجعله اى يجعله خبره

فلا ينصب وكنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله خبره
يحتمل ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله والجملة حالا وبعض العرب يجعله
تاكيدا لما قبلها ودخول اللام الممنوع دخولها على التاكيد يمنع ذلك
وبعضهم يجعله تابعا لما بعده وذلك ليس بمفهوم كلامهم اصلا على
انه ينتقض بكنت انت الرقيب ويتقدم قبل الجملة وبعدها قوله قبل
حشو والغرض يحصل بان يقول يتقدم الجملة الا ان يقال من باب
اسرى بعبده ليلا اى يقع قبل الجملة او التصريح بلفظ قبل للتاكيد
التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فبالحرى ان يؤكد
ضمير غائب يسمى صفة الضمير ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة
اذا كان مؤنثا وهو يعود الى ما فى الذهن من شان وقصة ويختار
تانيث الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث
لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار يفسر اى ذلك الضمير
لابهامه وهو ايضا صفة ضمير غائب بالجملة انما وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن فى الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف
ما عليه شان الضمير فكان من مظان التقدير بعده اى الواقعة
بعد ذلك الضمير لان القصة والشان لا يكونان مفردين فالفراء
يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان و
قوله بعده مستدرك بقوله ويتقدم قبل الجملة لكنه ذكره لمكان
التاكيد ويكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا هذا تقسيم لضمير

الشان والقصة مستترا تقسيم للمتصل وبارزا اى غير مستكن
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان
منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا و
الا بارزا مثل هو اى الشان مثال المنفصل زيد قايم وكان اى
الشان مثال المتصل المستتر زيد قايم وانه مثال المتصل البارز
زيد قايم وكذلك ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا
وحذفه اى حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز
مع الضعف لعدم الدليل عليه لاستقلال الخبر كلاما وعدم الرابطه
فيه وفيه انه قد يقوم الدليل عليه وهو رفع زيد قايم والجواز
لكونه على صورة الفضلات الا مع ان اذا خففت مستثنى مفرغ
اى ضعف مع كل عامل الا مع ان اذا خففت واذا ظرف بمعنى
المقارنة او بمعنى الاستثناء اى الا مقرونا بان وقت تخفيفها او
استثنى وقت تخفيفها معها فانه لازم اى فان حذفه لازم اما القول
بوجوده فليكون اى ان عامله اعتبار القوه شبهها بالفعل و
امتناع التلفظ به فليكون ملقاه صورة عملا بالتخفيف ويعتبر
الصورة اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه فان قيل ان اريد
بالمشار اليه في الحد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء
بمساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود اصطلاحية
وان اريد الاشارة اللغوية لا يتم التعريف على ضمير الغائب والمعهود

غيرها قيل المراد الاول والتعريف لفظي اى تعريف لفظ بلفظ اجلى منه
او يقال الاشارة في المحدود لغوي في الاصل صارت هي جزء المحدود
والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد الثاني ويخرج ضمير
الغائب ونحوه باعتبار الحيثيه فانه وان وضع للاشارة الى شيء
بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غائب تقدم
الذكر والمراد اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه ويرد عليه
ذلكم الله واجيب عنه بانه على التجوز وهي مبتدأ محذوف الخبر اى
وهي خمسة فالجملة بعده مبنيه ذا يحتمل ان يكون خبرا بحذف المعطوف
اى وهي ذا واخواتها وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى وهو للمذكر
ولمثناه كذا او خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف
اى ذا منها المذكر قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة بنائيه كهو
وهي ومن وما فلا يحتاج الى بيان اصل وعليه احكام الاسماء المتمكنة
منعه وقيل اصله ذو وحذف الواو اعتباطا وقلبت الاولى
الفا لمشابهته الحرف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار
ذا وفيه انه يقتضي ان يكون تثنيه ذووان كعصوان وفيه انه
لم يفعل ذلك فرقا بين المتمكن وغيره وقيل اصله ذيي بيائين و
قيل اصله ذوى وقيل اسم الاشارة الذال والالف زائدة وقال
الاخفش اصله ذي مع التشديد ولمثناه بحذف الموصول اى
والذى لمثناه ذان وذين بدلان ذان وهي صيغة مرتجلة للمثنى

المرفوع غير مبنيه على الواحد وذين وهي صيغه مرتجلة للمثنى
المنصوب كان واياك والا لقيل ذيان اوذوان كعصوان
ودحيان فالاكثرون على بنائهما لقيام العلة وهي مشابهتهما الحروف
في الاحتياج وقيل معرب لاختلاف الاخر بالعامل فبناء الواحد وبناء
الجمع شاهدا صدق على بنائه وعدم اضافة الاختلاف الى العامل
لعله بناء على الوضع كاختلاف صيغ الضمير وهكذا قوله في اللذان
والذين وعن ابي اسحق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى
واو العطف واصل زيدان زيد وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال
تاء وذلك لان التاء والياء قد يكون للتانيث كضاربة وتضربين
وتى بالجمع بين العلتين وتدة بقلب الفهما هاء وذهي وتهي
بين البدلين وللمثناه اي لمثنى المؤنث تان وتين على الخلاف
المذكور في ذان وذين وللجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره مدا او
قصرا اي سواء كان ممدودا او مقصورا وقد يكون مكسورا كصه
وان كان اولاء معرفة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة
واعلم انه اذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
حرف التنبيه يعني هاء ويتصل بها اي باسماء الاشارة حرف الخطاب
والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه ان
ضميرا فصل كذلك وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه
وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة لكنه

اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة والحرف يذكر ويؤنث وههنا
اعتبر التذكير ولذا انث العدد فيكون خمسة وعشرين بضرب
اسماء الاشارة الخمسة في حرف الخطاب الخمسة وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك وما سواه الى ذاكن فيكون الى اسقاطية فلا
يخرج ما بعدها وذانك وما سواه الى ذانكن وكذلك البواقي
وهي تاك وتيك الى تاكن وتيكن وكذلك اخواتها واولئك الى
اولئكن والجملة عطف على جمله وهي ذاك آه ولما راي المصنف
كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم
يتخذ مذهبا داخلا الى غيره فقال ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط والظاهر ذكره في الوسط الا انه اخر لتوقف
معرفة المتوسط على معرفة الطرفين وتلك مبتدأ وذانك وتانك
النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض عن الف واحده عند
غيره مشددتين حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة
فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
ويجوز ان يكون التقدير اذا كانا مشددتين واولئك مثل ذلك
في افادة البعد خبر تلك وقال الاندلسي لا فرق بين تشديد النون
وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد واولئك
مثل ذلك في افادة البعد واما ثم وهنا وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان اي فلاشارة

الى المكان خاصة اى اخصه خصوصا فالجملة مؤكدة واما قوله
قال كذا ومن ثمه قيل كذا فللاشارة الى مكان الاعتبارى
الموصول وبنى الموصول حيث نفتقر الى الصلة فاشبه الحروف
فى الافتقار ما موصوله او موصوفه لا يتم جزء اى مبتدأ او
خبرا او فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجزءا تمييز اى لا يتم جزئيه
او حال كونه جزءا من التركيب الا بصلة فان قلت ان اريد بالصلة
اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال فى الحد واذا اريد
الاصطلاحية فاما ان يوجد الموصول فى تعريفها اولا وعلى
الاول يلزم الدور وعلى الثانى يلزم ان يسمى كل جملة خبرية
صلة وليس كذلك قيل قال المص اريد بالصلة اللغوية فلا يلزم
تعريف الشئ بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحى وفيه انه
لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك
انما قلت بصلة ولم نقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه
قلت الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة
فيه من باب تعريف الشئ بنفسه بل هو من باب تعريف الشئ بما
يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور
كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى بها المذكور
لمن قامت هى به فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد
كذلك لا يتم فضلة الا بهما فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء

اعم من الركن متناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن
ركنا يفوت الكلام بفوته ولو قال ما لا يتم جزء الا بجملة خبرية وضمير
له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل و
ذلك من باب البلاغة او قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك
الجملة وذلك الضمير وعايد احتراز عن نحو حيث فانه لا يتم الا
بصلة بعدها لكنها لا تحتاج الى العايد وفيه انه اذا اريد بالصلة
الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد اخر لان جملتها لا تسمى
صلة اصطلاحا ولو اريد بها الكلمة كان قوله وعايدا احترازا
عن الموصول الحرفى وصلته اى الموصول جملة خبرية معلومة
للمخاطب فان قيل الموصول معرفة فكيف يبين بالجملة وهى نكرة
قيل لا ضير فيه اذ قد يفيد النكرة ما لا يفيد المعرفة والعايد
ضمير له اى وعايد الموصول ضمير للموصول وصلة الالف واللام
وهما من الذى والتى صارتا بعدهما للتخفيف اسم فاعل ومفعول
بمعنى الفعل لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبهة
جميعا واعلم ان اعراب الصلة باعراب الموصول كاعرابها
بعدها وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر واللتى للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا والاولى والذين كلاهما لجمع المذكر

واللائى واللاتى واللواتى لجمع المؤنث ومن وما واى نحو ايهم اشد
على الرحمن عتيا واية نحو ايتهن احسن من هند عندى وذو
الطائية اى المنسوبة الى بنى طى نحو لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم
لانحين للعظم ذو انا عارقه اى الذى انا عارقه وقوله فان الماء
ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى الذى حفرتها
وذا والذى بعدها التى الاستفهام نحو ماذا صنعت وقيل مطلقا
والالف واللام عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل الالف
واللام يوهم كونهما موصولين قلت بحرف العطف الجمع كالجمع بلفظ الجمع
فكانه قال ومجموعهما والعايد المفعول اللام فى العايد للعهد اى
العايد الذى لا يتم الموصول الا به فيخرج العايد الى غير الموصول و
العايد اليه المتعدد ثم قيد بالمفعول ليخرج العايد الذى هو غير
المفعول وفيه نظر لان العايد الذى هو مبتدأ او خبره غير جملة
يحذف فى صلة اى مطلقا وفى صلة غيره عند طولها نحو وهو الذى
فى السماء اله وفى الارض اله يجوز حذفه مرادا الا لمانع كما فى
جاء فى الذى ما ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه حيث ما يحتاج
الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر
واعلم ان العايد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون
ضمير سواء يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان
ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف وبخلاف الضميرين نحو الذى

ضربت عنده غلامه زيد حيث لا يدل الموصول على المحذوف
لاستغنائه عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور
الموصولية فيها وبخلاف العايد فى نحو قوله سمع الله لمن حمده فان
الضمير عايد الى غير الموصول فيكون مستغنا عنه فلا يجوز منويا
فاذا قال سمع الله لمن حمده قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان
من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جايز من جهة النحو للزوم
حذف الضمير المستغنى عنه فى بعض الرواية واعلم ايضا ان
الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار حذف الاصل
وانما وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر
والمضمر فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتى الاصل الاضمار والحذف
مع حصول الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا احتيج
الى الضمير من حيث هو ضمير كالعايد الى الموصول يجوز حذفه
لقيام الدليل على تحقق مخالفتى الاصل واذا اخبرت بالذى اى
اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة باستعمال الذى او التى والباء
للاستعانة وليست لصلة الاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اى اوقعت كلمة الذى فى صدر الجملة وجعلت عطف
على قوله صدرتها موضع ظرف مكان نصب بتقدير فى وان لم
يكن مبهما كلفظ المكان المخبر عنه اى الذى قصد الاخبار عنه
ضميرا مفعول جعلت لها اى لكلمة الذى مفعول ثان واخرته

اى المخبر عنه حال كونه خبرا عنه فاذا الفاء للتفسير او للتعليل
اخبرت اى اردت الاخبار عن زيد الكاين من ضربت زيدا
فمن تبعيضيه وصفة قلت الذى ضربته زيد بتصدير الذى وجعل
الضمير فى موضعه وتاخير زيد خبرا عنها وكذلك خبر مقدم اى
مثل الذى الالف واللام مبتدأ فى الجملة الفعلية المتصرفة خاصة
اى خصت الالف واللام بالجملة الفعليه خاصة اى خصوصا
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الفعل فاذا تعذر امر منها
اى من الامور المذكورة تعذر الاخبار المذكور ومن ثمه اى ولاجل
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار فى ضمير الشان
لامتناع تاخيره خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة نحو هو زيد قايم
وقد جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع وانما بدأ بالتفريع من الاخير
الاول اخذا فيه من القريب والموصوف بدون الصفه بخلاف
الذى ضربته زيد العاقل والصفه فقط فلا يجوز فى ضرب
زيدا العاقل ان عبر بالذى عن زيد لامتناع وقوع الضمير
صفه لانه لا يوصف به والمصدر العامل بدون المعمول نحو عجبت
من دق القصار الثوب لامتناع الضمير بخلاف الذى عجبت من
دق القصار الثوب والحال نحو جائنى زيد راكبا لامتناع تعرفها
والضمير المستحق لغيرها اى الذى نحو ضربته زيد فلو قيل فى الاخبار
عن ضمير المفعول الذى زيد ضربته هو لزم خلو المبتدأ او الموصول

عن عايد وكل منها ممتنع وقوله لغيرها مفعول مستحق واللام
لتقوية العمل والاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها
نحو زيد ضربت غلامه ولو قيل فى الاخبار عن غلامه الذى زيد
ضربته غلامه لزم خلو الموصول او المبتدأ عن العايد وما مبتداء
الاسمية صفه اى المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئى الى الكلى و
احترز به عن الحرفيه موصولة خبر نحو اعجبنى ما صنعت واستفهامية
نحو وما تلك بيمينك وشرطيه نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بالجملة نحو ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس
ويحتمل ان يكون ما فى البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بنكرة
والمثال يصلح محتملا وتامة اى نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو
قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى اى نعم شيا هى بمعنى شئ
منكرا عند ابى على وبمعنى الشئ معرفا عند سيبويه وصفة نحو اكرمته
بوجه ما اى بوجه اى وجه وقيل هو حرف زايد بها الابهام و
تاكيدا التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيته عطية ما
او تنويعا نحو اضربه ضربا ما ومن كذلك اى مثل ما فى اوجهها
اى تكون موصوله نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من تضرب
اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا

مية

اى شخص غيرنا او بجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته ولا تكون تامة
وصفة وتجى عند الكوفيين حرفا زائدا ايضا ولا تمسك لهم بقوله
ان الزبير سنام المجدة قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا
فمن زايدة اى الاكثرون عددا والبصرية جعلوها موصوفة اى
الاكثرون انسانا بعد عددا الا فى التامة خلافا لابى على والصفة
واعلم ان بناء من وما الموصولتين لشبه الحرف فى الافتقار والاستفهامتين مبنى
والشرطيتين لتضمن الحرف والموصوفتين وما التامة والصفة
لتشابههما الموصولة لفظا واى للمذكر واية للمؤنث ولفظة
اى اريد بها اللفظ فهو علم فينبغى ان تمنع للسببين الا ان يجعل
التنوين تنوين المشاكلة كمن فى ثبوت ما ثبت فيه من الوجوه
الاربعة دون انتفاء ما نفى عنه فلا يرد مجيئهما صفتين دونه
اى يكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهم لقيته واستفهاميتان
نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وايهم وايتهن لقيت وشرطيتين
نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى واية سلكت وموصوفتين فبنى
نحو ايها الرجل وايتها المرءة ولا يعرف كونهما موصوفين فى
غير هذا المقام واجاز الاخفش رب باى محسن وصفتين ايضا
نحو مررت برجل اى وامراة اية امراة وقوله كمن يشير الى
عدم الوجه الاخير لعدمه فى من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله
ادرجه فى الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اى رجل فكانه

قيل برجل عظيم لا يعرف كنهه ويسئال عن شانه ويقال اى رجل
فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب اعراب الموصوف وهى
اى كل واحدة من اى واية معربة للزوم اضافتهما المانعة
عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافى للبناء ولا يرد نحو حيث
لانها عهدت مانعة لا رافعة ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفخ لان
هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة والى اذ المضافة
الى الجملة داعية كما انها من حيث قيامها مقام التنوين مانعة فيجوز
البناء توفيقا بين الجهتين وحدها مصدر قائم مقام الجملة
الحالية اى منفردا انفرادها فى الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات
لا مطلقا ولا يشاركها من الموصولات فى الاعراب غيرها الا اذا حذف
صدر صلتها فيجوز ان يبنى لان ازدياد شبهه بالحرف لازدياد
افتقاره بحذف عارض جهة اضافته فعاد مبنيا لان ما هو صفة
لا شباه يميل اليه كل شئ بادنى سبب وبنى على الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد ويرد على هذا التمسك اى اذا كانت غير مضافة نحو
اضرب ايا افضل فانه لا يسمع الا منصوبا فالاولى ان يقال
اى اذا كانت مضافة بنى على الضم سماعا نحو قوله تع ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد وذهب
الكوفيون الى انها معربة مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن
كل شيعة متعلق النزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل

مقول فيهم وحمله يونس على التعليق بالاستفهام فيلزم التعليق في
غير افعال القلوب وهو من خصايصها كما عرف وحمل الاخفش على
زيادة من في الاثبات كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستانفة و
قال سيبويه والاعراب ايضاح لغة جيدة قال الجرمي خرجت من
خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم افضل الا
منصوبا وانما لم يستثن يا ايها الرجل لانه في بيان اعرابهما من
بين الموصولات لا مطلقا وفي ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت
وجهان احدهما ما الذي اي افادة معنى الذي فيكون ذا موصولا
والجملة صفة وجهان او مستانفة وجوابه اي جواب ماذا صنعت
رفع على هذا الوجه اي مرفوع او ذو رفع لجواب من ابوك على انه
خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام في من قال ماذا صنعت
الذي صنعته الاكرام وجملة جوابه رفع معترضة والوجه الاخر
اي شيء يكون ما استفهامية بمعنى اي شيء منصوبة المحل على انها
مفعول بها لقوله صنعت وجوابه اي جواب ماذا صنعت على
هذا الوجه نصب على المفعولية فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا
صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقرئ قل العفو في جواب
ما ينفقون على الوجهين وقوله نصب كرفع اسماء الافعال
بنيت لقيامها مقام الامر والماضي والدليل على انها ليست بافعال
مخالفة صيغتها صيغ الافعال وتنوين بعضها ودخول اللام في

بعضها والنقل عن المصدر والظرف والجار والمجرور في بعضها
كرويد ووراءك وعليك ظاهرا وبعضها اشبه ان يكون
مصدرا ولم يثبت استعمالها مصدرا نحو شكان وشتان وهيهات
ونزال فانها على زنة ليان وقوفاة وذهاب فحمل المحتمل على
المتيقن وجعل الكل منقولا ما كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة
وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زايدة
بمعنى الامر قدم ما كان بمعنى الامر لان اكثر استعمال اسماء الافعال
بمعناه او الماضي وضعا فلا يرد عليه الضارب بمعنى الذي ضرب
وفيه انه لما كان بمعنى الامر او الماضي وضعا صدق حد الفعل عليه
وفيه انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتباري
استعمالي فلم يتناول نحو الضارب امس لعدم هذا الوضع ولم
يخرج عن الاسماء لتحقق ذلك الوضع وهو عدم الاقتران ويرد
عليه أُف بمعنى أتضجر واوه بمعنى اتوجع واجيب بان اصلهما كونهما
بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد
عليه نقضا مثل رويد زيدا مثال المتعدي نظير ما كان بمعنى الامر
وزيدا مفعول رويد وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل
مسد الخبر كاقايم الزيدان على راي وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية
وفيه انا لا نسلم ان هذا النوع من الابتدائية ينافي معنى الفعل لكونه
مسندا به لا مسندا اليه وقيل انها منصوبة المحل على المصدر وفيه

انه يستدعى تقدير الفعل قبلها فلا يكون ح اسماء الافعال والحق انه
لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه اى
اسمله وهيهات ذالك اى بعد وذاك فاعل هيهات مثال اللازم
ونظير ما كان بمعنى الامر او الماضى والى ما كان متعديا او لازما اولى
ما كان المنقول عنه وفيه مستعملا اولا وفعال اى بوزن فعال
الكاين بمعنى الامر من الثلاثى ويحتمل ان يكون حالا من ضمير قوله
قياس اى قياسى او ذو قياس اى يصح اشتقاقه من كل ثلاثى كنزال
اى هى مثل نزال بمعنى انزل وفعال اى ما يوزن بفعال مصدرا
حال من ضمير مبنى معرفة كفجار بمعنى الفجرة صفة اخرى لمصدرا او
خبر مبتدأ محذوف اى هو كفجار والجملة معترضة وصفة
مخصصة بالنداء اولا مثل صفة صفة او خبر مبتدا محذوف يا فساق
مبنى خبر فعال لمشابهته له اى لمشابهة فعال التى هى مصدر
معرفة او صفة لفعال بمعنى الامر وقوله له مفعول به للمشابهة
واللام لتقوية العمل عدلا وزنة تميزان اى لمشابهته عدلا وزنة
كعدل فعال وزنته او حالان اى حال كونه معدولا وصاحب زنة
فعال وعلما الواو داخله على قوله مبنى فى الحجاز وعلما حال من
مفهوم قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه
علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم
لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم

خلو

جميع م

خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال للاعيان اى العين والشخص اذ
لام الجنس يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان
فلا يصح لتمثيل واحترز به عن علم المعنى كفجار وقوله للاعيان
صفة علما مؤنثا معنويا وهو صفة علما كقطام علم مؤنث
وغلاب علم مؤنث مبنى عطف بالواو السابقة على قوله
مبنى واقعا خبرا للمبتدأ وهو قوله فعال فى استعمال اهل
الحجاز ظرف مبنى لما مر فى فجار وفساق ومعرب فى استعمال بنى
تميم لجنه فى استعمالهم معربا على ما حكموا او قوله مبنى ومعرب
بمعنى خبر واحد اى مختلف فى اعرابه وبنائه الا استثناء من قوله
وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوزن بفعال فيكون عاما واستثنى
منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل
الحجاز وبنى تميم ما كان فى اخره والجملة صفة ما او صلته
والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب التام راء
فانه مبنى بالاتفاق نحو حضار علم كوكب فانه لم يعرف الا مبنيا
ولعل بناؤه على الكسر لثقل الراء التى هى من حروف التكرار و
كذا طمار وكرار ونحو ذلك الاصوات لم يقل اسماء
الاصوات لان المطلوب بيان الصوت الاصوات مما يصوت لتنبيه
الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير او لتشبيه بغيره كا
بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من

نحو نخ صوت الاناخة وغاق صوت الغراب والاصوات ليست
باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وانما ذكرها فى بيان الاسماء
لاجرائها مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا يتركب
فيه من الاسماء كل لفظ حكى به صوت اى صوت به كصوت بهيمة
او طاير او غيرها وشبه به انسان بصوت غيرها كما يفعله بعض
الصيادين عند الصيد لئلا تنفر الصيد وليس المراد به حكاية
الصوت فى نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء
القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير
القسمان قسما واحدا او صوت التصويت الصوت يقال قد
صات الشئ يصوت صوتا وكذلك تصوت تصويتا به مفعول
ما لم يسم فاعله للبهايم لزجرها او دعائها او خسوئها او غير
ذلك وانما لم يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير كوى صوت المتعجب واوه صوت المتوجع ونحو ذلك لانه
لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك
القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
ولان المراد كهذين او غيرهما فلا يخرج المذكور وانما حذف بقرينة
ان هذا القسم اولى الاقسام فالاول اى ما حكى به صوت كغاق
اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثانى اى ما صوت
به البهايم كنخ عند اناخة البعير المركبات اللام للعهد اى

المركبات المذكورة من قبل وستعرف وجه بنائهما وفى الحمل
تسامح والمراد كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين اى لفظين
وجعلا كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو
سيبويه لان جزء الاخر صوت لا اسم وفيه انه اذا قيل ان الصوت
حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف
لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان
اولى نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لكنه يخرج منه جسق
مسق علما مركبين من مهملتين ليس صفة كلمتين بينهما اى بين
تلك الكلمتين نسبة اسم ليس لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل
ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله علما والنجم ويزيد
فان تضمن الثانى حرفا بنيا اى بنى الجزآن الاول للتوسط والثانى
للتضمن كخمسة عشر اصله خمسة وعشرة وحادى عشر وجه
بنائه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادى
وعشر وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشرة غير المركب مع بقاء
البناء فيه الى واحد من احد عشر لبيان حاله بتغير الصدر الى صيغة
اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفى الثانى عشر الى التاسع عشر
بلا قلب فلا يلزم عدم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغيير
اذ الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول
فبنى بالحمل على احد عشر واخواتها اى اخوات حادى عشر الى

تعدم ج

البه

تاسع عشر الا اثنى عشر فانه لا شئ فيه الجزان بل بنى الثانى لتضمن
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا وان لم يتضمن
الثانى حرفا اعرب الجزء الثانى مفعول ما لم يسم فاعله كبعلبك
وبنى الاول على الفتح فى الاصح لتوسط المانع من الاعراب وعدم الو
بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول مضافا الى الثانى ممنوعا
وقيل مصروفا الكنايات اى بعض الكنايات وانما لم يعرف الكناية
واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين
فلا حاجة الى تعريفها وقيل المص الكنايات الفاظ مبهمة يعبر
بها عما وقع فى كلام المتكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او
للنسيان وفيه انه يخرج منه كذا وكم وانما بنيت الكنايات لتركب
كذا من كلمتين مبنيتين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف
الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم الاستفهامية وحمل كيت
وذيت على الجمل المكنى عنها بهما واعلم ان جميع الكنايات ليست
ببنيه بل بعضها كم وكذا الكاين او الكائنان للعدد صفة كذا
او صفة كذا وكم وقد جاء كذا الغير العدد نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت او يوم الاحد ونحوهما وكيت وذيت
اصلهما كيت وذيت خففتا للحديث والقصة فكم الفاء
للتفسير الاستفهامية اى الدالة على الاستفهام مميزها اى مميز
كم الاستفهامية منصوب على التميز ومنصوب خبر للمبتداء الثانى

والجملة خبر المبتدا الاول مفرد حملا على تميز العدد من احد عشر
الى تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية اى مميز كم
الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل والجملة عطف على الجملة
الكبرى اعنى قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد دون
الصغرى الواقعة خبر العدم الربط ولا تشكل الاجتماع بين معنى
الاخبار والانشاء فى كم الاخبارية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل
ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار فاختلف الجهتان مجرور
على الاضافة لحملها على العدد المضاف كثلثة ومائة الا اذا
فصل لتعذر الاضافة ولم ينصب على التميز للفرق بين كم الا ستفهامية
والخبرية مفرد مرة كمميز مائة والف ومجموع اخرى كمميز ثلثة
الى العشرة وانما كان مميز كم الاستفهامية والخبرية على ما ذكر
لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذنا حكم
العدد وهو نوعان المضاف والمميز ففرق بينهما حيث اعطى
كم الاستفهامية حكم العدد المميز فينصب مميزها مفردا والخبرية
حكم العدد المضاف فخفض مميزها على الاضافة ولما حمل على
العدد اى المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى المفرد جرى
فيه حكم كليهما ولم نفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية نقيضها
رب فالجر بعدها اليق ويدخل من البيانية فاعل يدخل فيهما اى
فى مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية فى لهما صدر الكلام لان

الجزء

احكام الاستفهامية والخبرية

كم الاستفهامية تضمن الاستفهام والخبرية نقيض رب التي لانشاء
التقليل وكلاهما اي النوعين وهما كم الاستفهاميه وكم الخبريه
او كل من كم الاستفهاميه والخبريه ولو قال كلتاهما لكان اوفق
لتأنث الاستفهاميه والخبريه تقع حال كون كليهما مرفوعا و
منصوبا ومجرورا فكل الفاء للتفسير ما موصوفة وفي كونها
موصولة نظر اذ كلمة كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم
المعنى اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية بعده الضمير
عايد الى ما والجمله الظرفيه او الاسمية صفة ما فعل ناصب
فاعله الظرف او مبتدأ مقدم الخبر غير صفه الفعل مشتغل عنه
اي غير معرض عنه بضميره او متعلقه احترازا عن نحو كم رجل
ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا تقدر بعده فعل غير مشتغل عنه
كان ضميره عايد الى قوله كل ما بعده والجملة خبر المبتداء الاول
منصوبا وجوبا على انه مفعول به او خبر للفعل الواقع بعده معمولا
على حسبه اي على حسب العوامل او على حسب ذاته اي ان كان
مفعولا به كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان
منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحو رجلا لقيت
وكم غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوم صمت وكم ضربا
ضربت وكم قصد قصدت وكم رجلا كان من جاءك وكم رجل
كان من حضرني وفيه نظر حيث يخرج عنه نحو كم رجل ضربته

ولا شك في جواز نصبه على شريطه التفسير اللهم الا ان يراد
بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فمرفوع الامكان العام
المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل ضربته فيه او
يقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم
رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذ الناصب في
صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا
فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا وكل ما
موصوفة لا موصولة لما مر قبل صفه ما حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت العبد وبكم رجل مررت وقوله حرف جر مبتدأ او
فاعل الظرف او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم
رجل اشتريت فمجرور بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف
الجار اللفظي او التقديري او بذلك الجار والمضاف لانتقال
الصدارة منهما الى الجار والمضاف لمكان الجزئيه وقوله فمجرور
خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط والا اي وان لم يكن بعده فعل
ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله جارا او مضاف او وان
لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته
فمرفوع اي فهو مرفوع وجوبا او على الوجوب مرة او على الاولوية
اخرى وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله جارا او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون

مبتدأ او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مستغل عنه
بل مستغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل
بل يكون الناصب مضمرا على شريطه التفسير نحو كم رجلا وكم
رجل ضربته فيكون منصوبا لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع
انه يرفع على الوجوب فى نحو كم رجلا وكم رجل غلامك وعلى
الاولوية كما فى كم رجلا او كم رجل ضربته او ضربت غلامه
فان الرفع فى مثل ذلك اولى مبتدا ان لم يكن كم الاستفهاميه
والخبريه وهو شرط استغنى عن الجزاء بما قبله ظرفا مستقرا
وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية وفيه يصدق حد المبتداء
عليه وذلك فى نحو كم رجلا او كم رجلا قام او قايم ظاهر و
كذا فى نحو كم رجل وكم رجلا غلمانك لتعينه بالابتداء اصطلاحا
على ما عرف فى نحو قولك من ابوك عند سيبويه وخبر ان كان
كم الاستفهامى او الخبرى ظرفا مستقرا فلا يرد نحو كم يوما
او كم يوم مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا مثاله نحو كم
يوما سيرك وكم يوم سيرى وكذلك اى مثل كم فى محل الاعراب
فى جميع الوجوه او بعضها اسماء الاستفهام فانها مثله فى جميع
الوجوه واسماء الشرط فانها مثله فى بعض الوجوه فنظير ما
وقع منهما بعده فعل ناصب لهما نحو من ضربت وما صنعت ومن
تضرب اضرب وما تصنع اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف

نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من يضرب
اضربه ونظير الرفع بالابتداء نحو من ياتنى فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونظير الخبر نحو متى سيرك
واين قيامك ولا يتاتى ذلك فى الاسماء الشرط حيث لا يقع
بعدها الا الفعل وفى مثل تميز اى فيما هو تميز فى بعض الوجوه
ثلثه اوجه اى فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف
المميز وانما سميت تميزا باعتبار بعض الوجوه كم عمة البيت
للفرزدق يهجو جريرا وكم يحتمل الاستفهام والخبر فكم الخبرية تدل
على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشارة والاستفهاميه تدل على
كثرتها حيث يخرج عددها عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع
انه تضمن التقرير وحمله على الاقرار وتضمن ايضا ادعاء وضوح
الامر بحيث تقربه الخصم عند الاستفهام عنه والتنكير فى عمة
للتحقير او للتكثير او للتفخيم لك ظرف مستقر صفه عمة وفى
ذكر اللام تخصيص الشفاعة وبيان اختصاص مثل هذه العمة و
الخالة له يا جرير والجملة الندائيه معترضه متضمنه لايقاظه
بسماع ما ذكر والتصريح بتوجه الشتميه اليه وخالة ذكر العمة
والخالة لبيان انه رذل الطرفين وتمام البيت فدعاء قد حلبت
على عشارى قوله فدعاء اى معوجة الرسغ ذم لها سوء الخلقه
او صغير ودتها كذلك بكثرة حلب عشارة وهو صفة خالة او

صفة عمة وخالة بتاويل كل واحد منهما ويصح فيه الوجوه الثلثة
لموصوفها ويمكن رفعها على انها خبر المبتدا او نصبها على الحال
من ضميرلك وقوله قد حلبت خبر او صفة او حال وذكر الحلب
لبيان انهما خدمة المواشي وهو ابلغ في الذم من انهما خدمة الاناسي
واستعمال على يدل حلبها عشارة مع كراهية ذلك واستنكاف
خدمتها والعشار جمع العشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان
العشار يتاذى من الحلب ولا يطيع الا من الفته واعتاد حلبه
فيدل حلبها العشار على استدامة هذا الفعل منهما والفة العشار
بهما ثلثة مبتداء متقدم الخبر او وجه النصب على ان كم استفهامية
والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف تميز كم وكون
ما بعده وهو قوله قد حلبت خبرا اى كم حلبة او كم عمة لك
يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فيكون ظرفا او
مصدرا لقوله حلبت وقد يحذف التميز في مثل كم درهما
مالك وكم رجلا او كم مرة ضربت الظروف مبتدا منها
ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ما الموصولة فاعل
الظرف او مبتدا مقدم الخبر والجملة خبر المبتدأ قطع عن الاضافة
المعنوية المقصودة بحذف المضاف اليه واذا نسيت الاضافة
اعربت مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وانما بنيت

لتضمن حرف الاضافة ولشبهه الفعل الحرف بالاحتياج الى المضاف اليه
فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير الذكر ايضا قيل نعم لكن
الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء
المضاف اليه داعيا اليه معارضا لتلك المانع واختير الضم
لجبر النقصان كقبل وبعد وتحت وفوق وامام ووراء وخلف
واسفل دون واول ومن عل ولا يقاس على ما سمع يمين وشمال
ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
الى اليه فلما حذف صرن حدودا بها ينتهى الكلام واجرى
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم مجراه اى مجرى الظرف
المقطوع عن الاضافة لا غير فاعل اجرى وليس غير وحسب
اى اجرى لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب مجراه لابهام غير
وكثرة الاستعمال في حسب ومنها اى من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان وانما بنيت
حيث للزوم اضافتها الى الجملة ولا يضاف حيث الى شيء الا
الى جملة اسمية كانت او فعلية مستثنى مفرغ في الاكثر استعمالا
وقد جاء سهيل طالعا ومنها اى من الظروف المبنية اذا
الكاينة للمستقبل فهي صفة اذا او خبر لمبتدأ محذوف واذا
دخلت على الماضي جعله بمعنى المستقبل وقد استعمل في الماضي
نحو اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله

نظير وفيها اى فى اذا معنى الشرط مبتدأ مقدم الخبر ولذلك
ولا ستعمال اذا فى معنى الشرط والجار والمجرور متعلق بقوله
اختير فعل ماض مجهول من الاختيار بعدها اى اذا الفعل اى
قيل باولوية الفعل بعد اذا الشرطية بمقتضى الفعل لكنه لما
كان غير وضعى فيه لم يجب بل يجعل مختارا ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية وقد يكون اذا للمفاجاة اى لوجود
الشىء مكانك فجأه وهو مصدر مهموز اللام من باب المفاجاة
فيلزم المبتدأ فى الاستعمال غالبا ومنها اى ومن الظروف المبنية
اذ الكائنة اوهى كائنة لما مضى صفة اوخبر مبتدأ محذوف
وقد يقع بعدها اى اذ الجملتان الفعلية والاسمية ومنها
اى ومن الظروف المبنية اين وانى الكائنتان اوهما كائنتان
للمكان استفهاما اى من حيث الاستفهام اوحال كونه ذا استفهام
اووقت استفهام وشرطا وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاستفهام
والشرط ومنها متى الكائنة اوهى كائنة للزمان وهو اكثر
استعمالا من ايان لتضمن معنى حرف الشرط والاستفهام فيهما
اى فى الشرط والاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج
وايان عطف على متى وجاء إيان بالكسر ايضا فى لغة بنى سليم
للزمان استفهاما عن المستقبل بخلاف متى فانه اعم وبنى لتضمن حرف
الاستفهام واجاز المجازاة به بعض المتاخرين وهو غير مسموع

قيل ان اصل ايان اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة قبل
ايوان فادغمت بعد القلب وقيل اصله اى ان فخففت بحذف
الهمزه وفيه نظر لان الان غير مستعمل بلا لام وفيه ان عدم
الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد فى اين تشديد
والف فوزنه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان
وفيه انه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا قوله استفهاما
حال او تميزا او ظرف اى ايان للزمان من حيث الاستفهام او
حال كون الزمان ذا استفهام اوالاستفهام عن الزمان او وقت
استفهام وايان بمعنى متى الاستفهاميه مختص بالامور العظام
نحو يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم القيمة و
ايان يوم الدين ومنها كيف الكائنة اوهى كائنة للحال استفهاما
اى وقت استفهام اومن حيث الاستفهام اوحال كون الحال
ذات استفهام وانما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال
والجار والمجرور والظرف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش
وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت
اصحيح ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت افى حال
الصحة اوفى حال السقيم وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام ومنها
مذ قدم مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ الكائنتان اوهما
كائنتان بمعنى اول المدة وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاضافة

وللتشبه بالغايات والحمل على مذ ومنذ الحرفين قبلهما اى يقع
بعد مذ ومنذ ويقربهما وتتصل بهما المفرد لا المثنى والمجموع
لان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اى اول مدة عدم رؤيتى يوم الجمعة وقل المثنى
بعدهما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما المعرفة
الواقعة خبرا منهما لان الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معلوم
فلا فائدة فى ذكره فلا بد من التعيين لتفيد والمعرفة هى الاصل
فى ذلك وقل المنكر بعدهما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول
التعيين وهو المقصود وبمعنى الجميع المدة قبلهما اى فيقع بعدهما
المقصود بالعدد اى الزمان الذى قصد هو مع عدد لانه لما قصد
بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد متعلق بجميعها حتى يفيد
نحو ما رايته مذ يومان اى جميع مدة عدم رؤيتى يومان وفيه
ان المقصود جميع المدة وذا لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما
رايته مذ يومنا هذا وفيه ان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء
اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد وقد للتقليل يقع المصدر
بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك او الفعل نحو ما فرحت مذ ذهبت
او ان مثقلة او مخففة نحو ما فرحت مذ انك ذاهب فان قيل
لم لم يذكر ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت قيل لعله اعتمد
على تصور ان بالتشديد والتخفيف معا او ادرجها فى ذكر الفعل

بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية وانما لم يذكر الجملة
الاسمية للعلة نحو ما خرجت مذ زيد مسافر بمعنى مذ حين زيد
مسافر فيقدر زمان مفعول ما لم يسم فاعله مضاف صفة
لصحة الحمل فكان التقدير فى ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفى ما
فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب وفى ما فرحت
مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم
ينفخ فى الصور وهو اى كل من مذ ومنذ مبتدأ لصحة وقوعهما
مبتدأين للتأول بالمعرفة وهى اول المدة او جميعها خبره ما بعده
الجملة صفة لقوله مبتدأ او مستأنفة خلافا اى يخالف هذا القول
خلافا للزجاج فانه يعكس بناء على نكارتهما والجواب ما ذكرنا
من التاويل بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اى
من الظروف المبنية لدى وهو بمعنى عند وهو معرب فلا وجه
لبنائه الا ان يقال بنى لدى وساير اللغات سوى لدى لتضمن
معنى من وهو ابتداء الغاية ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا او
حمل لدى التى بمعنى عند لغير معنى الابتداء عليها وفيه انه يوجب
ان لا يبنى عند اطرادا من لدن لعدم التضمن ح قالوا انها بمعنى من
عند وحمل لدى التى بمعنى عند عليها طرد اللباب وفيه وقيل
بنى لدى بالحمل على لدى الموضوعة وضع الحروف وكذا ساير اللغات

وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الحرف بناء على البناء وعدم
التصرف ففي بناء البناء عليه دور وفيه والفرق بين لدى
وعند ان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما في حرزك وحفظك
وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ولدن وقد جاء
لَدَنِ ولِدَن ولُدْ ولَدُ اصل اللغات لدن كعضد فاسكن العين
بلا نقل فالتقا ساكنان فحركت الدال فتحا او كسرا او حركت النون
كسرا او حذفت او بنقل الضمة فحركت النون كسرا او حذفت
او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان وبعبارة اخرى
بحذف النون من لدن بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل
او بنقل او بتحريك العين فتحا او كسرا للساكنين بعد اسكانها
بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد
اسكان العين بلا نقل ومنها اي من الظروف المبنية قط وفيها
لغات الكاين او هو كاين للماضي المنفي اي للزمان الماضي المنفي وقوع
الشيء فيه عموما فمعنى ما رايته قط ما رايته في جميع الازمنة
الماضية او الامر الماضي المنفي اي عامله ماض منفي نحو ما رايت
قط فان كان الماضي صفة الزمان فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي
من باب الاسناد الى الظرف اي للزمان الماضي الذي نفي شيء فيه وان
كان صفة العامل فالاسناد اليه ظاهر وكذا الكلام في المستقبل
المنفي واما قوله هل رايت الذئب قط فهو ماض منفي معنى وقد

يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط دائما ومنها عوض الكاين
او هو كاين للمستقبل اي للزمان المستقبل او الامر المستقبل
اي عامله يكون امرا مستقبلا بناء عوض كقبل وبعد اذ المعنى
عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه والعايض
الباقي على وجه الارض اي وقت بقاء الباقين وبناء قد لتضمن معنى
لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض المنفي عموما نحو لا
اراه عوض اي في جميع الازمنة المستقبلة ولو قال قط وعوض
للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن
لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار لكنه تحرز عن
توهم الجمع في كليهما والظروف المضافة الى الجملة الفعلية الخبرية
نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين واذ نحو يومئذ وحينئذ
يجوز بناؤها اي تلك الظروف على الفتح اذ الجملة مبنية من حيث
هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل لكن لاكتسابها
الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرجت عن كونها مبني الاصل اذ مبني
الاصل كالحروف والماضي والامر لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا
تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة
الفعلية لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية ولم تخرج عن
شبهها بمبني الاصل فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة
كما في المضاف الى الجملة من جواز البناء واختيار الفتح للخفة فان قيل

الاضافة تمنع البناء فكيف تدعو اليه قيل تمنع من حيث انها نائبة
عن التنوين المنافي له وتدعو من حيث انها اضافة الى المبني فيجوز
البناء توفيقا بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك اي المذكور
من الظروف مثل وغير مقرونان مع ما وان وان نحو مثل ما
انكم تنطقون ونحو لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم ونحو لم يمنع
الشرب منها غير ان نطقت بينما غير ان نطقت حمامة في غصون ذات
او قال بني غير لاضافته الى ان نطقت وكذا مثل للاضافة الى الجملة
صورة وتشبيها بالظروف في الابهام ولذا ذكرها في بحث الظروف
واعلم انه شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير
معين بعد ما قسمه الى المعرب والمبني فقال المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات
او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء لشيء
ملتبس بعينه اي لشيء معين واحترز به عن النكرة والتعيين باعتبار
وقوعه على شيء معين في التركيب فيدخل المضمرات والمبهمات
مع كونها كليات الوضع لكونها جزئيات الاستعمال ولا يرد
نحو ادخل السوق فانه معرفة وليس بمعين لتعين الحقيقة المراد
به وان كان المفرد غير معين ويمكن ان يقال انه في حكم النكرة
فليكن خارجا وفيه ولا يرد نحو وجدتك ودارك لان وضع
امثال هذا لغير معين وان تعين بعارض واعلم ان الشيء المعين

الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا وانت و
انا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد متحلى بلام الجنس
او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق
والجمع المعهود فاعرفه وهي اي المعارف ستة بالاستقراء
وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء نظر لرجوعها الى المعرف
باللام وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار
بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة المضمرات والاعلام
كزيد وعمرو والمبهمات اي اسماء الاشارة والموصولات
كهذا والذي وما عرف باللام العهدية او الاستغراقية نحو
الرجل والغلام والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما اخر من المعارف ولم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم
في ذكر اللام فقط اختار مذهب سيبويه واما على مذهب الخليل
فحرف التعريف اللام مع الالف او بالنداء نحو يا رجل القصد
التعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة وانما لم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والمضاف الى احدها اي احد الاربعة المذكورة ٥
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة
مفيدة معنى او اضافة معنوية او مفعول فيه بحذف مضافين

لقوله والمضاف اى وقت افادة معنى او مفعول له بحذف
مضاف اى افادة معنى اى الذى اضيف الى احدها لاجل افادة معنى
واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربعة المذكورة اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات و
المضاف الى احدها بينا تعريفاتها قبل وما عرف باللام مستغن
عن التحديد فلا جرم خص العلم بذكر التعريف فقال العلم ما وضع
لشئ مفعول لوضع بواسطة اللام عينا او معنى انسانا او غيره
مما يحده ويؤلف اولا بعينه اى ملتبس بعينه احتراز عن النكرة
غير حال متناول غيره فردا او جنسا فى شئ من التركيب فلا يرد
عدم تناول المضمر والمبهم غير المعين المراد بهما فى تركيب واحد
وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولهما فردا آخر فى تركيب
آخر والمراد لا يجوز استعماله فى غيره بخلاف مثل ما انت فانه
يجوز استعماله فى غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه لئلا
يخرج لفظة لانه يشبه بشئ حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما
اشبهه وفيه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا
يشترط لنفى تناول ما اشبهه وجوده وفيه ان نفى التناول
وان كان سلبيا لكن الصلة وهى قوله اشبهه موجبة فيوجب
وجود ما اشبهه وذلك باطل وفيه ان الموصول مع الصلة
تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته فى الواقع

فيمكن تعلقه بالنفى مع كون الصلة موجبة ونفى تناول ما اشبهه
اما بنفى التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه واما بعدم
الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف بوضع واحد
انما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع لشئ
بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد
فيصدق عليه انه غير متناول لغيرها وان كان ما صدق عليه
من الافراد غير معين وفيه ان الرجعى والذكرى كذلك وفيه
واعرفها اى اعرف المعارف المضمر المتكلم صفة ثم المخاطب
النكرة ما موصولة او موصوفة وضع صلة او صفة لشئ
مفعول به لوضع بواسطة اللام من غير ان ينظر فيه الوضع
يعنى بوضع كلى او جزئى لا بعينه منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا
اسما او نعتا او كنية موضوعا لعين او معنى حدثا او وقتا او
لفظا يوزن به او مرادا به لفظا او محض عدد واحترز به عن
المعرفة اما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين
لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه
على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب
النكارة لعدم الوضع ولا يرد وجه ورأس لك لان ذلك وضع
لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض اسماء العدد
لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد التى يلازم اكثرها التفسير

بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقهما ببحث
التذكير والتانيث ايضا وكانه اشار الى تقسيم اخر للاسم باعتبار
دلالته على الكمية وعدمها فالاسماء على نوعين اسم عدد و
غيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كلما سواها
من القسم الاخر ما وضع خرج بهذا القيد مالم يوضع للكمية
نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثبات
لكنه لا بالوضع وكذا نحو لا رجلان لانه لم يقصد فيه هذا
بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى في رجل ايضا لكمية
احاد الاشياء اى لبيان كمية افراد الاشياء وكمية الشئ عدده
المعين وفيه الياء للنسبة اى الصفة المنسوبة الى الكم اى الصفة
التى يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص قوله آحاد جمع احد
ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على الاحاد بدفعات وان
لم يدلا دفعة واحدة ولان المراد ما وضع للصفة الدالة على
مقدار الشئ ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى وفيه انه
يدخل في التعريف ح الخط والسطح والجسم التعليمي فقوله
احاد الاشياء احتراز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ
والميل واما ثلث جماعات وثلثة جموع فيدخل على احاد الجماعات
او الجموع فلا يرد نقضا وفي القول بانه احتراز عن الذراع
نظر لانه وضع لما وضع للكمية وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع

للكمية فيخرج بقوله ما وضع للكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله
احاد وفيه انه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكنه لا يخفى
وضعه لكمية الخشبة لو وضعه الخشبة متصفة بكمية معينة
اصولها اثنى عشر كلمة الجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف
اسماء العدد حرك السامع ان يسئل ما هي فقال اصولها كذا و
انما اتى بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق
للظاهر بيان اسماء العدد فقط من غير بيان اصالة البعض وفرعية
الاخر تنبيها على ان اللائق بالسوال بان يسال بالاصل منها
فكانه يلقى المخاطب بغير ما يطلب تنبيها على ان الاولى بالسوال
غير هذا واحد بدل بعض من اثنى عشرة وفيه وفيه او خبر
مبتدأ محذوف الى عشرة الى للاسقاط اذ المعنى واحد وغيره
الى عشرة ولو لم يقل بذلك يخرج عشرة عملا بالغاية ومائة
عطف على واحد والف تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة
ومعطوفة على وجه التعداد واحد اثنان واحدة اثنتان
او ثنتان على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث ثلثة الى
عشرة اى تقول ثلثة بالحاق التاء في المذكر تاويل الجماعة
وفيه انه كما يجوز التاويل بالجماعة يجوز التاويل بالجمع ايضا
وقوله الى عشرة متعلق بمنتهيا والمراد ما زاد عليها الى عشرة
فالى للاسقاط وثلث للمونث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر

وبينه الى عشر التقدير فيه كما في المقدم احد عشر اثنا عشر احدى
عشرة اثنتا عشرة شروع في العدد المركب اى يذكر الجزءآن
بترك التاء في المذكر ويؤنثان في المؤنث على الاصل ثلثة عشر
وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع
عشرة يعنى يسقط التاء من العشرة وتثبت في النيف في المذكر
وبعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون
النيف تقليلا لخلاف الاصل وتميم مبتدا بكسر الشين خبره اى شين
عشره في المؤنث طرف تحرزا عن توالى اربع فتحات في احدى عشرة
وثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واما
الحجاز فيسكنها تحرزا عن توالى اربع متحركات مع ثقل التركيب
وهذه الجملة معترضة عشرون واخواتها وهى ثلثون واربعون
الى تسعين فيهما اى في المذكر والمونث وصفا قوله عشرون نقول
نقول على التعداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر
التاء عطف عليه وفيهما ظرف نقول فان رفع اخواتها فهو
مبتدا محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة وان
جعل عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه وفيهما خبراً لانقطع
سلسلة التعداد فيشكل قوله احدى وعشرون آه احد وعشرون
اى نقول احد وعشرون بترك التانيث في المذكر اذا زاد على
عشرين فاحد نقول نقول فالرفع على الحكاية احدى في المونث

وعشرون ثم نقول بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على قوله
نقول اى نقول كذا وكذا ثم نقول بعطف عشرين واخواتها
على النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة مع التاء
في المذكر وثلث بدونها في المونث فنقول ثلثة وعشرون الى
تسعة وعشرين رجلا او ثلث وعشرون الى تسع وعشرين
امراة وكذا في ساير العقود فقوله بلفظ ما تقدم حال عن
المعطوف عليه المفهوم او صفة العطف اذ التصاق
المعطوف عليه يوجب التصاق العطف ايضا الى تسعة وتسعين
وتسع وتسعين ومتعلق الى كمتعلق الى المقدم مائة والف
من مقولات نقول على وجه التعداد مائتان والفان فيهما
ظرف نقول اى نقول كذا وكذا في المونث والمذكر وصفا ثم
بالعطف على ما تقدم اى ثم نقول قولا ملتبسا بعطف النيف
على المائة والالف وتثنيتهما وجمعه او بالعكس واقعا على وجه
مقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة
والتركيب والعطف كما عرفت تقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة وثلثة
عشر رجلا وثلث عشرة امراة الى مائة وعشرين رجلا او
امراة ومائة واحد وعشرون رجلا وواحدة وعشرون امراة

اثنين

الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ثم تقول
مائتان وكذا ثلثمائة وكذا الى تسعمائة وكذا والف وكذا والفان
وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر
الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة والف وكذا
على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى ذلك فقس وزد ويجوز ان
يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه
وفى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على
الفتح كثلثة عشر وفتح الياء مبتدأ مقدم الخبر وجاز اسكانها
اى الياء تخفيفا وحذفها اى حذف الياء قولا بكمال التخفيف
بفتح النون جعلا له بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح
الصدر شاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل النون معتقب
الاعراب نحو قوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان
ومميز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة
لئلا يكون المميز الذى هو موصوف مقصود معنى بالنصب
على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة
لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا
فى الشعر على الشذوذ ومجموع اى جمع كان مكسرا او بالالف
والتاء ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع
وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا

واما اذا وجد جمع كثرة وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة
لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء مع وجود
اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس والسر فى استعمال
جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه
على ان الثلثة فى التربص فى حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج
كثيرة وانما تقع مجموعا لكون الثلث فما فوقها جماعة فبالحرى
ان تفسر بالجماعة واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما شعرف
لفظا كثلثة رجال او معنى كتسعة رهط وثلثة ذود
وخمسة نفر الا مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع فى كل المواضع
الا فى ثلثمائة وما زاد على ذلك الى تسعمائة فان مميز الثلث الى
التسع فى ثلثمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد
ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وانما فعلوا ذلك
لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة و
تسعين قهقرى الى الجمع الذى طال عهده فى ثلثة الى عشرة
وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة
من كل وجه وكان قياسها اى المائة المضاف اليها ثلث الى
تسع مئات كثلاث ومئين كثبين وبعضهم بضم الميم قال
الاخفش لو ضمت ميم مات كثبين جاز لكن ترك هذا القياس
واستحسن الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم

افرادا للتميز فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون
غير جائز اصلا فلا يجوز ثلثه مسلمين وثلث بنين فكيف
يقال والقياس مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع
النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه ومميز مبتدأ احد
عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب خبر مفرد
صفه او خبر بعد خبر اما النصب فلامتناع الاضافة اما في
احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشيا مع الامتزاج
المعنوي لمكان الاضافة الى المفرد بخلاف احد عشرك فانه
تركيب ثلثه اشياء وحادي عشر احد عشر فانه تركيب اربعة
اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفرد
واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع
كل من حذف النون وابقائها بناء على اصالتها وشبهها
بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل وحصول غرض
التفسير به فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة ومميز
مبتدأ مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة والالف وهما
مئتان والفان وجمعه اي جمع الف وهو الالاف والالوف
وانما لم يقل وجمعهما لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث يقال
ثلثمائة الى تسعمائة ولا يقال مأت او مئون مخفوض خبر
مفرد صفة او خبر بعد خبر اما الخفض فلاضافة واما

الافراد فلاصالة الافراد وحصول الغرض به او يقال لما
اشبه المائة والالف الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث
انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا
عطف واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما
فوقها [العشرة] ان بهذا القسم اعطي مميزها احد حكمي مميز الثلثة الى
وهو الخفض واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو
الافراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس اذ التميز اصله ان
لا يجمع وان كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا نحو عندي
ثلثه اشخاص من النساء او ثلث اشخاص منهن وقوله واللفظ
عطف على اسم كان وخبره من قبيل العطف على معمول عاملٍ
واحد بحرف واحد او بالعكس اي او كان الامر بعكس
ما ذكرناه بان كان المعدود مذكرا واللفظ مونثا نحو
عندي ثلثه نفوس من الرجال او ثلث نفوس منهم فوجهان
اي ففي العدد وجهان للعمل بالاعتبارين التانيث والتذكير
وحق هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد
بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا ولا يميز
واحد واثنان اي لا يذكر لواحد واثنين تميز ولا يرد الله واحد
ولا تتخذوا الهين اثنين لان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال
على ذلك العدد تاكيد وتوضيح وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد

لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه نظر لانه اتى فى كلامهم
التاكيد از يد من المقصود نحو جاء فى القوم كلهم اجمعون ٥
استغناء مفعول له لنفى الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفى
اى ترك تميز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء والا يتوجه النفى
الى القيد فيفسد المعنى بلفظ تميزه اى تميز كل واحد منهما على
تقدير ذكر التميز معهما عنهما عن كل منهما والجاران متعلقان
باستغناء فان قيل الاستغناء عن شئ لا يمنع ذكره على وجه
تاكيد او تشويق او نحوهما كما فى اله واحد ونعم رجلا زيد قيل
مثل رجل ورجلان لافادته اى لافادة مثل رجل ورجلان ما
هو تميزها النص المقصود والتصريح بالعدد من الفرد الواحد
فى تميز واحد والاثنين فى مميز اثنين فلا حاجة الى العدد لحصول
المقصود به بلفظ التميز فلو ذكر معه لكان ضايعا وفيه
بل يمتنع ايقاع مميز الا يكون المميز مغنيا عن المميز خلاف ما
عليه باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين معا وعدم
استغناء كل عن الاخر كما عرف فى عندى منوان سمنا وقفيزان
برا وعشرون درهما وملؤه عسلا واما نعم رجلا وربه رجلا
فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض فقوله
بالعدد متعلق بالنص اى التصريح بالعدد المقصود وهو
التصريح بالواحدة او ضم واحد الى واحد او متعلق بالمقصود

اى لافادتهما التصريح الذى قصد بالعدد من بيان الكمية و
تقول انت فى المفرد اى الواحد من المتعدد اى فى استعمال
العدد فى احد المعدودات فقوله من ظرف مستقر واقع نعت
للمفرد اى الواحد الكائن من المتعدد او صلة الافراد اى الذى
افرد من المتعدد باعتبار تصييره اى قولا ملتبسا باعتبار
تصييره لك العدد المفرد عددا انقص من عدد ازيد عليه
بواحد ويكون المعنى بسبب اعتبار تصييره من اضافة المصدر
الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف الثانى اى تقول فى المفرد
المذكر الثانى اى المفرد المصير للواحد اثنين والثانية فى المفرد
المؤنث وما زاد عليها منتهيا الى العاشر اى عاشر التسعة
وعاشر التسع فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول
غير ذلك فغير مبنى على الضم لان ما قبل الثانى والثانية وهو
الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر
فصاعدا ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل
بمعناه وما روى من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم
ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين وانا ثالث
اثنى عشرهم ورابع ثلثه عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثه عشر
واربعه عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلثت عقودهم
وربعت عقودهم وثالث نيف اثنى عشر ورابع نيف ثلثه عشر

اى مصيره ثلثه ومصيره اربعة فلا يرد ذلك الاشكال
وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته فى
التعداد الاول فى المفرد المذكر وزنه افعل وقيل فوعل
والاولى يؤيد الاول وصرفه فى نحو رايته اولا يؤيد الثانى
والثانى يويد الاول فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث
وما زاد عليهما من المفردات الى العاشر فى المذكر والعاشرة
فى المؤنث وتقول باعتبار حاله فى ما زاد على العشرة من
المركبات الحادى عشر فى المذكر فهو عطف على الاول لا على
العاشر والا يلزم تعدد الغاية والحادية عشرة فى المؤنث
بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه والثانى عشر
والثانية عشرة وما زاد عليها الى التاسع عشر فى المذكر
والتاسعة عشرة فى المؤنث وما زاد عليها الى التاسع عشر
فى المذكر والتاسعة عشرة فى المؤنث اشار بترك ما ذكره
فى صورة التصيير من قوله لا غير الى انها غاية المركب لا غاية
بيان الحال فان بيان الحال سائغ فيما فوق ذلك ايضا وانما
ذكر بيان الحال فى العدد المركب دون العقود والمائة والالف
لعدم التغير فيها ودون ما زاد على العشرين والمائة والالف
لان تغيره بحسب تغير المفرد بخلاف تغير المركب فانه يباين
تغير المفرد اذ تغيره فى الاول الى الاول وتغير المركب الى الحادى

دون الاول فتقول الرجل العشرون والمراة العشرون وكذا
الحادى والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين
والتاسعة والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة المائة
او الالف والحادى والمائة او الالف والحادية والمائة او الالف
فصاعدا الى ما لا تناهى ومن ثمه متعلق بقيل اشارة الى ما
سبق اى لاجل انه يجرى فى الواحد من المتعدد الاعتباران اولاجل
اختلاف الاعتبارين او تحققهما قيل فى الاعتبار الاول وهو
اعتبار التصيير او فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار التصيير
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى
مصير اثنين ثلثه من ثلثهما اى صيرت الاثنين ثلثه من
الثلث وهو تصيير الاثنين ثلثه وفى الاعتبار الثانى وهو
اعتبار بيان الحال او فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار
بيان الحال ثالث ثلثه بالاضافة فيساوى عدده اى احدهما
اى احد الثلثه المتاخر بدرجتين ويجوز ان يضاف الى عدد
فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا وتقول
فى اضافة ما زاد على العشرة مما وضع لبيان الحال حادى
عشر واحد عشر اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات
واقعا على الاعتبار الثانى وهو اعتبار لبيان الحال خاصة
حال من الاعتبار الثانى والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف

اى خص الاعتبار الثانى بذلك خصوصا والجملة حال او معترضة
وان شئت شرط قلت جزآء اى ان شئت قلت تقول هـذا
المعنى بعبارة اخرى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير
من الاول تخفيفا واستغناء عنه بذكره وهكذا تقول الى تاسع
تسعه عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب
وبنى الاخيران الباقيان لوجود موجب البناء فقوله فيعرب
عطف على الجزء او استيناف على معنى فانت تعرب الاول على
نحو قوله الم تسال الرابع القواء فينطق اى فهو ينطق المذكر
والمؤنث لما وقع ذكر التذكير والتانيث فى باب العدد جر الى
ذكر هذا التقسيم او شروع فى تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير
والتانيث وانما قدم المذكر لاصالته المؤنث قدم المؤنث
فى البيان دوما للاختصار بينا بنز وتعميما للتذكير فى كل ما يخالفه
كتقديم اعراب التقدير وتعميم اللفظى فى كل ما عداه ويمكن
ان يقال قدمه اخذا فى البيان من القريب او ترجيحا للوجودى
على العدمى ما موصولة او موصوفة فيه صلة او صفة علامة
فاعل الظرف او مبتدا مقدم الخبر التانيث تاء او الفا مقصورة
او ممدودة او ياء لفظا اى ملفوظ حقيقة كامراة وناقة و
نخلة وطلحة وعلامة او حكما كعقرب لا سيما اذا سمى به مذكر
اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء

فى تصغير الرباعى من المؤنث السماعية ونحو حايض وطالق من
الصفات المختصة الثابته ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرا
او تقديرا كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعيه
والمذكر ملتبس بخلافه اى بمخالفة المؤنث اى ما لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا حكما وعلامة التانيث المذكورة
فى حد المؤنث التاء والالف سواء كانت مقصورة او ممدودة
وانما لم يذكر الياء فى هذى فلعل تانيثه عنده حقيقى كتانيث
هى وانتِ لا بالعلامة وكتثنيه هذا والذى نحو هذان واللذان
على قول من يرى بناءهما وبعضهم عد الياء فى هذى وتى من علامات
التانيث وذكر ان التانيث بالياء من خصايصها اسم الاشارة
فلعله قائل فى اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا وافرادا
وتثنيه وهى اى المونث حقيقى ولفظى فالحقيقى وهو الخلقى
ما بازائه ومقابلته ذكر كائن من جنس الحيوان الذكر هنا
خلاف الانثى لا قبل الوجال ولو قال ما له فرج لا ذكر لكان اولى
حيث تشمل الانثى التى ليست بازائها ذكر فى الحيوان لو فرض شيء
من الحيوانات كذلك واحترز به عن تانيث النخل كامراة فى الاناسى
وناقة فى البهايم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى
واتان وعناق والمؤنث اللفظى اى المنسوب الى اللفظ لوجود
علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث

خلقي في معناه بخلافه اي ملتبس لمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس
بازائه ذكر في الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى
علم كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كنملة ذكرا او لا يكون
مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول لا يؤثر
الا في حكم نفسه وهو منع الصرف ولا يسري في غيره من فعل او
صفة نحو قام طلحة وطلحة القايم خلافا لبعض الكوفية وكعفر
علما للمذكر وفاقا وكذا تانيث نحو نملة ذكر عند ابن السكيت
وبنى ابو حنيفة الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى
على ذلك كظلمة وعين واذا اسند اليه اي الى المؤنث اذا كان
حقيقيا مظهرا او مضمرا او اللفظي مضمرا بقرينة السياق
حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر الغير الحقيقي بالخيار الفعل
المتصرف بخلاف نعم المرءة هند بلا فصل نحو حضرت امراة
بخلاف القاضي امراة حيث لا يجب سراية التانيث الى الفعل
لمكان الفصل فالتاء واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ
تقدير وجبت وجعلها فاعلا له حيث يلزم امتناع التاء ح
وانما يلزم التاء للسراية اما في المضمر مطلقا فلمكان الامتزاج
واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير
الحقيقي لقصور في الامتزاج لمكان الظهور وقصور في التانيث
لعدم كونه حقيقيا فالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء

على الامتزاج والتانيث من وجه دون وجه واعلم انه لا يلزم
التاء اذا كان دليلا كما في صورة الفصل وكون الفعل جامدا
او كون المونث الحقيقي من البهايم وتخلف الحكم عن القاعدة
بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا
وانت في ظاهر اي في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي
واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التاء فيه واجبة
والظرف متعلق بالخيار غير المؤنث الحقيقي وما في حكمه من
مؤنث البهايم كسار الناقة بالخيار اي ملتبس بخيارك بين التاء
وعدمها او تذكير الفعل وعدمه اعتبار الجهتين التانيث و
عدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احتراز عن ضميره
نحو الرجال جاءت او جاؤا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
لا الحاق التعيين في بالتعيين والاضافة من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب
غير جمع المذكر بدل او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول
بتعرف غير باشتهار الجمع المذكر السالم نقيضا للمكسر وذي الالف
والتاء كما في اعجبني الحركة غير السكون السالم الا في نحو بنين فان
حكمه حكم الابناء نحو قوله تع امنت به بنوا اسرائيل وان كان جمع
المذكر السالم مطلقا ظرف بمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم
اي زمانا مطلقا او في جميع الاحيان سواء كان واحده مؤنثا
حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا

نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتاويله بالجماعة ولم
يأول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء
صيغة المذكر وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيقي ولم يطلق
لان مضمره ليس كمضمره لان مضمره يستلزم التاء او الواو
مضمرة في الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت
او جاؤا والليالي والايام مضت او مضين وضمير اي الضمير
العايد الى صيغة جمع التكسير المذكور العاقلين غير الجمع المذكر
السالم احتراز عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو
فحسب يقال الزيدون والمسلمون جاؤا لا جاءت وقوله غير
كغير السابق في الاعراب فعلت اي ضمير ما يوزن بفعلت وهو
هي المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التانيث وضمير
موزونات فعلوا وهو هم نحو الرجال جاءت او جاؤا بالتاء
الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو ولكنهما موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء اي ضمير النساء من جموع المونثات
على طريقة عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة من لفظ
النساء كما في نحو لكل فرعون موسى والمراد وما حكمها من المونثات
اللفظية والمعنوية وكذا التاويل في قوله والايام اي ضمير نحو
الايام من ضمير جموع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضميرهما
اما التانيث فبتاويل الجماعة واما النون في الايام فلكونه جمعا

لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجموع كالواو
وضعت لجمع العاقلين واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير
العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن تجري مجرى غير العقلاء
المثنى شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية و
الجمع وبين الفرعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما
المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده
على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة
ولكثرته ولعدم اختصاصه شرطه بخلاف الجمع لاختصاص
احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء
ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المونث ولا بتاء التانيث كعلامة
والقسم الاخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمونث وبالمذكر
الذي لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء او خماسيا والا
لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المذكر
ولا مجردا عن التاء من الصفات المختصة بالمونث والقسم
الثالث وهو جمع التكسير سيما في الصفة وتوفق الوضع ما لحق
اخره الف نحو مسلمان والزيدان او ياء نحو مسلمين والزيدين
وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة
دورها فخصت بعضها تقليلا للاشتراك وخصت الالف
بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل

ولكونها اخر لفظه هما وانتما والواو بالجمع لكونها للجمع ضميرا و
عاطفة ولحصولها بجمع الشفتين ثم زيدت الياء تكسيرا
لابنية التثنية والجمع السالم ليتوسل به الى تقليل الاشتراك
فى الاحوال والا لكان الالف والواو فى الاحوال الثلث وفرق
بينهما بحركة ما قبل التاء ففتح فى التثنيه لوفق ما قبل الالف و
كسر فى الجمع فرقا مفتوح ما قبلها صفة سببية لقوله ياء اى
ياء فتح حرف حصل قبلها لوفق ما قبل الالف ونون والحق
تاخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تاثيرها فى هذه الدلالة
بل هى عوض عن الحركة والتنوين مكسورة للتعادل ولان الاصل
فى تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالى الامثال
وهى فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل ما لحق اخره ذلك وفيه او كل واحد من الالف والياء
وفيه او اللحوق وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا و
لادلالة لها عليها على ذلك على ان معه مثله اى مماثله فى
اللفظ او فى الوحدة بقرينة قوله فى الجمع ليدل على ان معه
اكثر منه من جنسه فى المعنى لا من خلاف جنسه فلا يجوز العينان
للشمس والباصرة الا على عموم المجاز خلافا للاندلسى فانه يجوز
عنده تثنية اللفظ المشترك واما نحو القمرين فعلى التغليب
وفى التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة نظر لانه

فرد من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لاينافى كونه فردا من
الماهية فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا
يرى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول على حذف
فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول به ومعه وثانى علمت
وثالث اعلمت فى الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف فى اخره تخفيفا
ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه
ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الى
غير ذلك فالحق ما ذكر فى المفصل من جعل الالف والياء علما على
ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف
المثنى الصحيح غير الممتنع واعلم انه لو اريد بقوله مثله فى الواحد
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه فالاسم المقصور يسمى
مقصورا للامتناع عن المد واعلم ان التثنيه انواع صحيح و
منقوص ومقصور وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود حكمه
كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان التغيير فى تثنيتهما
فالفاء للتفسير على هذا التحقيق ان كان الفه كائنة عن واو
اى ان كان اصلها الواو حقيقة كصنوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهواى والحال
ان ذلك المقصور ثلاثى اى ذو ثلثه احرف لا الثلاثى الاصطلاحى
ليخرج سفلى قلبت الفه واوا مفعول ثان لقلبت ومفعوله

الاول قايم مقام الفاعل لاعتبار الاصل حقيقة او حكما والخفة
الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لم يردفه لمكان الثقل والا اى
وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان فى
رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان
فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى ومجمى وحبارى
فبالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما و
تحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف ولو قال والا فبالياء تقديرا والا
قلبت ياء لكان اوفق واخصر لكنه قصد الثبوت بايراد الاسمية
فى الجزاء لكثرة صوره وغلبة وجوده و الاسم الممدود ان كانت
همزته اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
كقراء فى جمع قارى ثبتت اى الهمزة لمكان الاصالة وحكى ابو على
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على الاخوان وان
كانت همزته للتانيث قلبت همزته واوا كحمراء وصحراء
تقول حمراوان وصحراوان كراهة ثبوت صورة علامة التانيث
فى الوسط وثبت التاء لضرورة دفع اللبس وتعين الواو
تحرزا عن اجتماع اليائين فى النصب والجر والا اى وان لم يكن
اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية ككساء و
رداء اصلهما كساو ورداو وان كانت زائدة للالحاق كعلباء

فانه ملحق بسرواح فالوجهان اى ففيها الوجهان الثبوت لكونها
فى مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها والانقلاب عنها والقلب
لشبهها بهمزة التانيث فى عدم كونها اصلية ويحذف نونه اى
نون المثنى فى النصب والجر والرفع للاضافة اى وقت الاضافة
او لاجل الاضافة المقتضية للاصالة المنافى للانقطاع الذى
توجبه التنوين التى قامت النون مقامها وتلخيصه ان النون لقيامها
مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فتنافيان وانما تسقط باللام لانه اعتبر
معها عوضيتها عن الحركة وحذفت التاء التانيث الثابتة فى
الواحدة فى كلمتين فقط خصيان تثنيه خصية جوازا على خلاف
القياس والشذ وذلا وجوبا لمجئ قوله متى تلقى فردين ترجف
روانف اليتك وتستطارا وقوله بلى اير الحمار خصيتاه
احب الى فزاره من فزارها والاليان تثنيه الية وقيل
جاء خصى والى وهما لغتان فى خصية والية فخصيان واليان
تثنيتهما فلا يكونان من باب الحذف واما نحو قوله كان ثدياه
حقان اى حقتان وقوله هذى المناقب لا قعبان من لبن
فمن ضرورات الشعر ولم يجئ فى سعة الكلام بخلاف خصيان
واليان وقيل هما من ضرورات الشعر كما فى قوله كان خصييه
من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج الياه

ارتجاج الوطب المجموع ما دل على احاد وافراد حصه كرجال
او اعتبارا كنسوة في جمع امراة وعباديد وعبابيد بمعنى من
الناس انها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها في التانيث
والرد في التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق
صيغة منتهى الجموع اعتبر له واحد تقديرا كعدل عمر من نحو
عباد وعبدود ونسات على وزن فعال بضم الفاء كغلام و
غلمة مقصودة اي قصدت فيه بحروف فالياء متعلق بمقصودة
او بقوله دل اي دل بحروف مفردة على احاد مقصودة فلا يرد
نحو نخل وتمر لدلالتهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما
وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليهما
والاستعمال فيها فاعرف لا باعتبار حروف مفردة بخلاف نسوة
لانها اريدت باعتبار حروف مفردة فرضا فان قيل فلم لم يفرض
ذلك في نحو ابل وغنم وخيل وغنم ورهط قيل لا داعي ثمه
لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع المختصة
بها او المشهورة فيه بل المانع متحقق وهو جريان احكام المفرد
فيه فقوله مفردة احتراز عن نحو ابل وغنم فانها ليست بمجموع
حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها فقصد احادها بها واضافة
حروف الى مفردة للجنس اي لجميع حروف مفردة كرجال وجعافر
او بعضها كسفادج في سفرجل وفرازدق في فرزدق وفيه

انه لو اريد كل حروف المفرد ورد نحو السفادج وان اريد
كفت الواحدة وفيه بتغيرها اي دل على افراد قصدت فيه
بحروف مفردة الملتبس بتغيرها الا في صيغة الواحد قبل التغيير
اما حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما في فلك وهجان حيث تحقق
فيهما الواحد والجمع حروفا وهيئة لكنه اعتبر الضمة والكسرة
في الجموع عارضين وفي الواحد اصليين فحصل التغيير بهذا
الاعتبار وايضا اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح ونحو رجال
في جمع رجل واحجار في جمع حجر او نقصان ككتب في جمع كتاب
او تغيير حركة كأُسْد في أَسَد ونحو تمر وركب مما بينه وبين
واحده التاء ليس بجمع على الاصح لجريان احكام المفردات
استعمالا فان نحو ركب مثلا وان وافقه الراكب في الحروف لكن
الراكب ليس بمفرد له بل كلاهما مفردان بدليل جريان
احكام المفرد فيها من التصغير بلا رد مع كونه على غير صيغ القلة
وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد
بحروف مفردة وفيه ان المفرد ان اريد به المفرد الواحد فصادق
وان اريد كونه مفردا له اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا
فيلزم الدور وهذا قول سيبويه وقال الاخفش جميع اسماء
الجموع التي لها احاد من تراكيبها كجامل وباقر وركب جمع
وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما

اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم جنس والثاني اسم
جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وصفا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا ضير في التزام الكلمة اسم جمع ايضا ونحو فلك جمع
لتحقق التغيير تقديرا وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر والصحيح
مذكر ومؤنث المذكر المجموع صحيحا او الجمع المذكر الصحيح وهو
مبتدا والجملة مستانفة للبيان ما لحق اخره واو مضموم ما
موصولة او موصوفة ومفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او
مبتدأ مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو قبلها اي تلك الواو
ياء مكسورة ما قبلها لتوافق الياء ونون اي ما لحق اخره احدهما
ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة ليدل
لحوق الواو والياء وفيه وهو متعلق بلحق والحق تقديمه ليدل
على قوله نون لانه لا اثر له في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة
والتنوين الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى
لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه وتحقق انه عوض عن الحركة
والتنوين فيستقيم على اللف والنشر على ان معه اي مع ذلك
الاسم اكثر منه اي من ذلك الاسم فان قيل التفضيل يوجب

ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل
ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول الشاعر اللوم اكرم من وبر
ووالده واللوم اكرم من وبر وما ولدا وانما لم يقل من جنسه اكتفاء
في التثنية او اراد تعريف الماهية بقطع النظر من الصحة وعدمها
فلم يحتج الى القيد لاخراج الممتنع فان كان الفاء لتفسير الاقسام
المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله على المنقوص و
المقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم
وسلامته عن التغيرات اخره اي اخر الاسم ياء قبلها كسرة
فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة ياء حذفت
اي الياء لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستثقال مثل
قاضون في جمع قاض اصله قاضيون وان كان الاسم اسما
مقصورا اي اخره الف مقصورة حذفت الالف المقصورة
لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي الالف حال
كونه مفتوحا ليدل الفتح على الالف نظيره مثل مصطفون
مضاف اليه والرفع على الحكاية وشرطه اي شرط ما جمع
بالواو والياء والنون او شرط بيان هذا الكلام او شرط هذا
النوع من المجموع ان كان اي الاسم الذي اريد جمعه او المذكر
وعلى هذا مدار افادة قوله فهو مذكر وعلم يعقل اسما غير صفة

فمذكر قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه
مبتدأ وقوله فمذكر خبره بمعنى حصل مذكر والفاء زائدة و
الشرط معترضة وفيه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتداء
والخبر انما يكون في الشرط لم يوجد في غيره في السعة وزيادة
الفاء في الخبر ضعيفه قلت تصحيحها بوجوه الاول ان شرطه
مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه على التفصيل بقرينه ما بعده من
الجملتين او شرط ما يذكر كما قيل في قوله تع الزانية والزانى فاجلدوا
ابتدائية بيان وقوله ان كان جملة مستأنفة والثاني ان يحمل
الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض
بين المبتدا والخبر بالشعر والثالث ان يقال الشرطيه خبر قوله
شرطه بجعل الضمير المقدر بعد الفاء عايدا الى الشرط وعلى هذا
يلزم حذف العايد المرفوع من الجملة الواقعه خبرا وذا غير جائز
كما صرح به الشارح في بحث المبتداء ولنا ان نقدر حيث امتنع
حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطه اى شرطه ان كان اسما
فذلك الشرط حصول مذكرا ونقول انها خبر بتاويل مضمون
هذا الكلام علم يعقل ان اريد بالمذكر الذات المتصفه بالذكورة
يراد بقوله علم مسمى علم ويكون حمل المذكر على الاسم من باب
التسامح ولا تسامح في يعقل وان اريد به اللفظ المذكر فلا تسامح
في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل

من التسامح ويكون قوله وان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة ضايعا
لخروجه باشتراط التذكير اللفظي وانما اشترط هذا لانه اشرف الجموع
بسلامة الواحد فيه فاختص باشتراط الاشياء وهو المذكر العاقل
وان كان الاسم الذى اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك والمدار
بذلك في الخبر القيدح صفة غير علم فمذكر اى فحصول مذكرا و
قولك المذكر مذكرا فهو مذكر وعلى هذين قوله وان لا يكون افعل
فعلاء محمول على حذف المضاف اى ذو عدم كونه كذا او ذو ان لا يكون
كذا وعلى الاول لا حاجة الى التقدير واعلم انه ان اريد به اللفظ
المذكر كان قوله ولا بتاء التانيث ضايعا يعقل لو قال ليعلم
لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تع نحو نعم الماهدون
مندرجه فيما جمع بالتاويل كبلغت منا البلغين اللهم الا ان يقال
الشرط هو العقل ونعم الماهدون فيما جمع بالتاويل كبلغت
منا البلغين وان لا يكون افعل فعلاء الاضافه بادنى ملابسة
اى افعل الذى مؤنثه فعلاء مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة في افعل التفضيل كامل واما اجمعون مع جمعاء
فمجيئه بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال انه في
الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب وح
يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس ولا فعلان فعلى

مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولا يستوي فيه اي في ذلك الوصف
عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفي مع المونث قال الشارح
العلامة هذه العبارة استخف من الاولى لان ضميران لا يكون عايد
الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا
في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي
الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث
لكان شيئا الى هنا عبارته قلت ضميران لا يكون عايدا الى المذكر
لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة اي شرطه ان
كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل
وذو عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر
مستويا فيه مع المؤنث وان عاد ضمير شرطه وضمير فهو مذكر
وضميران لا يكون الى المذكر دون الاسم اعتبارا لصدر البحث
وهو قوله المذكر ما لحق اخره لم يحتج في الربط الى تقدير في
في قوله وان لا يكون افعل فعلاء فلا سخافة في هذه العبارة كما
ظن الشارح اصلا ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى
المذكر بدلالة ان البحث في المذكر لان البحث المذكور ما لحق اخره
فلا اشكال اصلا وكذا ان عاد الى الاسم وكان المعنى شرطه

حصول مذكر وعدم كون ذلك المذكر افعل فعلاء فكذلك ان كان
المعنى ان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو كون
ذلك المذكر افعل فعلاء ويقدر للربط ضمير فيكون المعنى
وان لا يكون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء ولا مستويا فلا يكون
فيه السخافة نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما مستو مع المونث
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يقال
جريحون ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع
مونثه بالالف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المعهود وفيه
ولا تاتي التانيث كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء
التانيث ولو ترك لفات الغرض لزم اللبس وهو عطف على
افعل فعلاء او عطف على مستويا اي وان لا يكون ذلك المذكر
كاينا بتاء التانيث مثل رجل علامة ويحذف نونه اي نون
الجمع بالاضافة لكونها عوضا عن التنوين المنافي لها ونحو
بلغت من البلغين اي الدواهي ورايتهم لي ساجدين ماول
بقصد ورفضل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية في
الدواهي وفعل السجود في الكواكب وقد شذ نحو ارضين
بفتح الراء كارضات وتمرات ويجوز اسكان الراء ايضا
وسنين لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او
صفة وارتكاب هذه الشذوذ في نحو سنين لجبر النقصان

الواقع فی واحده وهو حذف المجرو هذا الجبر لیس بقیاسی
وان کان کثیرا ذا جزئیات کثیر ونحو العالمین من باب
التغلیب المونث المجموع صحیحا اوجمع المؤنث الصحیح
علی تقدیر حذف المضاف ما الحق اخره مفعول الحق الف
فاعل الحق وتاء وشرطه واعرابه کاعراب سابقه ان کان
ای الاسم المونث الذی جمع سالما بالالف والتاء صفه وله
ای لذلک المؤنث مذکر والجمله حال فان یکون خبر قوله
شرطه والفاء زائدة والشرط معترضه کما مر وفیه والاولی
ان تکون خبر مبتدأ محذوف وهو اسم الاشارة وتکون الجملة
جزاء والفاء جزائیة والشرطیه خبر لقوله شرطه والمعنی
وشرطه ان کان ذلک الاسم المؤنث صفة وله مذکر فذلک
الشرط کون مذکره کذا مذکر ای مذکر ذلک المونث او ذلک
الاسم جمع بالواو والنون لیکون الفرع موافقا للاصل
فی سلامة الواحد ولا یلزم منه مزیه الفرع علی الاصل والجمله
خبر یکون فان لم یکن له ای لذلک المونث او لذلک الاسم
فان لا یکون ای شرط عدم کون ذلک الاسم مجردا عن التاء
اذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذی التاء کحائض حیث یقال فی
حایضة حایضات فلو قال فی حائض کذلک لزم اللبس
او لم ینعکس لان ما فیه التاء صریحا الیق بهذا الجمع والا ای وان لم

یکن المونث صفة بل کان اسما جمع دمانا اوجمعا مطلقا
ای غیر مقید بشرط نحو هندات ودعدات وتمرات وکسرات
وعرفات جمع التکسیر ما ای مجموع تغیر فیه حقیقه او
تقدیرا کما فی فلک وهجان فی ان الجمع ولا یعتبر التغییر بعد الجمع
نحو المصطفون او معلون وداعین ورامین وتمرات و
کسرات وعرفات فانها جموع سلامة مع وقوع التغیرات
لعدم التغیر فی الاصل فان اصل مصطفون مصطفیون
واصل معلون معلیون وکذا البواقی بناء واحده المحقق
کرجال فی جمع رجل وافراس فی جمع فرس او المفروض کنساء
ونسوة فی جمع امراة جمع القلة وهو الذی یقع علی الثلثة
الی العشرة والحدان داخلان افعل غیر منصرف للعلمیة
والوزن وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة
کاکلة وزاد بعضهم افعلاء کاصدقاء والصحیح ای جمع
السلامة
القلة هذه الاربعة مع جموع التکسیر وکلا نوعی جمع السلا
قال الشارح جمعا السلامة لمطلق الجمع من غیر نظر الی القلة
والکثرة یصلحان لهما وهو الظاهر وما عدا ذلک المذکور
من الاوزان الاربعة وجمعی الصحیح جمع کثرة ای واقع علی ما
فوق العشرة واذا لم یجئ للفظ الابناء القلة کارجل جمع
رجل او بناء الکثرة کرجال فهو مشترک بینهما وقد یستعار

لانه المراد منه علم الوزن ابن داود
غیر منصرف للعلمیة والتأنیث

ثم ليكون ذكر الاسماء

احدهما للاخر عند وجودهن كثلثة قروء مع وجود اقرآء
المصدر شرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا
بالفعل وغير متصل به واخره عن تقاسيم الاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيف ايضا لطائف هذا
الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف
فان البصريين على انه اصل فى الاشتقاق بخلاف غيره من
الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث
ذكر الاسم لان الاسم الحدث هو المعنى والمصدر فى الاصطلاح
هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى الجارى صفة الحدث
على الفعل اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان
جريان الشىء على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال
او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى
لكلى موازنته اياه فى حركاته وسكناته وجريان المصدر
على الفعل اى تعلقه به فى الاشتقاق وهذه العبارة تشتمل
على اسم الحدث على المذهبين وكل من المعانى فى اصطلاح
مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام فى الحد لان المذكور جريان
اسم الحدث على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذى ذكرناه
لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد بالحدث الجارى على
الفعل ما له فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له

نحو ضربت ضربا وقتلت قتلا وبغير الجارى على الفعل ما ليس
له فعل مشتق مذكور ولا غير مذكور يجرى هو عليه بيانا له
نحو انواعا فى قولك ضربت انواعا من الضرب لان الانواع
ليس لها فعل يجرى عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجارى
ليخرج عنه غير الجارى اذ لا مدخل له فيما نحن فيه واسماء
المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث
ويخرج ايضا المصادر التى لا فعل لها الا ان يراد بالجارى
على الفعل حقيقة او فرضا وح يشكل الفرق بينهما وبين
اسماء المصادر وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد اى ما
كان هو على ثلثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى والا لدخل
اكرم وكرم ومصدره قياسى لا سماعى وهو حال من مفهوم
الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثى
وفى جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله
سماع فاعل مظهر ولا مضمر ومن بيانية اى كاين من جنس
البناء الثلاثى او ابتدائية اى ماخوذ من البناء الثلاثى و
هذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفية سماع اى سماعى
او مسموع وهو من غيره اى غير الثلاثى قياس اى
قياسى او ذو قياس او مقيس اى من شانه ان يثبت من غير سماع
بالقياس على ما سمع فقوله قياس خبر المبتدأ المحذوف بقرينة

السياق والكلام من باب عطف الجملة على الجملة لا من باب عطف
معمولين على معمولي عاملين لعدم تقدم المجرور ولكون من ليس
منصوب المحل كما عرفت اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقديم
المجرور مع الجار ويقال بجواز في الدار زيد والحجرة عمرو
ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا
ويعمل المصدر عمل فعله مفعول مطلق للنوع فعله لمناسبته
بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا نحو اذكر ضربي امس زيدا
او هو حال من فاعل يعمل وغيره اي غير الماضي نحو ضربي زيدا
الان او غدا شديدا اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر مفعولا
مطلقا حيث لا يعمل في اذ لا يتعلق المعمول به مع وجدان ما هو
اقوى منه وهو الفعل واما اذا سد مسد الفعل فيصح ان يعمل
للنيابة دون المصدرية كما سيجيء وانما لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق لا
باعتبار الشبه ولا افتراق في الاشتقاق باعتبار زمان
دون زمان ولا يتقدم معموله اي المصدر عليه لكونه
تقديرا الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدمها لضعف
عمله ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمر بخلاف الفعل
وساير ملحقاته وذلك لنقصان مشابهته الفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم وقوعه موقع

الفعل ولا يضمر فيه اي لا يقع اضمار الاستتار فيه بخلاف
البارز نحو ضربك زيدا لضعف عمله ولهذا كانت اضافته
معنوية ولئلا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير
وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين في لفظ واحد
ويلزم الالتباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله
فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للاخر فلا
يلزم ذلك كذا ذكره المص ولقائل ان يقول نحو ان يضمر فيه
الفاعل ولا يثنى ولا يجمع كالظرف واسم الفعل والجواب ان
الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام
الفعل لا حقيقة والمصدر غير قايم مقام غيره ولا يلزم ذكر
الفاعل لضعف عمله ولان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه
اذا كان غايبا والا لم يكن لازما ولهذا كانت اضافته معنوية
ويجوز اضافته اي المصدر الى الفاعل وهو الاكثر ويدل
عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت
القرينة سواء كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واذا
اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعدها رفعا ونصبا نحو
اعجبني ضرب اليوم زيد عمرا وقد يكون منصوب المحل ان
اول بفعل معروف مع ان او مرفوعة ان اول بفعل مجهول

مع ان واعماله اى المصدر من اضافة المصدر الى المفعول
حال كونه مقارنا باللام قليل حيث لا يصح تاويله بان
مع الفعل فلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على
قلته لان المانع عارض قيل لم يات فى القران شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا فى فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء ونحو ضعيف النكاية
اعدائه يخال الفرار يراخى الاجل فالمبرد منعه وجعله متعلقا
فى او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه فان الفاء نحجر للتقييد
بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسطات معترضات
لبيان بعض احكام عمل المصدر عند ذكر عمله كان المصدر
مفعولا مطلقا فالعمل الفاء جزائية واجبة اذ الجملة اسمية
للفعل اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوى
وان كان المفعول المطلق بدلا منه اى من الفعل سادا
مسده بعد حذفه لا كائنا بمعناه كاسم الفاعل لتعين عمله
دون الفعل نحو حمدا لله وشكرا لله وسقيا لزيد وخيبة
فوجهان اى فيجوز وجهان او ففيه وجهان والفاء جائز
على الوجه الاول وواجبة على الثانى كما ستعرف والوجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية وانما
يجوز اذ المصدر قوى من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية

اعدائه

والفعل قوى من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا
يتعين الضعف فى المصدر حتى يمتنع عمله اسم الفاعل
ما اشتق من فعل وانما قال من فعل ليشير الى جريان الاحكام
بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة لمن قام
الفعل به احتراز عن اسم المفعول ويخرج منه اسماء
الفاعلين من الاضافيات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون
حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج منه
منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن
اذا صيغ لبيان الحدوث وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة
عند ارادة الحدوث ودخل فيه نحو الناهق والصاهل
والعاوى وغير ذلك من صفات غير العقلاء على سبيل
التغليب والاتمن للعقلاء ولا يدخل فيه ذلك حقيقة بمعنى
اى حال كونه بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة واسم
التفضيل الذى بمعنى الثبوت نحو حسن واحسن واما نحو
خالد ودايم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام
والثبوت فغير وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام
والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو حائض وطامث
من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث ليس باسم فاعل
او يقال بمعنى الثبوت فيهما عارض ونحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة

لا بمعنى حدوثهما فلا يرد وكذا لا يرد صفات الله لان الاستمرار
والدوام فيهما ليس بصنع بل باعتبار الموصوف واعلم انه
يعتبر الحيثية والا لا يخرج من هذا نحو اضرب واقتل مما
صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث وصيغته اى صيغة
اسم الفاعل الكثيرة المشهورة والا فنحو فعال وفعول نحو
ضراب وصبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين
من الثلاثى المجرد من مجرد الثلاثى الا ضافة من باب جرد قطيفة
والجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر هو قوله على
فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان
ظرفا او صفة الصيغة اى صيغة الكاينة من كذا وفيه حيث
يلزم تخ ... قوله ومن غيره العطف على معمولى عاملين مختلفين
وفيه انه على تقدير ثبوت الجواز فى صورة تقديم المجرور
مع الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا والحق
انه من باب الفصل بين العطف والمعطوف بالظرف فالواو
عاطفة وعلى صيغة المضارع عطف على قوله فاعل ومن غيره
ظرف وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا على فاعل
اى واقعة على زنة فاعل وبيان الصيغة من وظائف التصريف صيغة
ووقع فى النحو استطرادا او لوضمنا ومن غيره اى من غير
مجرد الثلاثى ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه

على صيغة المضارع بميم اى مع ميم مضمومة فى موضع حرف
المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما فى
نحو مستخرج واما مُسْتَبِنٌ ومُنْتُنٌ ففرعان وكسرها موصول
او موصوفه حصل او ثبت قبل الاخر صفة او صلة وان
لم يكن فما قبل اخر المضارع كسر كما فى متفاعل ومتفعل وتفعلل
واما نحو احصن فهو محصَن واسهب فهو مسهب بالفتح فقليل
او مستعار من اسم المفعول كسيل مسعم لكنه اشتهر بالتعارف
وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل نحو مدخل ومستغفر مثل
مثالين لان احدهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها
الا بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وثانيهما ما يخالفها
بحركة الميم ايضا وينبغى ان يمثل بثالث وهو يخالفها فى
حركة ما قبل الاخر ايضا نحو متقاتل ويعمل اسم الفاعل
عمل فعله بشرط اى باشتراط معنى كذا او بشرطية اى
بشرطيه او بوجود شرط معنى احد الزمانين الحال والاستقبال
فالجار اما حال او خبر مبتدأ محذوف اى متلبسا او هو متلبس
بكذا والجملة حال او معترضة واضافة المصدر الى المفعول
بمعنى اللام او بيانيه بمعنى من واما اضافة المعنى الى الحال
فبيانيه او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران الحال
قيل هذا الشرط للعمل فى المنصوب دون المرفوع وفيه

الفتح وهو الراجح الكرخي
بكسر الميم ومنفتق بفتح التاء ففرعان لمنفتق بضم الميم وكسر التاء اسم فاعل منه انتهى

وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا
يخالف في الزمان خلافا للكسائي و تشترط الاعتماد اي
اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا
والموصوف والموصول وذو الحال او الهمزة او ما يتقوى
فيه جهة الفعل من كونه مسندا اليه اي الى صاحبه او متصفا
بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي خلافا للاخفش
والكوفيين فكانهم اعتبروا نفس الشبه فان الفاء للتفسير
او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل للماضي اي للزمان
الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة معنى
حال اي ذات معنى او معنوية او ظرفا اي وجبت الاضافة
في المعنى او تمييز اي وجب معنى الاضافة او من حيث المعنى
خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للكسائي او وجوبا
مخالفا للكسائي مخالف او مخالف و لكل وجه فانه يعمل اسم
اسم الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافة ولو اضيف لا تكون
الاضافة عنده معنوية ولانه لا يعتبر عروض المعنى ويقيس
على ذي اللام مطلقا ويتمسك بجواز زيد معطي بكر امس درهما
بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما
ذكر في المتن ونحو انا ظان زيدا امس ذاهبا اما ان يمنع جوازه
لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار او لجعله من خصايص

افعال القلوب وان كان تامة اي وجد معمول اخر او ناقصة
والخبر محذوف ان كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
معمول اخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه على
تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا يقتضي ان
يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل وليس كذلك
والجواب انا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمول لاسم الفاعل
وعلى تقدير التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير لا
على كل تقدير ولا على هذا التقدير ولا شك ان درهما في زيد
معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما
معمولان لاسم الفاعل على تقدير كون اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى
الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان فبفعل
اي فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر وفي الاطلاق نظر حيث
لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول
تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره لا
يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو امس درهما
اي اعطاه درهما ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب
للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا بمعنى المضي ويجعل
ذلك من خصايصها فان الفاء للتعقيب في الاخبار دخلت

اللام الموصوله استوى الجميع اى جميع الازمنه او جميع انواع
اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضى
لصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة الاسم
والفعل يستوى فى عمله الازمنه كلها فكذا هذا مجرور الضارب
امس غلامه زيدا قايم كما يجوز عند الحوق غدا او الان وما وضع
منه اى من اسم الفاعل لبيان ما وقوله للمبالغة فى الفعل
مفعول به لوضع بواسطة كضراب اى كثير الضروب وهو
بدل من المبتدأ اى مثل ضراب او صفة مصدر محذوف اى
وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتدأ اى هو كضراب والجملة
معترضة لايراد المثال وضروب ومضراب وهما ايضا
بمعنى كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر كثير الخوف
مثله اى مثل ما ذكرنا مما لم يوضع للمبالغة فى العمل واشتراط
الزمان والاعتماد والمثنى والمجموع مثله اى مثنى اسم
الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد فى
العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر
واحد احصر لانه اراد ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن
حكم كلا نوعى الموحد ويجوز حذف النون اى حذف نون
التثنيه والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف باللام
اى مع كون اسم الفاعل عاملا وعدم الاضافة نحو المقيمى

الصلوة تخفيفا مفعول له للحذف اسم المفعول ما اشتق
من فعل خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين
فمن لمن دخل غير العقلاء تبعا على سبيل التغليب وقع الفعل
عليه اى من حيث انه وقع الفعل عليه بخلاف نحو اشتهر واعرف
وخرج ايضا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
الذى صيغ لتفضيل الفاعل وصيغته اى اسم المفعول قد
عرفت ان بيان الصيغة ليس من وظايف علم النحو وانما هو
وظايف علم التصريف من الثلاثى على زنة مفعول غالبا
كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل وقد عرفت بيان
اعرابه بما لا مزيد عليه فى اسم الفاعل فلا نعيد وقد شذ نحو
اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضعف بفتح ما قبل الاخر
لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج وامره اى شان اسم
المفعول فى العمل تمييزا اى فى كونه عاملا عمل فعله والاشتراط
اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا لام والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما لعمله فى المنصوب وليس فى كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول
لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه
كما فى اسم الفاعل وكذا امره فى وجوب الاضافة معنى الى المفعول
ان كان بمعنى الماضى نحو زيد معطى درهم امس كامر اسم الفاعل

وشانه حيث عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته
له مع احتياجه الى ما احتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه له
في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرط فيعمل بتلك الشرايط
مثاله مثل زيد معطى الان اوغدا غلامه مفعول ما لم يسم
فاعله درهما مفعول ثان لمعطى فانه يعمل عمل فعله وهو اعطى
المفعول لمشابهته له الصفة المشبهة باسم الفاعل وشبهت
في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل بعض
الاستعمال كما ستعرف ما اشتق من فعل لازم احترازعن اسم
الفاعل والمفعول المتعدين لمن قام ذلك الفعل به عايد
الى من على معنى الثبوت اى على الدلالة على صفة ثابتة لاحادثة
احترازعن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام
به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة و
يدخل في هذا الحد نحو احسن واشرف مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان نقصد
الحيثية واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والباري فقد
مر الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها
اى الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى ليس على
اوزان صيغ اسم الفاعل ومن حيث ان صيغتها سماعية وصيغة
اسم الفاعل قياسية على حسب السماع كانه على قدر السماع

من الواضع ورفعه وهو خبر بعد خبر تضمن وجه الخبر الاول
على وجه او حكما على حدة على وجه كحسن وصعب وشديد و
تعمل عمل فعلها وان لم توازن صيغتها للفعل سواء كانت
للحال او الاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل
مطلقا عن الزمان اى غير مشروطة بزمان لان اشتراط
الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت
والزمان يستلزم الحدوث وتقسيم مسائلها اى الصفة
المشبهة وهذا احد التقاسيم لها ولها باعتبار امر اخر تقاسيم
اخر ويرتقي مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف
وقبيحته وممتنعه وهي صعب تعدادها وقد ذكرت في رسالة
على التفصيل فان رغبت فعليك بها ارشاد ان يكون الصفة
اى اسم الصفة كائنة او مقرونة او ملتبسة باللام او مجردة
عن اللام و يكون معمولها اى الصفة المشبهة مضافا اى
ملتبسا او مقرونا باللام او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من الاقسام
المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور صارت جملة مستانفة
كان سائلا سأل كم صارت فقال صارت ثمانية عشر قسما
بضرب الثلثة في اقسام المعمول في الستة في الاقسام الحاصلة

بضرب بصيغتي الصفة في صفات المعمول الثلثه فالرفع
اي دفع المعمول مبنى على الفاعلية اى كون المعمول فاعلا
والنصب مبني على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
مفعولا به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجاد والمجرور
صحيح كما في قوله لا يحب الله الجهر بالسوء في المعرفه نحو الحسن
الوجه فانه جعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في
الضارب الرجل وعلى التميز في النكرة نحو الحسن وجهها
والجر مبني على الاضافه اى كونه مضافا اليه اعلم ان نحو
الضارب الرجل والحسن الوجه يتغا رضان مالكل واحد
منهما فالضارب الرجل اصله النصب على المفعوليه والجر
بالاضافه لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن
الوجه اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافه لحصول
التخفيف بحذف الضمير من الفاعل ونصب لتشبهه بالضارب
الرجل في كونه الصفة ومعمولها معرفتين باللام وتفصيلها
اى مسائل الصفة المشبهه وهو مبتدأ محذوف الخبر اى تفصيلها
فيما يذكر بعد قوله حسن وجهه وهو نظير ما كان الصفة
مجردة عن اللام والمعمول مضاف مبتدأ وقوله ثلثه بمعنى ذو
ثلثه اوجه من الرفع والنصب والجر في المعمول خبره والجملة
مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها

وقوله ثلثه خبر مبتدأ محذوف اى هذه ثلثه وفيه ان التفصيل
لا يتم به ولو عطف عليه غيره حتى تم به وكذلك اى لحسن
وجهه حسن الوجه وكذا اى كون كل ذا ثلثه اوجه وهذا
نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثه اوجه فان قيل اى حرف يقدر
في اضافه الحسن الوجه ويصلح لدخوله في الفاعل قيل تقدير
الحرف في المعنوية واما الجر في اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف
وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافه بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافه المعنوية
وفيه نظر او على ارادة التقدير حقيقه او حكما فتنا ول اللفظية
على القول بالتقدير الحكمي على ما ذكرناه من الحمل او يقال نحو
ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان
الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم
في تقدير في ولا ضير في تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه بعد
خروجه عن كونه فاعلا بالاضافه والقول باضمار الفاعل
او يقال لحروف الاضافه في الاضافه اللفظية غير منحصرة في
الثلاثه المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء تقدير اسم الفاعل
والمفعول وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه وضارب زيد

تقدر اللام الزايدة لضرورة تصحيح الجر ويكون فيما وراء الصورة
فى حكم العدم اذ الاضافة اللفظية الصورية تستدعى صورة
اللام لا معناها والا لكانت معنوية وحسن وجه الصفة
مجردة على اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة وهذه
ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة وهو معطوف بحذف
العاطف ولعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير السنن
ليشير الى انه شروع فى تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو
اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة الحسن وجه
الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة اثنان كانان منها ممتنعان
يكون المعمول مضافا او مجردا والصفة ذات اللام وامتناعهما
ظاهر لعدم التخفيف مع ان الثانية متضمن اضافة المعرفة الى النكرة
ايضا الحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه
والحسن وجه بحذف العاطف وخبر بعد خبر او تعداد و
اختلف فى حسن وجهه والجار والمجرور مفعول ما لم يسم
فاعله لقوله اختلف والبواقى ما كان فيه منها ضمير واحد

حسن لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل
ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه او الوجه والحسن
وجها وحسن وجهه فان قيل يلزم فى الحسن الوجه تعدد
الفاعل لانه من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير الفاعل
ايضا قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه
فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه تتبعه تابع
بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه
بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو
بهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه منها ضميران وهو زيد
حسن وجهه والحسن وجهه حسن لحصول المقصود وما
لا ضمير فيه نحو الحسن وجه وحسن وجه وحسن الوجه قبيح
لعدم الربط بالموصوف لفظا ومتى رفعت بها اى بالصفة
المشبهة فلا ضمير فيها والا يلزم تعدد الفاعل فهى الفاء
للتعليل اى لانه كالفعل او مثل الفعل فالكاف حرف
جر او اسم بمعنى المثل والا اى وان لم ترفع بها بل تجر ما بعدها
بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التميز
فى النكرة ففيها اى ففى الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل
للجر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن
كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث

حشيه

الصفة نحو هند حسنة وجه او حسنه وجها وتثنى نحو
الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها وتجمع الزيدون
حسنو وجه او حسنون وجها اى يتصرف فيهما على حسب
تصرف الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره واسما اصله
اسمان الفاعل والمفعول اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون
الكل اسمان غير المتعدين اى غير المتجاوزين عن الفاعل
والمفعول ما يسم فاعله احتراز عن نحو ضارب زيد او معطى
درهما فانهما متعديان لا يجرى فيهما مع ما تعديا اليه من
المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما اما نصب المعمول
على المفعول له او جره على الاضافة مثل الصفة المشبهة
فيما ذكر من التقسيم الى الصور نحو القايم الغلام رفعا وجرا
ونصبا وكذا القايم غلامه والقايم غلام وكذا الصور
التسعة لتجرد القايم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام
او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا بترك اللام
عن المضروب وكذا الحكم في المنسوب نحو التيمى الاب
الى اخر الصور اسم التفضيل اسم يدل على تفضيل
شئ على شئ ما اشتق يخرج الجامد من فعل لموصوف اى
لما وصف بزيادة على غيره من الفعل او لامر موصوف
بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم

يقل لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا
نحو اضرب واشهر بزيادة في ذلك الفعل صلة موصوف
او بمعنى مع وح صلته محذوف على غيره اى على ذلك الموصوف
وهو مفعول به للزيادة بعلى ولا يرد صيغ المبالغة كضراب
وضروب ونحوهما وان دلت على الزيادة حيث لم يقصد
فيها الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زايد وكامل حيث
حيث لم يقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو منه اذ لم يرد الزايد
في الزيادة والكامل مثلا بل في امر اخر وهو صيغة افعل
ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه ان يبنى من
ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو بعثر مجرد احتراز عن مزيد
الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما ليمكن بناء افعل لانه
لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وهو علة
بنى وفيه او خبر مبتدا محذوف اى وهذا الاشتراط لتمكن
والجملة معترضة ليس صفة اخرى للثلاثي بلون احتراز
عن نحو احمر واسمر ولا عيب احتراز عن نحو اعمى واعور
ويرد نحو اجهل وابله ولو اريد العيوب الظاهرة لصح
احمق على معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو احمق
من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من
اثر البلادة كما حكى عن هبنقة من تعليق خرزات وخيوط

على عنقه وصدره مخافة ان نفقد نفسه فتكون من العيوب
الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجئ منه اسم التفضيل الاشاذا
وفيه لان اى وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة
منهما اى من الالوان والعيوب اصل الكاينه لغيره اى
غير التفضيل ولو جاء هو لزم اللبس مثل زيدا فضل الناس
فان قصد غيره اى تفضيل غير الثلاثى المجرد مما ليس بلون
ولا عيب من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى مجردا او مزيدا
فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل لابانة
المقصود على وجه يمكن اليه اى الى غير الثلاثى او الى
غير ذلك المقصود او الى تفضيل غيره بمثل هو اشد منه
اى باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه وايقاع مصدر
ما امتنع بناؤه منه تميزا استخراجا او دحرجة او تدحرجا
وهذا مثال غير الثلاثى المجرد و اشد منه بياضا مثال
اللون وعمى مثال العيب وقياسه للفاعل اى مجئ
اسم التفضيل للفاعل بقرينه وقد جاء للمفعول وعلى هذا
قياسه مبتدا ومجيئه خبره وللفاعل متعلق بالمحذوف
او هذه العبارة من باب ضربنى زيدا قايما اى قياس اسم
التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل قياسه مبتدا ء
محذوف الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام

به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفه المشبهه بل ما يقابل
المفعول فتنا ول اضرب واحسن والا فيحمل على حذف
المعطوف اى قياسه لتفضيل الفاعل والصفه المشبهة
نحو اكرم واحسن وانما كان قياسه للفاعل لانه يدل على
الزيادة فى المصدر المشتق هو منه واصل المصدر كونه
معروفا فينصرف عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتقليل
جاء اسم التفضيل للمفعول سماعا نحو اغدر اى اكثر
مغدورية والوم اى اكثر ملومية واشهر اى اكثر
مشهورية واشغل اى اكثر مشغولية ويستعمل اسم
التفضيل فى كلام العرب واقعا على احد ثلثة اوجه
فقط لفظا او تقديرا نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدها
ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان منها الا نادرا لحصول
الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضايعا
الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بالعدل كما فى اخر واخر
واما الدنيا تانيث ادنى والجلى فجواز تجردهما عن احد
الثلثه المذكورة لصيرورتهما اسمين وانمحاء معنى التفضيل
عنهما ونحو الحسنى والسوى مصدران لا تانيث احسن و
اسوء فلا يرد جواز تجردهما مضافا بدل من قوله على احد
ثلثه اوجه او كائنه بمن او مانعه الخلو دون الجمع

او معرفا باللام العهدية لبس الا وانما يكون احد هذه الثلثة
لا بد بالاستلزام معناه المفضل وذا في من والاضافة ظاهر
ومع اللام معهود معنوي لاشارة اللام العهدية الى افضل
المذكور معه المفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل
الشخص الذي عهد كونه افضل من فلان فلا يجوز زيد
الافضل من عمرو لاستعماله مع اثنين منها واما لست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست بفضيلية
او هي بفضيليه متعلقه بمحذوف اى لست بالاكثر اكثر
منهم والمحذوف يدل فلا يرد ولا زيد افضل باستعماله
بدون واحد منها الا مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد
ثلثه اشياء في جميع الاوقات الا وقت ان يعلم المفضل
عليه فقد رنباء على القرينه نحو اكبر اى اكبر من كل كبير
او يخرج عن معنى التفضيل فيستغني عنه نحو آخر فاذا اضيف
اسم التفضيل فله معنيان احدهما اى احد المعنيين
وهو الاكثر الجملة معترضة ان تقصد او اريد بالمعنى القصد٤
العناية فحمل القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى به ففي الحمل
اشكال الا ان المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا او
يكون المعنى قصد احدهما قصدك كذا به اى باسم التفضيل
الزيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل على من كلمة

من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا فلا يخرج نحو اعرى
الخيول واجسم الغيول ونحو ذلك اضيف اسم التفضيل
اليه فيشترط ان يكون موصوفه وهذا بتاويل المصدر
مفعول ما لم يسم فاعله منهم اى بعضا من الذين تناولوا
موصوفه واقعا فردا وان لم يتناوله في الارادة وقت
الاضافة والتركيب فلا يرد ما اورده في الشرح من انه
يلزم تفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس
فزيد بعض من الناس فلا يجوز تركيب يوسف احسن اخوته
بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني اذ ليس يوسف بعضا من
اخوته لانه ليس باخ لنفسه لخروجه اى يوسف وهذا
علة عدم الجواز عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه اى
باضافة الاخوة الى يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة
او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف بعض
الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته
الثاني ان تقصد اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد
تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده
او قصد الثاني قصد كل كذا او الثاني ذو قصدك كذا و
لو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على المقصود زيادة اى
زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه مطلقه

اى غير مقيده بكونها زيادة على من اضيف اليه وحينئذ
لا يشترط ان يكون من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا
الامرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس
من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبى
واحدا منهم ويوسف احسن اخوته اى احسن الناس وانما
اضيف الى اخوته بملابسة اياهم وفلان اعلم بغداد اى
اعلم ما سواه وله اختصاص ببغداد لكونها منشاه او
مسكنه ويضاف اى اسم التفضيل بالنصب عطف على يقصد
اى المعنى الثانى حاصل بان يقصد كذا ويضاف للتوضيح
وبالرفع على الابتداء اى وح يضاف للتوضيح كاضافة ما لا
تفضيل فيه وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب
المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى
النكرات يوهم التزام اضافته الى النكره وليس كذلك بدليل
يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان
فيجوز بهذا المعنى تركيب احسن اخوته اى احسن من غيره
له ملابسة باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بنى مروان
كانه قيل عادلا بنى مروان او هما اعدل من غيرهما اى لهما
ملابسة ببنى مروان ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم
التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وحمل الاول

على المعنى الاول منظور فيه حيث يا باه قوله واما الثانى
والمعرف باللام الافراد اى افراد اسم التفضيل على كل حال
وان كان الموصوف مثنى او مجموعا لكونه فى معنى ما استعمل
بمن فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا للمعنى ويجوز فيه
المطابقه اعتبارا لعدم من لفظا والمطابقه اى مطابقه
الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن الجار
والمجرور مفعول به المطابقه وهو اى اسم التفضيل له
عايد الى من ويجوز التذكير مع تانيث الموصوف كذا ذكره
صاحب المفصل ولم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله
بعد والذى بمن مفرد مذكر لا غير واما النوع الثانى من اسم
التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقه وعطف الشرطية
على الفعليه وهى قوله ويجوز والمعرف باللام فلا بد الفاء
جزائيه وهو خبر المبتدائين والضمير محذوف اى لا بد لهما
من المطابقه اى مطابقه الموصوف افرادا وتثنيه وجمعا و
تذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها على عدم
قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيليه لفظا او معنا لعدم
ذكر المفضل عليه بعدها وقوله من المطابقة خبر لا وفى جعلها
متعلقا به والقول بحذف الخبر نظر لانه ح يكون مضارعا
للمضاف فيجب نصبه والذى استقر او استعمل بمن مفرد مذكر

نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات
افضل من كذا لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكن اهتمم لحوق
اداة التثنية والجمع والتانيث المختص بالاخر بما فى حكم الوسط
باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها من الفارق بينهما او
من باب اخر فكانهما من تمام الكلمة ولا يعمل فى فاعل مظهر
لانه فى الاسم نظير افعل التعجب فى الفعل وهو لا يعمل فى الفاعل
المظهر فكذا هذا ولانه ليس بمعنى الفعل لدلالته على الزيادة دون
وليس بشبيه باسم الفاعل حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما
هو اصل استعمالاته وهو الاستعمال بمن فقصر عن العمل فى
المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا او مضمرا الا اذا وجدت
الشرائط المذكورة لصيرورته بمعنى الفعل ولقيام الضرورة
فى اعماله كما ستعرف بيانه الا اذا كان اى فى جميع الاوقات
الا وقت كون اسم التفضيل صفة كائنة لشئ فى اللفظ كرجل
فى المثال مثلا وهو اسم التفضيل فى المعنى صفة كائنة
لمسبب اى لمسبب ذلك الشئ والتنوين بدل من الاضافة
كالكحل فى المثال والمشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق
اسم السبب دون المسبب ولعل المص استعمل غير المشهور
للتنبيه على صحته وتحققه مفضل صفة مسبب باعتبار
الموصوف الاول وهو الموصوف لفظا كرجل فى المثال

حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار غيره على نفسه اى مفضل
على نفسه باعتبار غيره والجار والمجرور متعلق المفضل عليه
اى باعتبار الموصوف الثانى كعين زيد فى المثال حيث نفى و
المثال كون الكحل مفضلا عليه فى عينه منفيا صفة مصدر
محذوف اى تفضيلا منفيا او حال اى حال كون التفضيل منفيا
مثل ما نافية رايت رجلا احسن صفة رجلا فى عينه ظرف
احسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكحل فاعل احسن منه
اى من الكحل فى عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل
على شئ او حال فاسم التفضيل ذو الحدثين تعلق به ظرفان كل
لحدث كالتشبيه فى نحو زيد فى الدار مثله فى المقصود مدح
الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل عليه ونظير الحديث
الذى ذكره الشارح وقوله عم ما من ايام احب الى الله فيها
الصيام منه فى عشر ذى الحجة لانه اى احسن خبر مبتدا محذوف
اى هذا لانه او متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اى فى هذه
الصورة لكذا بمعنى حسن حيث يستلزم هذا التركيب قولنا
حسن الكحل فى عين كل رجل حسنه فى عين زيد او دون حسنه
ويدور معه وجودا وعدما لان مقام المدح يستدعى ذلك
ولان التفضيل بمنزلة القيد فالنفى يتوجه اليه ولما نفى
التفضيل بقى اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض

لا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا فى صورة تفضيل
الشيء على نفسه لانه خلاف الاصل وكفى فى انه خلاف الاصل
انه لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل
ولو بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل و يعتبر العارض لضعف
المعارض بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز
عمله وان جعله نفى التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل
فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشيء على نفسه
فيعتبر بعد الزوال لعارض النفى فالحاصل ان اشتراط النفى
لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل واشتراط تفضيل
الشيء على نفسه باعتبارين لكون التفضيل على خلاف
الاصل فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء واشتراط كونه صفة
سببية لتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله فى الظاهر مع انهم
خبر لم يعملوا اسم التفضيل لو رفعوا احسن على انه خبر و
الكحل مبتدأ ولا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع
نكارة المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع
احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبره لفصلوا بينه وبين
معموله وهو منه مع انه امتنع من عمله باجنبى وهو الكحل
اذ المبتدأ اجنبى من الخبر لكونه غير داخل فى خبره وغير معموله
فان قيل كما امتنع المفضل امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز المفضل

بالضرورة كما جوز العمل قيل من ابتلى بشيئين يختار اهونهما وعمله
اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كون اسم التفضيل و
امتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع
فيه اقوى فان قيل فليقدم منه قيل لا يمكن تقديمه للزوم الايلاء
المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا عليه وايلاء المفضل
ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا فى كل ذى جهتين كذا ذكره
الشارح فى بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا على انه اذا كان
المسموع تاخيره واحتجنا الى الكلام مع تاخيره لا ينفع التقديم
فلا يرد ذلك ونقل عن المص انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم
عود الضمير الى المؤخر منه وهو مشكل لان المبتدأ رتبته التقدم
وكفى به فى صحة عود الضمير كما فى نحو فى داره زيد اللهم الا ان
يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى
المتاخر فى نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير
المفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو تقدم
لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد
فان قيل هكذا تاتى فى الاثبات نحو رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال
والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفى لمجيئه
فى الاحاديث وكلام العرباء ولك خير ان تقول بعبارة

اخرى احصر من الاولى بحذف المضاف من مجرور نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد لانه تفضيل
الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظيره في الحديث
ما جاء في حديث ابن مسعود من الصحيحين مما ذكر في مشارق
الانوار من قوله عم ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث
فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين قلت بهذه العبارة
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها فيلزم الفصل
في هذه العبارة الثالثة تقديرا اي ما رايت مثل عين زيد
عينا احسن فيها الكحل منه في عين غيرها وما رايت عينا كعين
زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى الاول كان المفعول
الاول لرايت قوله احسن وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما
وعلى الثاني بالعكس وهذا ان كان رايت من افعال القلوب
اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها
الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اي ما رايت عينا مثل
عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن
ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون
قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد
وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اي ما
رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين مثل قول الشاعر

وهو مررت على وادي السباع ولا ادري الواو اعتراضية مثل
قوله تع واتخذ الله ابرهيم خليلا وادري من افعال القلوب او
بمعنى ابصرت كوادي السباع اسم موضع ومفعول ثان متقدم
او حال متقدمة من قوله واديا او هو مفعول لادري بمعنى لا
ابصر وواديا عطف بيان او بدل او حال موطاة او تمييز
على نحو عندي مثل زيد رجلا وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر
لان الكاف لا يدخل المضمر ولمكان التهويل بالذكر حين يظلم
ظرف لمعنى التشبيه او لقوله ولا ادري اي لا ادري واديا يشبه
وادي السباع وقت ظلامه واديا اقل صفة سببية لواديا
او مفعول ثان ان كان كواد السباع حالا او تمييزا بتفضيح
شان الوادي بالتنكير حتى لا يكون حالا عن النكرة المحضة موخرا
به الباء في به بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي ركب
منهم بغيره فما ظنك بالرجال فركب فاعل اقل اعمل فيه اسم
التفضيل لوجود الشرائط والركب جماعة الركبان وهو ليس
بجمع كما مر اتوه الجملة صفة ركب تائية اي تمكثا وتوقفا
وتلبثا وهي تفعلة من تركيب ايي كجيي يقال تائى اي تلبث
وهو تمييز من فاعل اقل او مفعول له اي اتوه لاجل التائية و
المكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيانا تائية او حال اي اتوه
ذوي تائية او ظرف اي اتوه في زمان التائية والنزول ولخوف

عطف على اقل اى اخوف به ركب منهم بغيره ولو كان اخوف بمعنى
المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير مبنيه الا ما وقى الله
مستثنى مفرغ وما مصدرية حينيه اى اقل به ركب واخوف
فى جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب
وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى الصفه او مستثنى منقطع
اى لكن وقاية الله ثابتة او وقاية الله ساريا اسم فاعل من السرى
وحال من قوله ركبا او مفعول وقى او صفة واديا على المجاز
العقلى من الاسناد الى المكان او صفه مصدر محذوف لاخوف
اى اخوف خوفا ساريا الى الهلاك وح يكون من السراية دون
السرى لما فرغ من بيان الاسم شرع فى بيان الفعل فقال
الفعل ما اى كلمة دل على معنى حاصل فى نفسه اى بدلالتها
او حاصل بنفسه اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج
واحترز به عن الحروف كما مر مقترن باحد الازمنة الثلثة
اى الماضى والحال والاستقبال وضعا فلا يرد على عكسه
نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامد ولا على طرده
نحو هيهات وشتان ولا يرد نحو الماضى والمستقبل اذا اريد
بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران فى معناهما اذ معناهما
اللفظ ولا اقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وقد ذكره
فيما مضى الاستقصاء والمضارع يقصد عليه انه اقترن

باحد الازمنة الثلثه لوجود الواحد فى الاثنين ولانه
مقترن فى كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بعقله الواضع
او بتعدده فقوله مقترن الى اخره احتراز عن الاسم
ومن خواصه اى الفعل وقد عرفت معنى الخاصة فلا نعيدها
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل
الفعل او لتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا فى الفعل والسين
اى سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا غيره من السينات
وقدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين جزء
لسوف وسوف لانهما وضعتا للدلالة على الاستقبال الوضعى
وذا ليس الا فى الفعل والجوازم لان الجزم من خواصه فكذا
المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه ولانها وضعت
لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهى عنه كلا
النهى او لتعليق الشىء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق عطف على دخول تاء
التانيث الساكنة احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بماله فاعل والصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركه الداله على تانيثها وتانيث
فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها فلا جرم اختصت

بالفعل وانما اسكنت للفرق بينهما وبين اللاحقه بالاسم وكان
اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ونحو تاء
فعلت اى ما هو جنس تاء فعلت من الضماير المتحركة البارزة
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل
او فروعه وخطت فرعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن
لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف والخصوص بالتعميم اجدر واليق فهو الماضى ما اى الفعل
دل على زمان حاصل قبل زمانك اى فى زمان حاصل فى
سبق زمانك ولا ضير فى لزوم وقوع الزمان فى الزمان
لمكان العموم والخصوص او الكليه والبعضيه كما يقال
الزمان يوجد فى الازمنه الثلثه ووقت الظهر يوم الجمعه
واضافه زمانك باد فى ملابسة اى زمان انت فيه والخطاب
لغير معين مبنى لان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعنى
الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة
فى الماضى وهو خبر بعد خبر او خبر مبتداء محذوف اى هو مبنى
والجملة مستانفه لبيان حكم الماضى بعد بيان حده على الفتح
لانه عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبارا للنوع مشابهته
له بالاسم فى وقوع كل منهما صفة للنكرة فى مررت برجل ضارب
وضرب اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها او مشابهتها السكون

الذى هو اصل فى البناء مع غير الضمير المرفوع احترازا عن
المنصوب نحو ضربك المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان
آخره ح تحرزا عن توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف ضمير المفعول نحو ضربك
والواو من الضماير الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ
لموافقه الواو والمضارع ما اى فعل اشبه الاسم باحد
حروف نأت اى بملابسة زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها
نأت او ناتى او اتين وانما عدل عن تركيب اتين لان فيه تفريقا
بين حرفى المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبه وهو
خلاف الترتيب اذ الغائب متوسطة والمخاطب منتهى الكلام
بخلاف هذا ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته
للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبى من المقام من كل وجه
بخلاف نات اذ لا خفاء فى بعده عن هذا المقام فى المعنى لانه
من النأى بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام
جدا ولو جمعها بتركيب اينت من الانى لكان اولى ليكون على
الترتيب من كل وجه بتقدم الهمزة التى هى للمتكلم الواحد على
النون التى هى لنوعيه لوقوعه اى المضارع حال كونه
مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد

به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما
لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد
وتخصيصه بالسين او سوف عطف على قوله لوقوعه
اي لتخصيصه بسبب السين باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد
الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني
بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم حال كونه مفردا
نحو افعل لتوافق صدر انا ولان المتكلم مبدا الكلام والالف
من مبدا المخارج والنون له اي للمتكلم حال كونه مقرونا
مع غيره واحدا كان او اثنين او جماعة فان كان معه
واحد كان مثنى وان كان اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل
لانه لما استوفت الحروف الثلث التي هي اولى في باب الزيادة
وهي حروف العلة واخذها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيره
بلا حرف فزادوا له حرفا مما يشبه حرف العلة وهو النون
المشابهة لها في امتداد الصوت ولتوافق اول نحن والتاء
للمخاطب مطلقا اي واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا نحو تفعل تفعلان تفعلون تفعلين لانها فرع الواو
ومخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو
تاء كما في تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات كما في ووجل
وللمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين

ذوي غيبة او تميز نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث
الغائب تعارض فيه اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة تناسب
المتوسطة في المخرج لان الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
المستلزم للفرعية تناسب التاء التي هي فرع الواو فعملنا بالاعتبارين
فاعطينا التاء في الواحد والمثنى والياء في الجمع ولم يعكس
لان التانيث الزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين المتقدمين
اولى والياء للغائب لتوسط مخرج الياء وتوسط الغائب
بين المتكلم والمخاطب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما
واحد المؤنث الغائب ومثناه وهو بالجر صفة الغائب وفيه
ان غير نكرة وان اضيفت الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف
بالنكرة والجواب ان التقدير غائب غيرهما وبالنصب حال
وهو الاولى لموافقة السين وحروف المضارعة الزوائد
المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف
اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان
يخالف اول المضارع لمكان التباين بينهما وهذا من وظائف
التصريف وانما ذكره تضمنا واستطرادا ومفتوحة فيما سواه
اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد
على اربعة احرف ولا يعرب من جنس الفعل وانواعه وهذا
قصر الافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر في الاعراب

الياء

غيره لانه لم يوجد في الغير مقتضي ولا شبه تام يخرجه عن
اصله بخلاف المضارع فانه يعرب لمشابهته الاسم مشابهة
تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى
في العموم والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة
نحو مررت برجل ضارب ويضرب اذا لم يتصل به ظرف لمفهوم
ما سبق من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير المضارع فهم
منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بقيد
عدم اتصاله نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل
به احدهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه
الامر الداخلة هي عليه في نحو اضربن لانه الاصل في لحوق
نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي
لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان
ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضمائر الساكنة
ليس باصل واعرابه اي اعراب المضارع رفع ونصب وجزم
مكان ما امتنع عنه من الجر المختص بالاسم فالصحيح اي الفعل
الذي اخره حرف صحيح احترازا عن نحو يدعو ويرمي ويرضى و
يخشى المجرد صفة عن كل ضمير يضمر بارز ظاهر صفة ضمير
مرفوع صفة اخرى نحو يضرب احترازا عن نحو يضربان ويضربون
وتضربون وتضربين وكذا قوله للتثنية نحو يضربان وتضربان

والجمع سواء كان جمع مذكر او مؤنث نحو يضربون وتضربون
ويضربن وتضربن والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضمة
خبر المبتدأ اي يعرب بالضمة رفعا نحو هو يضرب والفتحة
نحو لن يضرب والسكون جزما نحو لم يضرب مثل يضرب
على حسب العوامل والمضارع المتصل به الجار والمجرور متعلق
بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصوله ذلك الضمير المرفوع
البارز بالنون رفعا نحو يضربان ويضربون وتضربان و
تضربون وتضربين وحذفها اي النون نصبا وجزما نحو
لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي
ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي
وذلك لانها لما امتزجت مع الضمير الساكن توسط اخر الفعل
فامتنع عن الاعراب لفظيا كان او تقديرا والضمير اسم
على حده فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غيره على انه اسم
استحق لاعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب
الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت حرف بعده واعراب الفعل
بذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي هي الاصل
في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشبهها
بها في امتداد الصوت فثبتت في الرفع وسقطت في الجزم
سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان الحركة كذلك وجعل

النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل
النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف
نفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفصل
الجزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء فان كان ضميرا متصلا كان
في كمال الامتزاج فعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان
يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل
هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب
كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءا والمعتل
الآخر بالواو نحو يدعو او اليا نحو يرمي والباء للالصاق
او السببية او الاستعانة بالضمة في الرفع تقديرا لثقل الضمة
على الواو والياء وهو ظرف اي في التقدير او حال اي حال
كون الضمة مقدرة او تميز اي ملتبسا بتقدير الضمة والفتحة
في النصب لفظا لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة
الفتحة والحذف في الجزم لان اجتماع الساكنين محال وتعلق
السكون في الساكن يوجب الاستواء بين التخفيف والتقدير
في الفعل اذا اعراب الفعل ليس الا باعتبار الصورة لا فرق
بين السكون المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنى حتى
يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف نحو مررت بغلامي فنزل
حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة منزلة حذف الحركة

وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان قيل
فليجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما يجعل الف مسلمان
اعرابا ولا على الفاعلية قيل يمكن ثمه اعتبار الاختلاف
بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها
بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكون
اللفظي صورية حاصله قبل العامل وبعد دخول العامل بل
لا يتحقق به معنى ولا يزيد على الصورة شيء الا الاضافة الى
العامل بلا تاثير فافترقا وظهور الاثر في التوابع يتحقق في
المبني ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق
المتبوع والمعتل الآخر بالالف نحو يرضى ويخشى بالضمة
رفعا والفتحة نصبا تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة و
الحذف جزما علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب اي كل ناصب والجازم اي كل جازم والرا
وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كاد ايضا واقع موقع
الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل
في كاد استعمالا وقد يستعمل الاصل المهجور في قوله فابت
الى فهم وما كدت آيبا نحو يقوم زيد فانه واقع موقع
الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان
يبتدا كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان

ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح الاسم ونصب المضارع
بان الملفوظة لشبهها بان الناصبة للاسم فى المصدرية
والصورة ولن قال الفراء اصله لا فابدلت الالف
نونا وقال الخليل لا ان فقصر كايش وعلما فى اى شئ
وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف براسه لا اصل له اذ
لا معنى لمصدرية ما بعده ولامانع مع تقدم معموله عليه
بخلاف ما فى خبر ان والخليل يقولون لا يبعد ان تتغير
الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذ هو وضع
مستانف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال
الى افادة النفى المذكور واذن وهو من العوامل السماعيه وقيل
اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفيه والنون عوض
عن المضاف اليه وكى قيل كى واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما
وهذه الثلثه نصب المضارع ملفوظات لشبهها بان للاستقبال
وبان عطف على بان حال كونها مقدرة بعد حتى نحو سرت
حتى ادخلها ولام كى نحو سرت لادخل البلد ولام الجحود
وهى اللام الجارة الزايدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله
ليعذبهم والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى ان نحو لالزمنك او
تعطينى حقى وذلك لان الثلثه الاول جار فيمتنع دخولها

على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدريه والاخيرة
بمعنى الجار فاخذ حكم الجوار او بمعنى الا فكان فى حكمها فى لزوم
المفرد بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان واقعتان بعد
الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المعهود
بدلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن منك
زيادة فاكرام منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذا فى سائر
الامثلة فان الفاء للتفسير اى مثال ان مثل ازيدا يحسن
الى مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وان التى بعد العلم الغير المأول بالظن وان
اول به يصح وقوع المصدرية ايضا فيجوز علمت ان يخرج زيد
بالنصب بمعنى ظننت هى المخففة خلافا للفراء وابن الانبارى
من المثقلة المناسبة للعلم فى معنى التحقيق لان ان بعد التخفيف
شاكلت ان المصدرية وهى انسب بالعلم وابعد من المصدريه
الدالة على التوقيع فاذا وقعت المصدريه بعدها لم يسبق الذهن
اليها بل الى المخففة فيلزم الالتباس لا سيما فى الموقوف والمقصور
فمنعت واما الظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدر عنه
بعدها عن العلم فتساوى المخففة فى الملايمة فزاحمها فى صحة
الوقوع فيجوز الوجهان واما التى ليس بعد العلم والظن وما

هو بمعناهما نحو الرجاء والطمع والشك والوهم والاعجاز و
غيرها مصدرية لا غير ونحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ
بالوجهين على ان الحسبان ظن غالبا واعلم ان ان بعد التحقيق
تقاصرت عن خطاها فلا تقع مجرور المحل فلا يقال عجبت من ان
سيقوم ولا تقع بعد فعل التحقيق كالعلم وما هو بمعناه من اليقين
والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك او بعد الظن
الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيقوم و
شككت ان سيقوم وليست ان الواقع بعد العلم هذه اي
المصدرية لمنافات بينهما وبين العلم لانها للتوقيع والعلم
يستلزم اليقين واما التي للتحقيق فتقع بعد العلم وبعد ما نزل
منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لكان الشك
والتحقيق متنافيين وفيه ان ذلك يتاتى في المثقلة ايضا
وقد جاء شككت انك خارج ولم نثبت انك ذاهب وليت
انك عائد والحق ان ان مشددة او مخففة لا تدل على ثبوت
الخبر وتحققه بل على تاكيده والمبالغة كما هو واذا كان ان
التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة يجب فصلها عن الفعل
اما بالسين نحو علمت ان سيقوم وعلم ان سيكون منكم
مرضى او سوف نحو قوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي

نحو علمت ان لم تقم وان لا يقوم وقد شذ علمت ان تخرج بالرفع
بلا عوض كما نقل عن المبرد وان التي بعد الظن فيها الوجهان
الجملة خبر المبتدأ والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط لكونها
موصولا بفعل والوجهان فاعل الظرف او مبتدأ مقدم الخبر
لان الظن باعتبار دلالته على التحقق وباعتبار عدم اليقين
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما بعده فيجري في ان التي
بعده كلا الوجهين واما التي بعد غيرهما فمصدرية لا مخففة
نحو رجوت ان يفعل وخشيت الا يفعل ومثال لن مثل لن
ابرح ومعناها نفي المستقبل لان نفي الحال نفيا مؤكدا لا مؤبدا
كما قال بعضهم والا لكان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن
ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقضا ففي اطلاقه نظر و
قوله معناها جملة مستانفة ومثال اذن مبتدأ وقوله
مثل اذن يدخل الجنة خبر اي ومثال اذن مثل هذا القول
وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد
والجملة معترضة لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم
يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن او نصب
حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا
ويكون قوله ح مثل اذن يدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اي
مثاله كذلك لكن الوجه الاول اوفق حيث قال فان مثل كذا

ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اى ان لم يكن بعدها من تمام ما قبلها فلا
ما اذا اعتمد بكونه خبر اله نحو اذن اكرمك وقد نصبه ح او
جزاء الشرط السابق نحو ان تاتنى اذن اكرمك او جوابا
للقسم السابق نحو والله اذن لا فعلن ولا نقع المضارع بعد
اذن معتمدا على ما قبلها فى غير هذا الموضع بالاستقراء فانه
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا نصب لانها لضعفها لا يقدر
ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما والتعليل
بلزوم توارد العاملين لا تاتى فى الخبر وجواب القسم على
انه لا خبر فيه لامكان العمل بالاعتبارين وكان شرط اخر
لعمل اذن الفعل مستقبلا لا حالا بخلاف نحو اذن اظنك
كاذبا لانه انما عمل لمشابهته ان فى الاستقبال واذا فات
الشبه فات العمل مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل
الجنة مثل بمثالين لا يحتمل الا الاستقبال واذا وقعت اذن
بعد الواو نحو قوله تع واذن لا يلبثون خلفك بالرفع وقرى
فى غير السبعة بالنصب ايضا والفاء نحو قولك فى جواب من
قال انا اتيك فاذن اكرمك فالوجهان جائزان مبتدا محذوف
الخبر والجمله جزاء الشرط النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف فالرفع باعتبار الاعتماد بالعطف

وان ضعف ومثال كى مثل اسلمت كى ادخل الجنه ومعناها
السببيه اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببيه الاسلام لدخول
الجنه فى المثال المذكور والجملة مستانفة وحتى اذا كان
الفعل بعدها مستقبلا لا حالا نحو مرض حتى لا يرجونه وقوله
اذا خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا كان كذا والجمله معترضه
بين المبتدأ والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اى وحكم حتى حاصل
وقت كون ما بعدها كذا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا
بالنظر الى زمان التكلم او لا بمعنى كى اى للغرض والسببيه و
هو خبر مبتدأ محذوف اى وهو بمعنى كى والجمله معترضه او
بمعنى الى اى للغاية وفى جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدره
لا داخلة فى معناها نحو خبر قوله حتى او خبر مبتدأ محذوف
اسلمت حتى اى كى ادخل الجنه ودخول الجنه مستقبل بالنظر
الى الاسلام وزمان التكلم ايضا وكنت ونحو اتيان كنت
هنا نظر سرت حتى ادخل البلد ودخول البلد بالنظر الى ما
قبله وهو السير مستقبل وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان
يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى اى الى ان تغيب الشمس
فان الفاء للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد المذكور او
نتيجه للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا اردت الحال اى
زمانها حقيقيا اى محققه زمان التكلم او حكاية اى محكية

بان يحكى حالا ماضيا بحيث كانك تتكلم فى تلك الحال او يجعل
تلك الحال موجودة وقت التكلم كانت حتى حرف ابتدا ولا جارة
ولا عاطفة اى ما بعدها كلام مستانف لا تتعلق من حيث
الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطيه مستانفه نحو
حتى اذا جاء امرنا الاية ولا نعنى بذلك ان تقدر بعدها
مبتدا حيث لا يطرد فى نحو زلزلوا حتى يقول الرسول فيرفع
المضارع لعدم الناصب والجازم ويجب تح السببيه
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها لتقييد الربط والاتصال
المعنوى وان فات الاتصال اللفظى نحو مرض فلان حتى لا
يرجونه بيان حالة فى صيرورته بحيث لا يرجونه حيا والمرض
سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون ومن ثمه
اى ومن اجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لا جار
امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة اى وقت تحقق
الناقصة بحذف مضا فين حيث يكون كان بلا خبر وفى اسرت
حتى تدخلها اى كى تدخلها لانه لو رفع لكان الدخول حالا مقطوعا
به والسير المستفهم منه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون
السبب مقطوعا به مع الشك فى السبب وجاز فى التامة اى
وقت تحقق التامة تركيب كان اى وجد سيرى حتى ادخلها
الان حيث لا تحتاج الى الخبر فلا يضره كون حتى ابتدائيه وكون

بالرفع

ما بعدها مستانفه وجاز ايهم اى الرجال او وكذا ايهم بحذف
الفعل او بحذف الخبر وليس بعطف على قوله كان سيرى حتى
ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه
سار حتى يدخلها الان لان الدخول سبب السير وكلاهما
مقطوعان وانما الشك فى الفاعل ونظير لام كى مثل تركيب
اسلمت لادخل اى لان ادخل الجنه فان قال المص معناها
معنى كى فلذلك سميت لام كى ثم هى جارة كحتى فلذلك اضمر بعدها
ان قيل اللام فى امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد
ليطهركم ويريد الله ليبين لكم زايدة اضمر بعدها ان كذا
فى الشرح وصرح بذلك فى الكشاف ايضا ولم يذكر المص
فى الحروف التى تضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام
لام كى ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله
ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويريد الوضوء والغسل
ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله بذلك
اى ذكر ما ذكر ليبين لكم فلعل المص اختار هذا والاولى ان
يقال انها ملحقة بلام كى فى كونها داخلة على المراد والغرض
فاكتفى بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقة بحيث

يتناول لام كى ولام جحد واللام الزايدة وهو الاصوب و
مثال لام الجحود والجحد الانكار سميت بذلك لاستعمالها فى
مقام الانكار لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف اى وهى لام تاكيد
والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل
وما كان خبر مبتدأ محذوف بعد النفى ومن متعلق بر قوله
لكان من حيث الاستعمال لفظا كما فى المتن او معنى نحو لم يكن
ليفعل وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه
الخطه اى مناسب لها لانقابلها وفيه انه لو كانت كذلك لما
احتصت بخبر كان المنفى مثل وما كان الله ليعذبهم فان قيل
صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل على حذف
مضاف من الاسم اى وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر
اى وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل مصدر باسم الفاعل
اى وما كان الله معذبهم او يقال الحمل بصورة الفعل كذا
فى بعض الشروح وفيه نظر والفاء التى يضمر ان بعدها
ملتبس بشرطين احدهما السببيه اى كون ما بعدها سببا لما
قبلها لان العدول من الرفع الى النصب للتعريض على السببيه
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم نقصد السببيه
لا تحتاج الدلالة عليها والجملة صفة شرطين او مستانفة
والثانى اى ثانى الشرطين ان يكون قبلها احد الاشياء الستة

امر نحو زرنى فاكرمك او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك او
استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا
فتحدثنا او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه او عرض بسكون
الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا النبعد بتقديم الاشياء عن
توهم كون ما بعدها بالجملة مستانفة معطوفة على الجملة السابقة
وانما ترك ذكر التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجى
نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة
النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى بذنبى
فاهلك لان الاول مندرج فى النفى على معنى والثانى اريد
به التمنى وان كان على صيغة الترجى والثالث مندرج
فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض
على لفظ الاستفهام مولد منه فما له ذكره على حدة قيل
معناه عرض المحبة كذا افادنى الاستاذ العلامة زاير الحرمين
المشرفين جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب المفصل وهذا
المعنى معنى مقصود لنفسه من شانه ان يتاتى بجعل كلام خبرا
او انشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر للدلالة
منه كذا فى شرح المفتاح فاعتبر لفظا قسما على حدة باعتبار المعنى

وان كان مندرجا فى الاستفهام اندراجا لفظيا اتفاقيا
غير متعلق باختصاص معنوى بخلاف التخصيص لاستلزامه
نفى الفعل فندرج صيغ الطلب من الامر والنهى واما نحو قوله
سأترك منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم
احد الاشياء الستة فمحمول على الضرورة فى الشعر والواو
التى تضمر بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ
محذوف اى هما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى مثل
احد الامور الستة وفيه اللهم الا ان يقال المثل مقحم اى يكون
قبلها احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء
فكون احد الاشياء وذلك لانهم لما قصدوا فيها الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى
واشترطوا تقدم الاحد الامور الستة ليبعد بتقدمها شيئا
عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما فى الفاء فقد يرد فى
فاء زرنى اى ليجمع الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اى لا تجمع بينهما واتاكل السمك وتشرب اللبن اى اتجمع
بينهما ولا تاتنى وتحدث اى لا تجمع بين الاتيان والتحديث
وليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا وتصيب خيرا اى الا تجمع
بينهما واو التى يضمر ان بعدها ملتبسة بشرط افادة
الى ان او الا ان نحو لالزمنك او تعطينى حقى والاضافة

بمعنى اللام وفى ادخال ان فى معنى ان تسامح لانها مقدرة
بعدها لا داخلة فى معناها والعاطفة اى حكم العاطفة
فى باب اضمار ان بعدها حاصل اذا كان المعطوف عليه
اسما اى وقت كون المعطوف اسما نحو قوله سأطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا نصب
تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو
قوله بعد الدار فان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق
كان ذكره فى التفصيل لما لم يذكر فى الاجمال السابق وان
اريد العاطفة من الحروف المذكورة اى حتى والفاء و
الواو وان كان تفصيلا لحكم ما ذكر لا بيان لقسم اخر
لم يذكره من قبل الى ثمه يتناول ثم فى الحروف نحو اعجبنى ضرب
زيد ثم تشتم فان التنصيص فى الرواية دال على هذه الحكم
فى غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت ويجوز اظهار ان مع
لام كى نحو جئت لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام
الزائدة نحو اردت لان تقوم والعاطفة اى بعد
العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لانها تدخل
على الاسماء الصريحة نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد
وغضبه وردف لكم فيصح ان يدخل على الفعل مع ان
بخلاف حتى بمعنى كى لانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل

عليه ماهو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها
بخبر كان المنفى اذا كان فعلا واما الفاء والواو واو
فلانهما لما اقتضت نصب المضارع الذى بعدها للتنصيص
معنى السببية والجمعية ولا انتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اظهار ان مع لا فى
اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب تحرزا عن اجتماع اللامين
ويجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد
ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج
عن حقيقته اثر فيه وعمل غالبا لشهادة الاستقراء و
بمعنى الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر فى الاختصاص و
انما لم تعمل حرف التعريف وحرف الاستفهام لجريانهما
مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة
عن حقيقته ولام الامر ولا التى فى النهى انما جزم لام
الامر ولا فى النهى لانهما اشبهتا ان الشرطية فى نقل
المضارع واخراجه عن اصله حيث نقل المضارع من
الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء وكلم
المجازاة اى كلمات الشرط الداله على كون الجملة الثانية
جزاء للجملة الاولى ومسببة لها فالكلم جمع كلمة او
اسم جنس كما عرفت وهى ان نحو ان يكرمنى اكرمك وانما عمل

ان للاختصاص كما ذكرنا فى لم ولما وعمل غيرها لتضمنها
اياها ومهما نحو مهما تاتنى آتك واذما نحو اذما تاتنى
اكرمك وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب
اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومن نحو من تاتنى اكرمه
وبن يمر دامره وما نحو ما تصنع اصنع واى نحو ايا ما تدعو
فله الاسماء الحسنى وانى نحو انى تذهب اذهب واما الجزم
مع كيفما واذ فشاذ اى فهو شاذ ولم يجئ فى كلامهم على
وجه الاطراد وتجزم المضارع بان حال كونها مقدرة ه
ستعرف من بعد فلم الفاء للتفسير تقلب المضارع اضافة
المصدر الى المفعول ماضيا مفعول ثان وتنفيه اى
المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها اى مثل لم فى قلب
المضارع ماضيا منفيا وفيها معنى التوقع اى ينفى بها
فعل مترقب متوقع اى منتظر فى الاستقبال وتختص لما
دون لم بالاستغراق اى باستغراق ازمنة الماضى منفيا
ممتدا من وقت الانتفاء الى وقت حال التكلم نحو لما يركب
الامير وجواز اى تختص بجواز حذف الفعل نحو فارقت
المدينة ولما اى ولما ادخلها ولام الامر اللام المطلوب
صيغة سببية للام بها اى باستعانتها او بواسطتها
الفعل مفعول ما لم يسم فاعله ولا النهى لا المطلوب

بها الترك وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء تدخل
اى كلم المجازات على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية
الفعل الثانى اى كون الفعل الاول سببا وكون الفعل
الثانى مسببا وقيل للملازمة بينهما فلا يرد وما بكم من نعمة
فمن الله ويسميان اى يسميان الفعلان بعد كلم المجازاة
والجملة عطف على يدخل والضمير العائد الى المبتدأ محذوف
اى يسميان عند دخولها او معترضة لبيان الاصطلاح
شرطا اى يسمى الفعل الاول شرطا من حيث انه مشروط
لتحقق الثانى و الفعل الثانى جزاء من حيث انه يبتنى
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر
فان كانا اى الفعلين مضارعين نحو ان تزرنى ازرك
او كان الفعل الاول مضارعا والثانى ماضيا فخبر
كان محذوف نحو فانى وقيا ربها لعهب والاول عطف
على المضمر المرفوع المتصل وهو خبر كان بلا تاكيد لمكان
الفصل فالجزم اى فجزم المضارع متعين لدخول الجازم
وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه
معربا اذ كان الاول مضارعا واما الماضى مبنى فلا يظهر
فيه اثر العامل نحو ان تزرنى زرتك وهو اضعف الوجوه
فى الشرطيه لانه فى الصورة سببيه المستقبل للماضى

على ان تاثير الحرف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
التاثير فى القريب بعيد كذا فى الشروح وفيه نظر وان
كان الفعل الثانى مضارعا دون الاول فالوجهان
جايزان او ففيه الوجهان نحو اتانى زيدا تدر او اتيته فالجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
بحيلولة الماضى والفعل بغير معمول واذا كان الجزاء شرع فى
تفصيل مواضع دخول الفاء وعدم دخولها ماضيا واقعا
بغير قد فى الاثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحوما
ولا فى النهى حيث تجب الفاء التى ح نحو ان احسنت اليوم فقد احسنت
اليك امس وان تزرنى فما اهنتك وان اتيتنى فلا اضربك
ولا اشتمك وبترك ذكر ما ولا هنا بغير الحكم ولو اريد الماضى
المثبت لاستغنى عن هذا القيد لكنه ينافيه قوله او معنى لان
ذلك فى المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضى المنفى اللهم الا
ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجى فيكون بمعنى الماضى المثبت
معنى لفظا تفصيل الماضى نحو ان خرجت او معنى نحو ان
خرجت لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فى المعنى
حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء
اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف
او لن و قد وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة

طلبيه وانشائيه بخلاف الجزاء حيث يصح فيه ذلك وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا نحو ان لم يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فلينتقم الله منه او منفيا بلا نحو وان تدعوهم لا
يسمعوا دعاءكم ومن يومن بايات ربه فلا يخاف بخسا ولا
رهقا واحترز بقوله منفيا بلا عن النفي بلم فانه مندرج فيما
سبق لكونه ماضيا معنى وفي اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء
في المضارع مصدرا بالسين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع
بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه
فالوجهان جايزان او ففيه وجهان الاتيان بالفاء وتركه
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغير معناها كما يؤثر في الماضي
فيؤتي بالفاء واثرت في تغير المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا والا
اي وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من
الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا
بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما
او لا او مضارعا مع السين او سوف او منفيا بلن او جملة
اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجب لان الاداة
لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعل بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث
لم يجزمه فلزمت الفاء للدلالة على التعلق بينهما وقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها محمول على ضرورة الشعر
وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكرها واما قوله تعالى
فاذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون فهاذا
فيه نظير ظرفيه الشرطية ويجيء اذا التي للمفاجاءة مع الجملة
الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء وفي محلها نحو قوله تع
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكون
اذا المفاجاءة للتعقيب كالفاء ولان اذا لا يدل على المفاجاءة
الا وهي مبنى على حدوث امر بعد امر عادة فاشبه الجزاء وهذا
فارق الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان مقدره بعد
الاشياء الخمسة الامر نحو زرني اكرمك لان المعنى ان تزرني
اكرمك وبعد بعض مواضع النهي فيما اذا كان السبب له
ترك الفعل نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف لا تدن
من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان سبب الاكل الدنو لا ترك
الدنو والنفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه يجوزه
وكذا الحال في نحو لا تشتمني يكن خيرا لك لان المعنى ان لم
تشتمني يكن خيرا لك ولا يجوز ولا تشتمني اشتمك لعدم استقامة
المعنى على تقدير النفي في الثاني والاستفهام نحو هل عندكم
ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو
ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض

نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصب خيرا
ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقا لانه خبر يدل على وقوع
الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد
فتنافيا فان اذا قصد السببية اي قصد كون ذلك الامر والحدث
سببا لمضمون هذا الفعل فتاتي معنى الشرط مثل اسلم تدخل
الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة فهو جواب الامر بغير الفاء و
لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا
تكفر تدخل النار لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيا
فسد المعنى لان ترك الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه
الكفر وان قدر الشرط مثبتا كان تقدير الشيء لا يدل عليه
اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه اجاز
تقدير الاثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد
لو ساعده نقل لان دليل الامتناع التقدير اي تقدير الكلام
ان لا تكفر بتقدير النفي على وفق لفظ النهي ولا خفاء في فساد
المعنى على ذلك كما عرفت الامر صيغة يطلب صفة سببية
للصيغة بها اي بتلك الصيغة الباء للاستعانة الفعل من الفاعل
احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج
نحو لتضرب انت على صيغة المجهول المخاطب احترازا عن امر
الغايب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف

المضارعة وان دخلهما جازم كلم يضرب بحذف حرف صفة
اخرى لصيغة اي صيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة من
المضارع المخاطب ولا يرد نحو فلتفرحوا لشذوذه وقوله بحذف
الخ قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن مثل
صه ومه وحكم اخره اي آخر بناء الامر حكم المجزوم اي مثل
حكم اخر المجزوم او حكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحذف حرف العلة اي هو موقوف اي مبني على السكون
عند البصرية وعند الكوفيين هو معرب مجزوم حقيقة فان كان
بعده اي ما بعد الحرف ساكنا وليس عطف على الشرط او حال
برباعي اي بذي اربعة احرف احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل
مضمومة صفة همزة ان كان بعده ضمة للموافقة ومكسورة ه
صفة اخرى فيما سواه اي في لفظ سوى ما كان بعد الحذف فيه
ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة
بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وقفا
مثل ذكر النظاير على وجه اللف والنشر اقتل مثال ما كان فيه
بعد الحذف ضمة اضرب معطوف بحذف العاطف مثال لما كان
فيه بعد الحذف كسرة اعلم مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة
وان كان الفعل رباعيا اي ذا اربعة احرف نحو يكرم فمفتوحة
اي همزة الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لانها همزة باب

الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم يسم فاعله اى الفعل الذى
لم يسم فاعله واضافة الفعل اليه بيانيه من اضافة العام
الى الخاص او فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله فالاضافة بادنى
ملابسة وهذا تقسيم اخر للفعل الى المعروف والمجهول وقوله
ما لم يسم يصلح بالم يسم فاعله هو ضمير فصل ان كان ما موصوله
ومبتدا الافصل ان كان ما موصوفة لتكادتها ما اى فعل خبر
هو او خبر قوله فعل ما لم يسم فاعله واذا كان خبر هو فقوله ما
لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله
وقوله كذا جمله مستانفه حذف فاعله بعد بنائه للمفعول فلا
يرد عليه نحو ضربني وضربت زيدا على قول الكشاف ونحو اسمع
بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر
لانه لا تغير صيغة ولا يكون مبنيه للمفعول فان كان بيان
تغير الصيغه وهذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا ماضيا
ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودحرج
وتدحرج عندك وانما غيرت الصيغه دفعا للبس واختير التغيير
للفرع واختير هذا النوع من التغيرات لان معناه غريب فيحتاد
له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروجه من الضمة الى الكسرة
و وزن الفعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل

فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة وبضم الثالث لئلا
يلتبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف نحو افتعل
وانفعل مع همزة الوصل اى فيما فيه همزة الوصل نحو افتعل
واستفعل وبضم الثاني حال كونه مقرونا مع التاء الزائدة
في اوله نحو تكلم وتعامل وتدحرج لئلا يلتبس بالمضارع من
التفعيل والمفاعلة والفعللة وقفا خوف اللبس اى لبسه
بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل العين
فقط بخلاف طوى وروى من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع الاعلالين فيروى ويطوى الافصح فيه قيل وبيع
اصلهما قول وبيع فاعل بنقل الكسرة من العين استثقالا و
ابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء
الاشمام وهو ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء
نحو الواو وهذا مراد القراء والنحاة في هذا المقام بالاشمام
وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا
وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف قال المص
الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذى اختير لغرض فلم يجئ
الاشمام في بيض لانهم قصروا باتيان هذا الوزن غرضا لاتيان
الابر فارادوا بمجئ الاصل عند تغيره ولا كذلك في بيض والواو
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها

مفعول له ليضم

وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب قيل وبيع فى الوجوه الثلثة
المذكورة او فيما ذكر من القلب والاشمام باب اختير وانقيد اى
الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال لكان
المشاركة فى العلة دون المعتل العين من باب الاستفعال وباب
الافعال نحو استخير اصله استخور واقيم اصله اقوم حيث
لم يجئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الاشمام والضم بسكون ما
قبل حرف العلة فيهما اصلا وان كان الفعل مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارع حملا على الماضى وفتح ما قبل اخره لخفة
الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويدحرج
ومعتل العين يقلب فيه العين حال كونه الفاء او خبر يقلب جملة
بمعنى يصير نحو يقال ويغاث ويستعات وذلك لما عرف من قواعد
التصريف ان كل موضع يفتح الواو والياء ويسكن فاء الفعل
نقلت الحركة الى الساكن وابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا
على الوجوب اذا عرت عن الموانع المتعدى وغير المتعدى تقسيم آخر
للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه مبتدأ محذوف الخبر او
خبر محذوف المبتدأ اى من افعال المتعدى وغيره وهذا بيان
المتعدى وغيره فالمتعدى الفاء للتفسير ما يتوقف فهمه فلا يرد
الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو طاب زيد نفسا لان المتوقف ثمه
نسبة لا فهمه ولا يرد ايضا توقف الفعل على الظرف لانه مما يتوقف

عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف
عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل ما يتوقف وجوده
ولا يرد ايضا الافعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر لانا نقول
المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة وفيه ان مفعول علمت
ايضا عمدة وفيه انهما فضلتان لجواز تركهما معا بخلاف خبر الافعال
الناقصة او يقال لم يقصد غيرها فهمها بل ذكرت هى لتقييد الخبر
والمقصود اسناد الخبر لا هو اسنادنا وانما هى بمنزلة الظروف
والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم فى الزمان الماضى وصار
غنيا معناه زيد غنى الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس وهى
ليست بما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق
على مفهومها بها على متعلق خاص اى لا يتم معناه بدون متعلق
كضرب فان الضرب لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدى
بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض
لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه فهما
متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعلق
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون متعديا بالعارض
وغير المتعدى ملتبس بخلافه اى المتعدى او بخلاف فيما يتوقف
فهمه على متعلق كقعد والمتعدى يكون متعديا الى واحد كضرب
ومتعديا الى اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدقا عليه كاعطى

نحو اعطيت زيدا درهما وعلم ثانيهما الاول فيما صدقا عليه
نحو علمت زيدا فاضلا ومتعديا الى ثلثه اى الى ثلثة مفاعيل
كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو علمت
اورايت اوانبات اونبات اواخبرت اوخبرت او حدثت
زيدا عمروا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال الى آخر افعال
القلوب وهذه الافعال مفعولها الاول كمفعول اعطيت فى
الاحكام وانما نقع اعطيت مضافا اليه لانه بتاويل ومفعولها
الثانى والثالث كمفعولى علمت فى الاحكام افعال القلوب
ويسمى افعال الشك واليقين ظننت وحسبت وخلت وزعمت
قدم افعال الشك على افعال اليقين لغلبة الشك وتقدمه وجودا
وعلمت ورايت ووجدت وانحصار افعال القلوب فى السبعة
اصطلاحى لا استقرائى تدخل هذه الافعال الجملة مستانفة
اوخبر افعال القلوب على تقدير ان يكون ظننت بدلا على الجملة
الاسمية لبيان ما اى شك او يقين هى اى تلك صادرة او ناشية
عنه اولبيان اعتقاد تلك الجملة ناشيه عنه من علم او ظن
اوحسبان اونحو ذلك كذا فى الشروح وفى بعض النسخ عنده
اى لبيان صفه هى عند الموصوف من علم او ظن فنصب الجزئين
اى جزئى الجملة الاسمية على انهما مفعولان لها ومن خصايصها
اى افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اى احد المفعولين فيها

يحذف الضمير او يقال معنى قوله احدهما احد مفعوليها فلا حاجة
الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما فانه جايز نحو من يسمع
يخل وقوله تع وظننتم ظن السوء ذكر الاخر اى من خصايصها
ذكر المفعول الاخر وقد ذكر احد مفعوليها لانه لو اقتصر على الثانى
يلزم ذكر الشيء بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على
الاول لزم ذكر التوطئة وترك المقصود لان كلا المفعولين
بمعنى مفعول واحد اذا علمت زيدا فاضلا بمعنى علمت فضل زيد
وكان ذكر احدهما وترك الاخر بمنزلة ذكر البعض من مفعول
واحد وترك البعض الاخر وقوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما
اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا
بحذف المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قليل بخلاف
باب اعطيت اى هذا الملتبس لمخالفة باب اعطيت لان مفعوليه
ليسا بمستقلين كلاهما لعدم صحة الحمل فانه يجوز فيه ان يقول
اعطيت زيدا وتسكت واعطيت درهما وتسكت ومنها
اى من خصايصها انها اى افعال القلوب يجوز فيها الالغاء
اى اهمال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت او تاخرت اى وقت
توسط افعال القلوب بين مفعوليها او تاخرها عنهما لاستقلال
علة جواز الالغاء او الغاء الجزئين كلاما حاله او تميز فيستغنيان
عن التاثير عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او من احدهما

لكان استقلالهما كلاما ويمكن ان يوثر فيهما العامل لقوة ذاتا
فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اي وهذا ملتبس بمخالفة باب
اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنهما لان
مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الجملة مثل زيد علمت قايم ولفصل
ح بمعنى المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قايم في علمي وهذا مثال التوسط
ومثال التاخر زيد قايم علمت ومنها اي ومن خصايصها اي
افعال القلوب انها تعليق وجوبا اي يهمل عن العمل لفظا ويعمل
معنى بدليل صحة العطف عليهما بالنصب وهو ماخود من تعليق
المرءة وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج
ولا فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها
كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغات
فيكون كالمعلقة ويونس لم يجعل التعليق من خصايصها بل
جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقلت ايهم
في البيت قبل حرف الاستفهام اي اذا دخل ادات الاستفهام
ولو متضمنه او حرف النفي او لام الابتداء على معمولها او ما اضيف
اليه معمولها نحو علمت ازيد قايم وقوله تعالى ولنعلم اي الحزبين
احصى وعلمت اي الرجلين قايم واعلم ان التعليق بالهمزة على
اتفاق وبالهمزة مختلف فيه واما نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة ويسئلونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل تبعده

القول اي سل بني اسرائيل قائلا ويسئلونك قائلين او بتاويل
المفرد ونحو سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال فهي في محل
النصب على انها معمول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ماولة
بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد تقع مثل هذه الجملة
بدلا نحو شككت في زيد اهو كريم اي في كرمه وقبل حرف
النفي الداخل على معمولها واللام الداخلة عليه نحو علمت ما زيد
منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثاني
فلا يجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه
عن المفعولين وهو ليس بقوي وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان
هذه الثلثة تبقى في صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة والفعل اوجب تغييرها الى نصب الجزئين وجب التوفق
باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى مثل علمت ازيد عندك ام
عمرو وذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس مثال اخويه ومنها
اي من خصايص افعال القلوب انها اي افعال القلوب يجوز مبتد
مقدم الخبر ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين بشيء
واحد اي ضميرين هما عبارتان عن شيء واحد لان مفعوله الاول
عين مفعول حقيقة بل هي توطئة فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول
بخلاف غيرها من الافعال مثل علمتني منطلقا وقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا ويلحق بها عدمتني وفقدتني ولا يجوز ضربتني ولا شتمني

بل ضربت نفسي وشتمت نفسي ولبعضها اي لبعض هذه الافعال
معنى اخر غير المعنى الذي تتعدى به الى مفعولين تتعدى به اي
بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط مع بقائهما من افعال
القلوب ولو لم يقيد بذلك ليورد عليه زعمت بمعنى قلت فان
قلت ورايت اذا كان من رؤية العين فهو بمعنى ابصرت فليس من
افعال القلوب فالجواب انها وان كانت بمعنى الايصال فمعناه
ايضا العلم بالحاسة فلم يخرج من معنى العلم فظننت بمعنى اتهمت
وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال القلوب استعمالي
لا عقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى احسبت وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب اي استغراق الشعر وخلت بمعنى صرت
ذا خال اي خلاء وزعمت بمعنى كفلت وعلى هذه المعاني لا تقتضي
الا مفعولا واحدا الافعال الناقصة تقسيم اخر للفعل باعتبار
التام والناقص ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم
ان ما سواها تامة ما اي فعل وهو الجنس لتقرير الفاعل اي
لتثبيته اضافة المصدر الى المفعول على صفة وتلك الصفة
هي الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها من الافعال والظروف
مستقرا وملغى وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد
ما يرادف صار نحو آل ورجع ومال وحال واستحال وتحول
وانقلب سماعا دون انقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال

صار وراد فانها تامة على الاصل واصبح واضحى وامسى وظل
وبات وآض اي رجع وعاد اي صار وغدا اي كان في الغداة
وهي ما قبل الزوال وراح اي كان في الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل ولو كان بمعنى رجع في الغداة ورجع في الرواح او
دخل في الغداة او دخل في الرواح كانا تامتين وما زال وما
انفك
وما فتئ وما برح اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى انفصل
لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما بمعنى كان زيد
عالما دائما وكذا اخواته فتنصب نصب كان وما دام وليس ولم
يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما
كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما يقال تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد للتقليل جاء تركيب
ما جاءت حاجتك على ان ما استفهامية وجاءت ناقصة
وضمير اسمها وحاجتك خبرها وانث ضميرها باعتبار الخبر
كما في من كانت امك في اول ما قاله الخوارج قالوه لابن عباس رض
حين جاءهم رسولا من علي رض وقول الاعرابي ارهف شفرته
حتى قعدت الشفرة كانها حربة قال الاندلسي لا يتجاوز بهما اعني
جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه وطرد بعضهم

قال المص والاولى طرد جاء بمعنى جاء البر الفقير ولا معنى
الجملة حالا حيث لا تفيد انه جاء في هذه الحالة ولا يطرد قعد
فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعدت كانه كاتب لكونه مثل قعدت
كانها حربة تدخل الافعال والجملة مستانفه على الجملة الا سمية
لا عطاء الخبر اى خبرها حكم معناها مفعول ثان للاعطاء
اى من هذه الافعال من مضى وانتقال ودوام وتوقيت ونفى
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتسميه المرفوع بها
اسما اولى من تسمية فاعلا وتنصب الجزء الثانى لتشبيهه بالمفعول به
فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما اى رفعا ونصبا مثل
رفع هذا الكلام ونصبه اوهو مثل كذا فكان اى كلمة كان او
لفظه يكون ناقصة كاينه لثبوت خبرها وتحققه حال كونه
ماضيا دائما نحو كان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى صار نحو وكان من الكافرين اى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها اى فى كان ضمير الشان
نحو كان زيد قائم اى الشان ويكون تامه اى يتم بالفاعل ولا
يحتاج الى الخبر بمعنى ثبت نحو قوله تع ان كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة اى وان وجد او ثبت ذو عسرة وزائدة نحو قوله سراة
بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تع لمن كان له قلب
متوجه الى الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفه الى صفة

نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنى واصبح نحو اصبح
زيد صائما وامسى نحو امسى عمرو مسرورا واضحى نحو اضحى بكر
حزينا لاقتران الظرفية مضمون الجملة الواقعة باوقاتها
اى الاوقات التى يدخل عليها هذه الافعال من الصباح والمساء
والضحى فاضافة الاوقات اليها لادنى ملابسة وبمعنى صار نحو
اصبح زيد غنيا اى صار ويكون وهو عطف على الجملة الظرفيه
السابقه هذه الثلثه تامة بمعنى الدخول فى الاوقات وظل
نحو ظل زيد مسرورا وظل وجهه مسودا وبات نحو بات زيد
عروسا ويبيتون لربهم سجدا وقياما لاقتران مضمون الجملة
الواقعه بعدهما بوقتيهما اى بوقتى هذين الفعلين من النهار و
الليل والاضافة لادنى ملابسة متعلق بالاقتران وانما فصلهما
عن الثلثه السابقه لمكان الاقتران فى قلة مجيئهما تامتين
بخلاف تلك الثلثه ولهذا لم يذكر مجيئهما تامتين نحو ظلت الحكان
كذا او بت مبيتا طيبا وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد
فقيرا اى صار وهو عطف على الظرفيه السابقة ومازال وما برح
ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها اى دوام خبر هذه الافعال
لفاعلها مذ قبله طرف الاستمرار ويلزمها اى هذه الافعال
النفى ان كان ماضيا فيما اولا وان كان مضارعا فبلم اولا او ما
ومادام مامصدريه وفيما سواه من اخواته نافيه والمضاف

الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد مثلا لتوقيت
امر لان المصدر قد يجعل ماضيا بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
وفي تانيث ضميرها دام نظر فان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة
ولا بتاويل اللفظ لان ما كلمة على حدة ولذا ذكر ضمير احتاج
وضميره لانه ظرفا اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز
ومن اي ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج لفظ ما دام الى كلام لانه ظرف بدل من قوله ثم او بيان
الظرفيه علة الاحتياج الى الكلام وكون ما دام للتوقيت علة
لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء في عليته فلا يرد ما اورده من
تعليق العلتين لفعل واحد وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي
في زمان الحال نحو ليس زيد قائما اي قيامه منتف الان وقيل
لنفي مضمون الجمله زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره
اي سواء كان نفيه حالا او غيره ويجوز تقديم اخبارها اي
الافعال الناقصة كلها اي كل الافعال الناقصة او كل الاخبار
تاكيد الاخبار او بدل تاكيد الضمير المضاف اليه على اسمائها
كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ محلها في التقديم اوسع حيث تقدم
معرفة ظاهرة الاعراب بخلاف المبتدأ لمكان اللبس كما عرفت وهي
اي الافعال الناقصة او اخبارها وفيه ان قوله وهو من كان
الى راح يا باه وفيه يمكن اصلاحه بحذف مضاف فليتامل

في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على الافعال الناقصة
على ثلثة اقسام قسم مجرور بدلا او مرفوع خبر مبتدأ محذوف
يجوز تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وفيه وفيه
وهو اي هذا القسم من كان بالغا او واصلا الى راح لكون
العامل فعلا يصلح تقديم معموله عليه ولا مانع يمنعه وفي الى
هنا نظر لانه ان كانت امتدادية يلزم خروج راح وكونها اسقاطية
لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وجعلها بمعنى مع
يا باه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية والقول بزيادة من
ينافيه الاثبات وجعلها بمعنى حتى يا باه عدم كون راح مما ينتهي
به الافعال الناقصه او عنده والجواب ان ما بعد الى هنا داخل
فيما قبله بالدليل وهو الحصر وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه
او تقديمه على الافعال الناقصة وهو ما اي فعل في اوله
نافيه كانت او مصدرية لتحقق المانع لان كليهما يمنع تقديم ما في
حيزها عليهما خلافا اي يخالف هذا القول خلافا لابن كيسان
في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمثبت فما زال
زيد عالما في معنى كان زيد عالما دائما وفيه ان صورة ما يستحق
الصدر كافية في المنع وقد تحققت وان كان المعنى على الاثبات واما
في ما دام فوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم لتحقق المانع لفظا
ومعنى وقسم مختلف فيه الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله

وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف ولا اختلاف فلا يندرج
فيه وهو ليس فقد قيل حكمه حكم ما في اوله ما بمعنى النفي وقيل
حكمه حكم كان لعدم ما صورة افعال المقاربة ذكرها
بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لكن خبرها
احص ما وضع لدنو الخبر رجاء وحصولا او اخذا فيه اي شروعا
في الخبر وتعلقا في اول اجزاء الفعل والمنصوبات تميز اي لقرب
رجاء الخبر وحصوله او الاخذ فيه فالقسم الاول اي الموضوع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع
في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف قال الله تع فابين ان يحملنها واشفقن منها
اي خفن وهو اي عسى غير متصرف حيث لا يجيء فيه مضارع و
مجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وتقول عسى زيد ان
يقوم اي قارب زيد القيام وعسى ان يخرج زيد اي قرب خروج
زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد يحذف ان من خبر عسى
تشبيها له بكاد نحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب والقسم الثاني وهو ما وضع لقرب الحصول كاد تقول
كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قوله
كاد من طول البلى ان يمصحا اي يجيء واذا دخل النفي على كاد فهو
كالافعال اي كساير الافعال في النفي على الاصح والجواب عن قوله

تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب الفعل قبل الفعل
ولا ينافي بين نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان اخر وعن
تخطئة ذي الرمة انه يشبهه وعن تغييره الى لم اجد انه احتياط
وقيل يكون نفيه للاثبات مطلقا اما الماضي كقوله تع وما كاد وا
يفعلون لان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
فلولا كان نفيه للاثبات لما خطؤه ولتغيير ذي الرمة بعد
التخطئة الى لم اجد رسيس الهوى فلولا نفي كاد للاثبات لما غير
ولما قبل التخطئة وقيل يكون نفيه كائنا في الماضي للاثبات
اي لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال اي كسائرها تمسكا
مفعول له لقيل بقوله تع دليل على المدعى الاول فذبحوها وما
كادوا يفعلون اذ المراد اثبات الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها
وبقول ذي الرمة دليل على المدعى الثاني اذا غير الهجر اي الفراق
المحبين عن الحب حكم ان طول العهد بيني لم يكد رسيس الرس
والرسيس اول الحمى والرسيس الشيء الثابت الهوى الاضافة
من باب جرد قطيفة من حب مية سرح اي بزول خبر لم يكد
والبراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي الخبر كساير الافعال القسم
والثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب
واخذ وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد

والجمله معترضة واوشك عطف على اخذ مثل عسى في وجهها
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وكاد اى تارة
يستعمل مع ان وتارة بدونها في الاستعمال فعلا التعجب
وهو كلى وجد منه جزئيات وهما ما افعله وافعل به فقط
كما ان الشمس كلى وجد منه جزئى واحد فلو قال فعلا التعجب
ما افعله وافعل به لكان اخصر واسلم لان التحديد لانضباط
الجزئيات فلما انحصر في جزئى او جزئين لا يحتاج الى ذلك
واعلم ان التعريف مع قصد المفردين في الحد مشكل الا ان يثبت
ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم
لم يصرحوا بذلك على ان ذلك عند العهد في الجمع ايضا منتف
ولا خفاء هنا في عهدية الفعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف
للمفردين فيقال انه تعريف لفظى لا بيان ماهيته والمعنى فعلا
التعجب ما وضع اى فعلان وضعا لانشاء التعجب فيكون
بيانا لما يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعلا التعجب اجيب
بان افعل به في معنى ما افعله فيكون فعل التعجب واحدا الا انه
ذكره معنى باعتبار الصورة فيصح قوله ما وضع على تقدير فعل
التعجب فان قلت تدخل في الحد ما قاتله الله من شاعر لانه
لانشاء التعجب وليس محض الدعاء قلت التعجب فيه استعمالى
لا وضعى والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شئ خرج عن حد

نظايره وخفى سببه وتوهم غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان
واستدلوا على ذلك يا ما اميلح والجواب انه شاذ منزل منزله
الاسم في جوازه وله صيغتان فعلان وضعا ما افعله وافعل
بدل من قوله صيغتان وهما غير متصرفين ولا تغيران الى مضارع
ومجهول وتانيث مثل بدل من قوله غير متصرفين او خبر بعد
خبر او خبر مبتدأ محذوف اى نظيرهما مثل ما احسن زيدا و
واحسن بزيد ولا يبنيان فعلا التعجب من شئ الا مستثنى مفرغ
مما يبنى منه افعل التفضيل من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس
بلون ولا عيب وقصر بنائهما على ما يبنى منه افعل التفضيل و
لا عكس حيث يقول انا اضرب منك ولا يبنيان الا من الثلاثى
المستمر وقل ما اشهره وما اشغله كما في اسم التفضيل وشذ
ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول
غير سيبويه ويتوصل في الممتنع اى في الذى امتنع بناؤه منه
مما ليس بثلاثى مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعى او ثلاثى
مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه من لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد به اى باستخراجه وبناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه
وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى
في صيغتى التعجب لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغير الامثال بتقديم المفعول به او المجرور وتاخير الفعل

عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وتاخير وهذا
مستدرك لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره لا محالة تفصيل
احدهما عن الاخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصر او
ذكره تاكيدا كما في قوله تع لا يستاخرون عنه ساعة ولا يستقدمون
ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما والفعل وقد جاء
الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه
خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها
والضمير للغداة وما امسى ادناها الضمير للعشيه وهو مقصور
على السماع واجاز ابو عثمان المازني الفصل بالظرف المتعلق
بصيغة التعجب حيث يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيره نحو ما
يوم الجمعة احسن زيدا واحسن اليوم زيدا وما احسن بالرجل
ان يصدق بخلاف نحو لقيته احسن امس زيدا فانه لا يجوز واجاز
ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن
لولا تكلف زيدا وما ابتدائية اي لفظ مبتدا فيكون تامة بمعنى
الشيء نكرة عند سيبويه والاخفش على احد قوليه من باب شر
اهر ذا ناب فمعنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل
زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمحسن عنه المعنى الاول
بدليل جواز ما قدر الله وما ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير
وقوله عند سيبويه خبر مبتدا محذوف اي ما ذكر عند سيبويه او متعلق

بمعنى الكلام اي وثبت ما مبتدا مع النكارة عند سيبويه وقال
الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتدائية وهو
قوي قل فيه جهات الضعف وما قيل من انه يلزم منه النقل
من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت
ففيه نظر لان الاستفهام اريد به الامر جاء في فهل انتم شاكرون
وفهل انتم منتهون والعرض في الا تنزل بنا والتمني في نحو
الاماء فاشربه الى غير ذلك من النظائر والصور وله غير نظير
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر اي خبر ما موصولة وما بعدها
صلتها عند الاخفش والخبر اي خبر ما الموصوله الواقعة
مبتداة محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي
قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وبه في افعل به فاعل عند سيبويه خبر مبتداء محذوف
اي هذا الكلام عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي ثبت
كون به فاعلا عند سيبويه وافعل امر بمعنى الماضي والهمزة
للصيرورة كالبن واثمر اي صار ذا لبن وذا ثمر والباء زائدة
في الفاعل كما في كفى بالله شهيدا وفيه نظر اما اولا فلان الامر
بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم واما ثانيا فلان الفاعل في
صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا واما ثالثا
فلان زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير في افعل لكون به

فاعلا والفاعل واحد ليس الا مفعول خبر بعد خبر عند الاخفش
والباء في به للتعدية اي لجعل اللازم متعديا والمعنى صيره
ذا حسن اي صفه بالحسن او زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما صرح في قوله تعالى
ولا تلقوا بايديكم فيه اي في احسن ضمير هو فاعله اي
احسن انت بزيد او زيدا اجعله حسنا بمعنى صفه به افعال
المدح والذم ما وضع اي افعال وضعت وذكر وضع باعتبار
لفظ لانشاء مدح او ذم احترازا عن نحو مدحت وامدح
وذممت واذم ونحو ذلك مما وضع للاخبار بالمدح او الذم
فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشات مدحه بانه
نعم الرجل وفيه ان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك وفيه
انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نحو نعم الرجل زيد حيث
وضع لهذا اللازم وهذا الفرق بين كرم رجل لقيتهم وكثير من
الرجال لقيتهم فاعرف فهذا دقيق فمنها اي فمن افعال المدح
والذم نعم وبئس اصلهما فعل بكسر العين وفيه اتباع الفاء
للعين واسكان العين في الوجهين ففيهما اربعة اوجه نَعِم
وهو الاصل وبالاتباع ونعم باسكان العين ونعم باسكانها
بعد الاتباع وهذه الوجوه مطردة في كل فعل على فعل بكسر
العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا في كل اسم على فعل ثانيه

حلق كفخذ وشرطها اي شرط نعم وبئس يعني شرط فاعل نعم
وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني نحو نعم الرجل
زيد وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وليست
اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي ولا للاشارة
اليها في الذهن من الماهية كما قاله المصنف لامتناع حمل زيد
عليه في الصورتين اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة
كما في انت الرجل كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس الرجال
او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الفرس عمرو ولو بواسطة
نحو نعم غلام اخو صاحب الفرس بكر وان شئت فردا او مضمرا مميزا
معبرا بنكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد او بما مثل
فنعما هي اي نعم شيئا هي ولا حاجة الى قوله بما في التحقيق لانها ايضا
بمعنى نكرة منصوبة لان المعنى في فنعما هي فنعم خصلة هي الا انه
ابرز الى الصورة نظرا وواقع بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفه لقوله
مبتدأ او خبر مبتداء عطف على قوله مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل
زيد اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفه للبيان
وقيل لا يجوز فيه الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ الابتداء
عليه وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه ايضا وشرطه



اى المخصوص مطابقه الفاعل لاتحادهما فيما صدقا عليه
ولكونه بيانا للفاعل فلا بد ان يطابقه وتركيب بئس مثل
القوم الذين كذبوا وشبهه جواب سوال مقدر بحيث
وقع المخصوص جمعا مع افراد الفاعل متاول بتقدير مثل
الذين او بجعل الذين صفه للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم
اذا علم بالقرينه مثل نعم العبد اى ايوب لانه فى قصته وفنعم
الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم ومنها
حبذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لجريانه مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد ذا
المخصوص واعرابه اى اعراب المخصوص بعد حبذا كاعراب
مخصوص نعم فى الوجهين وقيل المخصوص بعد حبذا عطف بيان
وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اى مخصوص حبذا وبعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا ولم يجز فى نعم تاخير التمييز عن المخصوص وانما جاز ترك
التمييز هنا دون نعم وبئس لفضل الظاهر على المضمر ولعدم
لبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم وبئس او حال
كان على وفق مخصوصه اى موافقه المخصوص فى الافراد و

التثنيه والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عنه لاتحاده
صدقا عليه نحو حبذا رسولا محمد وحبذا محمد رسولا ثم وانما
وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح ولئلا يتوهم
عوده الى غير المخصوص من الفعل والفاعل وغيره ولما فرغ
من الاسم والفعل شرع فى الحرف فقال الحرف ما دل اى
كلمة دلت على معنى حاصل فى غيره اى باعتبار غيره فكلمة فى
بمعنى الباء او على حقيقتها كاللام فانه يدل على التعريف الذى هو
حاصل فى الاسم ومدلول له دلالة تضمن فان التعريف مضمون
للاسم بالوضع وكنعم وبلى فانهما يدلان على معنى هو مدلول الغير هما
بالمطابقة وكلم فانه يدل على النفى الذى هو حاصل فى الفعل
ومدلول له تضمنا وقيل انه علامة لتحقق معنى فى غيره ولا معنى
له فى نفسه ومن ثمه اى ومن اجل انه يدل على معنى فى غيره
احتاج فى جزئيته اى فى كونه جزءا من الكلام فانه يصح ان يكون
جزءا من الكلام وان لم يصلح ان يكون ركنا له الى اسم وفعل
حروف الجر قدمها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمى حروف
الجر لانها تجر معانى الافعال الى الاسما او تجر الاسماء ما وضع
لافضاء الفعل كمررت بزيد او معناه كانا مار بزيد وزيد
فى الدار وعلى السطح الى ما يليه متعلق بالافضاء وضمير
فاعله يرجع الى ما الثانية وضمير مفعوله الى ما الاولى او على العكس

وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب
وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وحاشا وخلا وعدا قدم من لانها للابتداء فهي بالابتداء احرى
واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء واعقبها بحتى للتناسب
لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة بفي لمناسبتها اياها لتعلق
الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظرف واعقبها
بالباء لمجيئها بمعناها في نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واعقبها
باللام لمناسبتها اياها في لزوم الظرفيه والكسر وكونها على
حرف واحد واعقبت ما سبق مما هو نص في الحرفيه بما وقع الاختلاف
في كونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا
واعقبها بالتاء لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك
بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف انسب منه
بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف
على ثم قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على
حرف واحد لقلة مداخلها حيث لا يدخل المضمر وقدمها على
مذ ومنذ لكونهما اقل منهما مدخلا حيث تدخل ظروف الزمانية
خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ما كان
جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية
اقوى وهو خلاف عدا فاعرف فمن للابتداء اي لابتداء الغاية

اي المغيا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح
حمله على ما بينه نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه ان
يكون عامله محذوفا وجوبا كقوله تع فاجتنبوا الرجس من
الاوثان اي الكائن منه والتبعيض نحو اخذت من المال وزا
في غير الموجب نحو ما جاءني من رجل خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا وتركيب
قد كان من مطر وشبهه جواب لسؤال متاول بقد كان
بعض من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية نحو اتموا الصيام
الى الليل وجاء بمعنى مع زمانا قليلا نحو ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها
للانتهاء وجاء بمعنى مع مجيئا او زمانا كثيرا نحو اكلت السمكة
حتى راسها وتختص بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك
استغناء عنها بالى والاصوب التمسك بالاستعمال خلافا للمبرد
فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا كالى وفي للظرفيه اي لكون
ما بعدها ظرفا وبمعنى على عطف على قوله للظرفيه زمانا قليلا
نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت
بزيد وبه داء والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو دخلت عليه بثياب السفر والمقابلة نحو اخذت به بدلهم
والتعدية نحو ذهبت به والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو بالصين

وزائدة في الخبر اي في خبر المبتدأ في الاستفهام اي في وقت
الاستفهام يقال هل زيد بقايم والنفي بليس او ما المشبهة
نحو ليس زيد بقايم وما زيد بقايم وقيل بلا التبرية ايضا ففي
اطلاق الاستفهام والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي
المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور قياسا اي
زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة تلابس القياس
وفي غيره اي في غير المذكور سماعا اي زيادة سماع مثل
بحسبك درهم وبحسبك زيد فدرهم خبر بحسبك وزيد مبتدأ
وبحسبك خبره على عكس المثال والقى بيده اي القى يده اي نفسه
واللام للاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والتعليل
نحو ضربتك للتاديب وخرجت لمخافتك وزائدة عطف
على قوله للاختصاص قال الله تع ردف لكم اي ردفكم لان ردف
متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له انه لم يفعل
الشر اي قلت عنه قال الله تع قال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه وبمعنى الواو الكاين في القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وهذا اذا كان الجواب امرا
عظيما فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي تقليل
ما دخلت هي عليه وقيل اسم ككم الخبرية ويشكل حرفيتها
بنحو رب رجل كريم اكرمت لتعديه اكرمت بنفسه وفيه

ان الحرف لضعف العامل بالتاخير وفيه ان التقوية انما جاءت
باللام فقط ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل
لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا لا يقال لزيد
ضربته وفيه ايضا يشكل بنحو رب رجل كريم جاء في جواب من
قال لما جاءك رجل وصرح المص بظهور الفعل في نحو رب
رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور على وجه القيام لا على وجه الوقوع
فكان كل ذلك دليلا على وجه الاسمية لها صدر الكلام مختصة
بنكرة لان التقليل انما يلحق النكرة واما المعرفة فهي اما تعين
قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع موصوفة على مذهب
ابي علي وابن السراج ومن تبعهما لان الوصف يلايم التقليل
وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لورود الاستعمال على
ذلك ولذا قال على الاصح وفعلها اي فعل رب ماض لكونها
للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي محذوف
لحصول العلم به حذفا او زمانا غالبا نحو رب رجل كريم
لقيتهم فلقيتهم صفة رجل والفعل الذي يتعلق به رب
محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب
على مضمر وهذا الضمير نكرة مبهم مميز بنكرة لانها منصوبة
على انها تمييز نحو ربه رجلا ليس له معاد معين والضمير مفرد
مذكر لا غير نحو ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه رجالا

خلافاً للكوفيين في مطابقة التميز فيقولون ربه رجلا وربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن
نسوة وتلحقها ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل رب
بعد دخولها على الجملة وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم
وتجر نحو ربما ضربته بسيف وواوها اي واو تقدر ما بعدها
رب وفي عدها من حروف الجر تسامح تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس لها ~~انيس~~ الا اليعافير والا العيس وواو القسم
انما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلاحه القسم
فلو اظهر الفعل لم تبق استعارة عامة او يكون الكلام قسمين
لو ابقي القسم انما يكون اي لا يكون الا عند حذف الفعل لغير
السوال فلا يقال والله احلف في الاستعمال بخلاف باء
القسم مختصة خبر ثالث ليكون بالظاهر حطا لرتبته عن
رتبة الاصل وهو الباء للتخصيص باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالته فلا يقال وك لافعلن كذا والباء دخلت في المختص
بدون المختص والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف
الفعل وكونها لغير السوال مختصة حال او خبر اخر باسم الله
تقليلا بمجالها عن محال اصلها وهو الواو وبالتخصيص ببعض
المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله
نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقوله تع

جملة معترضة والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع
اي في حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر
والدخول على اسم الله حيث يجوز فيه اظهار الفعل نحو اقسمت
بالله واستعمالها في السوال نحو بالله لاجلس واستعمالها في قسم
مقسم به ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا
ومعنى كونها اعم في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور
بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور وخلافها فان
قيل قوله في الجميع ينافي الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى
لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال الباء توجد في الاختصاص
بالظاهر وبدونه لمكان التاء في قيل ويتلقى القسم في الايجاب
باللام اي مع اللام نحو تالله لاكيدن اصنامكم وان كلا لما
في الاثبات نحو ان سعيكم في جواب والليل اذا يغشى وحروف
النفي في النفي نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى ويحذف جوابه اي القسم اذا اعترض اي وقت
اعتراض القسم بين جزئي الجملة القسمية او تقدمه اي القسم
ما يدل عليه اي على الجواب نحو الهلال والله كانه قيل والله هذا
الهلال وعن للمجاوزة والبعد عن الشيء وذلك اما بزواله
ووصوله الى الثاني نحو رميت السهم عن القوس او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين

كذا قيل وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد
على السطح وعليه دين وقد تكونان اى عن وعلى اسمين
بدخول اى عند دخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب
يمينى ونحو غدت من عليه اى فوقه والكاف للتشبيه نحو
الذى عندى كزيد والكاف فى قولهم خلق الاشياء كما شاء
وحمدته كما يجب كاف للتشبيه ولم يرد به معنى اخر وقوله عم
كما تكونون تولّى عليكم تشبيه التوليه بالكون فى الملابسة
بخير او شر وقد يكون الكاف للقران فى الوقوع نحو ائتيك كما طلع
الفجر وزايدة نحو ليس كمثله شيء اى ليس مثله شيء ويمكن ان لا
يكون الكاف زائدة بل يكون من باب نفى المثل على سبيل الكناية
وقد يكون الكاف اسما نحو يضحكن كالبرد المنهم ويختص بالظاهر
فلا يقال كه استغناء بمثل وينقض بنحو ما انا كانت ومذ قدم
لخفتها ومنذ للزمان للابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان
اى مذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان الماضى نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة اى انتفى رؤيتى اياه من يوم الجمعة وهما فى الزمان
الماضى كمن فى المكان وللظرفيه اى بمعنى فى فى الحاضر مثل ما رايته
مذ شهرنا ومذ يومنا اى انتفاء رؤيتى فى شهرنا وفى يومنا ولا يدخلان
على المستقبل لوضعهما على الماضى والحال وحاشا وعدا وخلا
نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واللام فى حاشا لله

زائدة ومتعلق حاشا فى حاشا لله ما علمنا محذوف اى اتصف
كل موجود بالسوء حاشا الله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن
ما علمنا عليه من سوء فاعرف فانه من مكان الاشكال للاستثناء
اى سواء فى وقت تنزيه المستثنى لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء
عن سوء للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد الحروف المشبهة
بالفعل فى انقسامها الى ثلاثيه ورباعية والبناء على الفتح
كالماضى واقتضائها الاسماء ودخول نون الوقاية عليها و
طلب الجزئين كالفعل المتعدى ان إن وكان ولكن وليت
ولعل اخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقه لها
اى لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فهى الفا للتفسير
بعكسها اى بعكس ما سواها اى يلزم عدم الصدر والتعلق بغيرها
ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى هذه الحروف بعد لحوق
ما الكافة لان ما الكافة تكفها عن العمل على الافصح وقد تعمل وتدخل
هذه الحروف حينئذ اى حين اذ يلحقها على الافعال لانها الكافة
اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو انما حرم
عليكم الميتة فان لا تغير معنى الجملة بل تقررها وان مع جملتها
الاضافة بادنى ملابسة اى جملة هى واقعة بعدها فى حكم المفرد
ويؤول به بجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم نحو بلغنى انك قائم
اى بلغنى قيامك او مصدر الجزاء الى جزء الاسم نحو بلغنى ان زيدا

ان نقطه بشكرك اى بلغنى شكر زيد عندا عطائك اياه او مضافا
الى ما يضاف اليه اذا كان سببا نحو بلغنى قيام الى زيد وان
لم يكن الخبر والجزاء كذلك اى وان لم يكن فى الخبر والجزاء
مقدر فعل عام ويضاف كذلك نحو بلغنى ان زيدا ابا اى بلغنى
كون زيد ابا ومن ثمه اى ولاجل ان ان لا تغير معنى الجمله وان
جعلها فى حكم المفرد وجب الكسر اى اتيان ان المكسورة فى
موضع الجمله والفتح اى اتيان ان المفتوحة فى موضع المفرد
فكسرت الفاء للتفسير ابتداء اى كسرت همزة مادة ان
فى ابتداء الكلام نحو ان الله غفور رحيم وبعد القول نحو قلت
ان زيدا قايم والموصول نحو الذى انك ضربته فى الدار و
فتحت همزه مادة ان فاعلة نحو بلغنى انك قايم ومفعولة
نحو عرفت انك قائم ومبتداة نحو عندى انك قايم ومضافا اليها
نحو حصل علم انك قايم وتسميتها بهذه المذكورات مجاز
لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقى
وقالوا لولا انك لانه اى ما بعد لولا مبتدأ اى عند البصريين
المبتدأ انما يكون مفردا وقالوا لو انك لانه اى ما بعد لو
فاعل لفعل محذوف بعد لو بدلالة ان والفاعل انما يكون
مفردا قال الله تع ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم فان جاز
التقديران تقدير المفرد والجملة جاز الامران اى فتح ان

وكسرها مثل من يكرمنى فانى اكرمه فهو على تقدير كسر ان
جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتاويل مبتدا محذوف
الخبر اى فثابت انى اكرمه والجملة جزائية واذا انه عبد القفا
واللهازم اى لئيم يخدم قفاه اى همته اى يكتسب ليأكل ويعظم
قفاه ولهازمه قال بعض الحكماء من كان همته ما يدخل فى
جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه واللهزمتان عظمان نابتان
فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بارادة ما فوق الواحد
او بارادتهما مع جوانبهما تغليبا اوله وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا بمعنى الظن وضميره مفعول لما لم يسم فاعله وزيدا مفعول
ثان له وسيدا ثالث وكما قيل معترضة فيجوز فى انه الكسر على
انه جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انه مفرد واقع
مبتدأ محذوف الخبر اى اذا ثبت انه عند القفا واللهازم لذلك
اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
فى محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التاكيد جاز العطف
على محل اسم ان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او حكما
وهى التى بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة فى معنى المفرد لكنه
فى حكم المكسورة لسدة مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولى
علمت ان زيدا قائم وعمرو بالرفع الباء بمعنى او الملابسة
اى جاز العطف ملتبسا بالرفع دون المفتوحة حال اى متجاوز

عن المفتوحة اى لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء بل هى مع ما فى
حيزها فى تاويل المفرد اى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة وقيل ان المفتوحة
كالمكسورة فى صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قايم وعمرو
وعلمت ان زيدا قايم وعمرو ويشترط فى جواز العطف على
الاسم بالرفع مضى الخبر لفظا كالمثال المذكور او تقديرا يعنى
يشترط فى العطف على اسم ان تقدير مضى الخبر نحو والا فاعلموا
انا وانتم بغاة ما بقينا فى شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة خلافا
للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضى الخبر متمسكين بنحو الا فاعلموا
انا وانتم الخ وسيبويه حمل على تقدير الخبر ولا اثر فى الجواز بدون
مضى الخبر لكونه اى اسم ان مبنيا كما فى البيت وقوله تع ان
الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف
قوله والصابئون على محل الذين قبل مضى الخبر عند بناء الاسم
وهو الذين خلافا للمبرد والكسائى لانهما فرقا بين الاسم المعرب
والمبنى فى ذلك فاجاز فى المبنى قبل مضى الخبر وشرطا فى المعرب
مضيه والظاهر انه مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى
كما هو مذكور فى كتب النحو فى مثل انك وزيد ذاهبان بتجويز
الحمل على محل اسمها قبل مضى الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا
ولكن كذلك اى مثل ان فى جواز الحمل على محل اسمها ولذلك

اى ولاجل ان ان المكسورة لا تغير الجملة وان المفتوحة بجعلها
بمعنى المفرد دخلت اللام اى لام الابتداء مع المكسورة لان
اللام انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها
جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو ان زيدا لقايم
دونها المفتوحة على الخبر متعلق بدخلت وكان حقها ان تدخل
اول الكلام لكن لما كان معناها هو معنى ان اعنى التاكيد وكلاهما
حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروها وصدروا ان ترجيحا
للعامل منهما على ما ليس بعامل فادخلوها على الخبر المنفصل
عنها بالاسم او متعلقه المتقدم او الاسم المنفصل بالخبر وذلك
عند كونه ظرفا متقدما لا غير او الاسم اذا فصل بينه اى بين
الاسم وبينها اى بين ان بظرف وهو خبر متقدم نحو وان من شيعته
لابرهيم او على ما بينهما اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر
المتقدم عليه نحو ان زيدا لطعامك اكل وفى لكن ضعيف
اى الحاق لام الابتداء فى لكن ضعيف وذهب الكوفيون الى
دخول اللام مع لكن ايضا كانهم متمسكون بقوله ولكننى
من حبها لعميد وبانها لا تغير معنى الجملة كان فيلحق بها والبصريون
استضعفوه وقالوا ينبغى امتناعها فى ان ايضا لبطلان صدره
اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها لها لاتحاد
معناهما فبقى فى غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ

كقوله ام الجليس لعجوز شهيرة ترضى فى اللحم بعظم الرقبة او على
ان الاصل لكن انني فقصر كما يقال علماء فى على الماء وابش
فى اى شئ وتخفف المكسورة الهمزة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فلزمها اى المكسورة بعد التخفيف اللام لجبر
النقصان اعملت واهملت اما فى الاهمال فللفرق بين المخففة
والنافية واما فى الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها
فى الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام مع
الاعمال عند خوف اللبس وذلك فى المعنى المقصود ولام الابتداء
وعند ابن على واتباعه ليست هذه اللام لام الابتداء والا
يوجب التعليق فى ان علمتم ان زيدا القايم ولما دخلت فيما
لا يدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما والجواب ان التعليق
انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وههنا ليس كذلك و
نحو ان قتلت لمسلما شاذ ويجوز الغاؤها عن العمل بعد
التخفيف غالبا نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم تخفيفا ان و
عند الكوفيين يجب الغاؤها والاية حجة عليهم ويجوز دخولها
اى بعد التخفيف على فعل من افعال المبتداء نحو كان وعلمت
واخواتهما لئلا يخرج بالكلية عن اصلها وح لا يلزم اللام
ان كان ذلك الفعل دعاء لان الدعاء لا يدخله ان النافية

فلا لبس خلافا اى نحا لف هذا القول خلافا للكوفيين فى التعميم
اى فى تعميم دخولها على كل فعل او فى الدخول على كل فعل وتمسكوا
بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المعتمد وبقوله ان تزينك لنفسك وان سينك لهيه وذلك
عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة فتعمل ان المفتوحة بعد
التخفيف ابقاء لعملها بعد التخفيف لقوة شبهها بالافعال فى
ضمير شان مقدر فتدخل ان المفتوحة بعد التخفيف على الجمل
دخولا مطلقا او زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية
وشذ اعمالها فى غيره اى فى غير ضمير الشان نحو فلو انك
فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اى ان المفتوحة المخففة حال كونها مع ونه مع الفعل او مع ظرف
اى عند دخولها على الفعل المتصرف بخلاف ان ليس للانسان الا
ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف نحو قوله واعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او
حرف النفى نحو افلا يرون الا يرجع اليهم ومع الاسمية يجوز التصدير
بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان من يضرب
اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلامى ويجوز التجرد عن ذلك نحو
قوله فى فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل

وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد يكون للتشكيك نحو
كانك تشتمني وتخفف كان فتلغى عن العمل نحو قوله ونحر
مشرق اللون كان ثدياه حقان على الافصح ويجوز اعمالها بعد
التخفيف بتقدير ضمير الشان كما كان المفتوحة المخففة كذا قالوا
ويجوز ان لا يقدر لعدم الداعي اليه ولكن للاستدراك اى
لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهي مفردة وقال
الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة يتوسط خبر مبتدأ محذوف بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى سواء كان النفي لفظا نحو جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ او لا نحو زيد حاضر لكن عمرا مسافر وتخفف لكن
فتلغى عن العمل والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا
اعرف له شاهد كذا في الشروح ويجوز معها اى مع لكن المشددة
او مخففة الواو وهي عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية
اظهر من حيث المعنى وليت للتمني نحو ليت الشباب يعود يوما
فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
الجزئين ولعل للترجي نحو لعل زيدا قائم والفرق بين التمني
والترجي ان التمني مستحيل ومستبعد والمرجو ممكن جدا وشذ
الجر بها اى بلعل نحو لعل ابي المغوار منك قريب وفي بيان

المتعلق ح اشكال الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن قدم الواو لكونها اصلا
في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها
في الجمع ثم قدم منها الفاء على ما للتراخي والتدرج واخر حتى
لانها للتدرج فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او و
اما وام ثم عقب ما للنفي والاضراب والاستدراك فاعرف
فالاربعة الاول للجمع بين المفردين في كونهما مسندين او مسندا
اليهما او مفعولين ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما
فان قلت يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا فما فائدة العطف
قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير
مقصودة او غلطا قالوا وتقييد النص على كونهما مقصودين
وعدم كون الاولى غلطا فالواو والفاء للتفسير للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها اى الواو والفاء للترتيب مع الوصل للجمع
وثم مثلها اى مثل الفاء في الترتيب بمهلة اى مع مهلة
ومنها ما نفهم الوصل الذي في الفاء وحتى مثلها اى مثل ثم في
الترتيب بمهلة لكن الترتيب فيها معتبر بحسب الذهن لا الخارج
بان يكون تعلق ما تعلق به حتى بما قبلها اقرب واولى عند الذهن
من تعلقه بما بعدها وان كان في الخارج متاخرا نحو مات كل
اب لي حتى آدم ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة نحو اكلت

السمكة حتى راسها او حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح فانه قريب من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفا نحو قدم الحجاج حتى المشاة والظرف يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لان عطف الجزء على ما يتعلقه بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا او تخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا لتحقق مميز له عن غيره من الاجزاء يوجب احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة او الضعف في تحمل تلك النسبة وهذا مما هو ملحوظ في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى يعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو وغيرها ايضا لكن لم نقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افادها ما هو في حكم الجزء حكما واو واما وام لاحد الشيئين او الاشياء مبهما غير معين والفرق بين او واما انك في اما تبتني اول كلامك على الشك وفي او تبتدئ على القطع ثم يظهر الشك وفرق اخر وهو ان او يجيء بمعنى الى والا و يجيء ايضا للاضراب بقوله تع مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون ومعنى الاضراب في كلام الله تع ان الاول كان

اخبارا على ما عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عددهم وقال او يزيدون اى ارسلنا الى جماعة عددهم عند الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون وكل او في غير الموجب نحو لا تطع منهم اثما او كفورا على الاصل والعموم مستفاد من وقوعها في سياق النفي والاستفهام وام المتصلة احتراز عن المنقطعة لازمة لهمزة الاستفهام ولو تقديرا نحو لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها اى يقرب ام المتصلة وتتصل بها دون هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام احد المستويين و الامر الاخر يلي الهمزة اى همزة الاستفهام نحو ارجل في الدار ام امراة واضرب زيدا ام اكرم بعد ثبوت احدهما اى احد الامرين عند المتكلم لطلب متعلق يليها التعيين ومن ثمه اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا حيث لم يكن احد المستويين الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يليها احدهما بل يلي رايت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا ومن ثمه اى ولاجل انها لطلب التعيين كان جوابها اى ام المتصلة بالتعيين فيقال في جواب ارجل في الدار ام امراة رجل او يقال امراة ٥ بتعيين احد الجنسين او بنفي كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد

المتكلم بتحقق احدهما دون نعم اولا وام المنقطعة كبل والهمزة
اى للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى مثل تركب انها
اى هذه القطعة لابل ام شاء اى بل اهى شاء وهى للاستفهام
المستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او بالعطف
بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول وشك فى الثانى كانه قال بعد
قوله انها لابل ليست كذلك وشك فيهما فقال ام شاء اى اهى
غير شاء ام شاء فيأول على هذا الوجه الى المتصل من حيث
المعنى و كلمة اما قبل ظرف فلازمة المعطوف عليه بها
لازمة استعمالا مع اما نحو اما زيد واما عمرو لوضعها
لبناء اول الكلام على الشك وقد يقدر نحو تلم بدار قد تقادم
عقدها واما باموات ان خيالها اى اما بدار جايزة مع او اى
اما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف عليه
بها وبهذا يجعل داله على عروض الشك وذهب ابو على الى ان اما
ليست بعاطفه لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه
واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة والواو زايدة باكيد
العطف لمجيئها غير عاطفة ايضا وجيئت لمقارنتها غير العاطفه
فى التركيب بخلاف لكن ولا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع
فلا يجئ الا بعد الايجاب ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع
بها نادر قليل اذ هو موضوع لعطف المفردات وبل للاضراب

جائزه

وهو جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان
يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها فى
الموجب موجب بالاتفاق وفى غير الموجب اختلاف فما جاءنى
زيد بل عمرو معناه بل جاء عمرو وقيل لما جاء عمرو ولكن
للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا من
حيث المعنى كما مر فى لكن المشددة لاحدهما اى لاحد الامرين
معينا ولكن لازمة للنفى وهى نقيضه لا حيث لزم سبق
الايجاب نحو جاءنى زيد لا عمرو واستعمالا مثاله ما جاءنى
زيد لكن عمرو فنفى مجيء زيد باق على حاله لم يكن الحكم به
غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب بان عمرا
لم يجئ ايضا حروف التنبيه الا واما وها فالا واما للتو
مضمون الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما
او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل
فى المفردات ويكثر فى اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين
اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها الله ذا وها لعمرى ذا واما
بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم هؤلاء واما بغيرهما
فقليل نحو جعلتم هذا لها ها وذا ليا حروف النداء
يا ايها خبر مبتدا محذوف اى هى ايها والجمله معترضة
وقال الزمخشرى هى للبعيد وما ذكره المص اولى لاستعمالها

كيد

فى القريب والبعيد على السوآء وايا وهيا للبعيد اى هما للبعيد
والجملة معترضة واى والهمزة هما للقريب ووا للندبة
وقد يستعمل للندآء حروف الايجاب لو اريد بالايجاب
ايجاب النفى السابق لم يتناول نعم ونحوها ولو اريد اثبات
ما قبلها اى تقريره وتحقيقه كما هو نفيا او ايجابا لم يتناول
بلى والظاهر انه سماها ايجابا تغليبا والا فنعم ليست لايجاب
النفى السابق بل هى مقررة لما سبق او نفيا نعم وبلى واجل
واى بكسر الهمزة وسكون الياء وجير بالفتح والكسر
وان فنعم الفاء للتفسير وفيها اربع لغات نعم بالفتحتين
ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين
حاء مقررة اى محققة لما سبقها اثباتا او نفيا خبرا او
استفهاما ولم يقل لتصديق ما سبق لان التصديق انما
يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام فهى فى جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم
وبلى فى جوابه بمعنى قام فمعنى بلى فى جواب الست بربكم قالوا
بلى اى بلى انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى هنهنا نعم لكان كفرا
وهذا قول ابن عباس وقيل يجوز استعمال نعم ايضا بجعلها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى ويؤيد هذا
القول ما ورد فى حديث الخثعمية من قولها بعد قوله ع م

لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك قالت
نعم فقال النبى ع م فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا
تصديق للنفى وقد اشتهر هذا فى العرب كذا فى الشرح وبلى
مختصة بايجاب النفى اى بنقض نفى السابق وجعله ايجابا
خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفى لتصديق
النفى بجعله ايجابا وشذ استعمالها بالتصديق الايجاب
نحو قوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها بلى ان من زار القبور
ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة واى اثبات اى حرف
مثبت بعد حرف الاستفهام وذكر بعضهم انها تجىء لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما
ذكره الشيخ ابن الحاجب ويلزمها القسم اى لا يستعمل
الا مع القسم فيقال اى والله واى وربى ولا يصرح بفعل
القسم بعدها فلا يقال اى اقسمت بربى وفى اى ها الله ذا
اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه حذف الياء للساكنين وتحريكها
والجمع بين الساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب
بصورة اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع
الساكنين على غير حده لكونهما فى الكلمتين اجراء لهما مجرى
كلمة واحدة وهو ايضا من خصايص لفظة الله واجل
وجير وان لتصديق المخبر سوآء كان موجبا او منفيا ولا يقع

الاستفهام وساير ما فيه معنى الطلب وقد جاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا
خلاف ما ذكره المص عن كون ان تصديقا للمخبر وقوله بكر
العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد
علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء
هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهه والهاء
ضمير والخبر محذوف اى انه كذلك حروف الزيادة اى التى
من شانها ان تقع زائدة لا انها لا تقع الا زيادة وسميت
حروف الصلة ايضا وفائدتها فى الكلام التاكيد او تزيين
النظم او كلاهما وسميت زائدة لكونها زائدة على اصل المعنى
ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية اى
زيادة ان حاصلة مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى ويجوز فيها
ولا عند زيادة اللفظ الحكاية والاعراب وح يضعف زيادة
الف مجعولة همزة للساكنين وقلت اى زيادتها بحذف المضاف
من الضمير او الضمير عايد الى زيادتها اذ التقدير قلت زيادة
ان حال كونها مصاحبة مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضى اى انتظر مدة جلوس القاضى ولما عطف على المصدرية
نحو لما ان قام زيد قمت والكثير بعد لما زيادة ان وان

المفتوحة مع لما اى ان المفتوحة الزايدة كاينة مع لما نحو
فلما ان جاء البشير وبين لو عطف على لما والقسم نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها او قل مجئ ان الزائدة
مع الكاف اى كاف التشبيه كان ظبية وقد يزاد مع حرف
الانكار نحو أانيه ولست أن فى قوله تع وان عسى ان يكون وان
لو استقاموا ويا امراة ان قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان
مخففتان والثالثه مفسرة ويزاد ما مع اذا اى زيادة ما
مع اذا كائنة نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومتى
نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى يذهب اذهب واى نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان
قليل وان نحو ان ما انطلقت انطلقت شرطا اى حال كونها
ذوات شرط او ادوات شرط او وقت افادة الشرط وهى قيد
بجميع ما ذكرنا لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم
اغرقوا فادخلوا وقلت زيادة ما كائنة مع المضاف نحو
لا سيما زيد اى لا شئ زيد وغضبت من غير ما جرم ومثل ما انكم
تنطقون ولا كائنة مع الواو العاطفة بعد النفى نحو ما
جاءنى زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وكذا النهى نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا وبعد عطف على قوله

مع الواو لا على قوله بعد النفي لفساد المعنى ان المصدرية نحو
قوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك ان تسجد وقلت اي قل
مجيء لا الزايدة او زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية
بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت
زيادتها او مجيء الزيادة كاينة مع المضاف نحو في بئر لا حور
سرى وما شعر اي في بئر الهلاك ذهب بالليل وما علم ومن
والباء واللام الزايدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب
حروف الجر حرفا التفسير اي وهو تفسير لكل مبهم مفرد
كجاء زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله وترمينني بالطرف
انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقل وان فان مختصة بما
اي بفعل في معنى القول ظرفيه اعتبارية او على القلب ولا يقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس بمعناه بل بما كان بمعناه كالامر
والنداء والكتابة ونحوها ويشترط ان يكون ما بعدها غير
متعلق بما قبلها بخبرية او عمل فقوله تع واخر دعويهم ان الحمد
رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها خبر المبتدا قبلها
ونحو قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير
للامر لا للقول والفعل قيل ان ما حذف منه مفعول عام وهي
يفسره او منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله

ونادينه ان يا ابرهيم اي وناديناه بشيء او بلفظ وهو قولنا يا
ابرهيم او يقال معنى نادينا فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى
له ففسره مستانفا فقال ان يا ابرهيم وقد يذكر المفعول العام نحو
كتبت اليه ما نفعه ان قم وامرته بما يصلح به ان امن بالله ونحو قوله
تع واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت حروف
المصدر اي حروف تجعل الجملة مصدرا فالاضافة بادنى ملابسة
ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدريتين في بعض الاستعمال
فالاولان اي ما وان للفعلية وهذا عند سيبويه وجوز غيره
بعد ما المصدرية الاسمية ايضا كقوله اعلاقة ام الوليد
بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واما ان ففعلها فعل متصرف
لا غير ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا او نهيا وان
للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا خففت او كففت بما
فيجوز فيها الالغاء ويعمل في جزئيها وبجعلها مصدرا وقد عرفت
كيفية ذلك حروف التحضيض اي حروف تدل على التحريض
على الفعل الاتي واذا دخلت على الماضي افادة التقديم والتوبيخ
على ما فات هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا
او تقديرا نحو هلا زيدا تضربه وقد جاء الاسمية بعدها في الضرورة

نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها
حرف التوقع قد اى كون ما بعدها متوقعا كقولك لمن
يتوقع ركوب الامير ونظيره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل
بعد قد نحو قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد اى كان قد زالت فحذف الماضي لدلالة الكلام عليه
وهو لما تزل وهي في المضارع للتقليل اى لتقليل الفعل نحو
ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح نحو
قوله تع قد يعلم الله الذين وقوله وقد اترك القرن مصفرا انامله
حرفا الاستفهام سقطت نون التثنية بالاضافة والاستفهام
طلب الفهم الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في
حيزهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فيقصد دان
للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان على
الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية
اقام زيد وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة
اعم تصرفا من هل وتصرفا تمييز وانما كان اعم لانها تدخل
الاسم عند وجود الفعل في اول الكلام دون هل لكونها في
الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدت ذكرت العهد
السابق وحنت اليه ولم تشتغل بغيره بخلاف اذا لم تجده فانها
تصبر وتذهل عنه فلا يجوز هل زيد خرج وهل زيدا ضربت

بخلاف هل زيد قائم ومن حيث انها تستعمل في الانكار ايضا
دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل
الا شاذا ومن حيث انها تدخل على الحروف العاطفة وتدخلها
هي بخلاف هل وذلك لان الهمزة اصل في الاستفهام واحضر
من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق تقول جملة مستانفة ازيدا
ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود
الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قايم واتضرب زيدا والحال
انه هو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد في حال الاخوة ولا
تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار
وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو ولان
ام لا يقابل الا بالهمزة واثم اذا ما وقع امنتم به الان بدخول
الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم اى اذا كان وقت
العذاب وقع اثم اذا ما وقع امنتم به روح لا ينفع الايمان واعلم
انه اذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب الكشاف حمل على
حذف المعطوف عليه فقدر في نحو وكلما عاهدوا عهدا نبذه
فريق اكفروا وكلما عاهدوا عهدا الاية وذكر الشارح انها
ليست بعاطفة على محذوف والايجاز وقوعها في اول الكلام قبل
تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ منه الا مبنيا على كلام مقدم
فحمل قوله اوكلما عاهدوا عطفا على انزلنا وافمن كان على بينة

من ربه اى افمن كان على بينه من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدء
محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر اى ا
من كان مؤمنا كمن هو كافر افمن كان على بينه من ربه كمن
يريد الحيوة واو من كان ميتا فاحييناه فمن مبتدأ خبره قوله
كمن مثله فى الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اى امن امن كمن
لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله فى الظلمات دون
هل اى باستعمال الهمزة دون هل حروف الشرط ان ولو و
اما لها صدر الكلام لانه نوع من انواع الكلام فان للاستقبال
وان دخل على الماضى نحو ان خرجت خرجت ولو عكسه اى و
لو للمضى وان دخل فى المستقبل نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر
لعنتم وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمنى
ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو ان احد من المشركين استجارك
ولو ذات سوار لطمتنى ومن ثمه اى لاجل انهما يلزمان الفعل
قيل لو انك بالفتح لانه فاعل اى لكونه فاعلا باعتبار لزوم
الفعل المحذوف بعد لو اى ثبت انك وقوله لانه دليل على
ترتبه على ذلك الدليل فلا يلزم متعلقان من جنس واحد و
انطلقت بالفعل عطف على قوله لو انك اى قيل فى خبر لو انك
انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق الا للضرورة ليكون
لفظ الفعل كالعوض عن ثبت المحذوف فايراد الفعل فى الخبر

هذا

لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو وقوله اكرم بها خلة لو
انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم محمول
على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة
الخبر لا خبر ان او وارد على قول البعض وفيه انه يكون من باب
ضعف التاليف لمخالفة الجمهور وفيه ان الكلام الوارد قبل وضع
قاعدة النحو من العرب الموثوق بعربيتهم لا يكون ضعيفا ولا
ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ وان كان الخبر جامدا
جاز وقوع الاسم لتعذره اى الفعل نحو لو ان زيدا اخوك
الرجل ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم
احتراز عن صورة التوسط اول الكلام ظرف تقدم بتضمين
الدخول اى اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام و
الا فلا يصح تركه فى لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما على الشرط
لزم الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
ولزم ذلك الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فتوافق فى عدم عمل
الحرف لفظا او معنى بدخول لم على المضارع وكان الجواب
للقسم لفظا وللشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال مثل
والله ان اتيتنى مثال الماضى لفظا او ان لم تاتنى مثال الماضى
المعنوى لاكرمتك وان توسط القسم بتقدم الشرط او غيره
اى غير الشرط جاز ان يعتبر القسم او الشرط وان يلغى القسم

او الشرط نحو قولك انا والله ان تاتني اتك بالجزم باعتبار
الشرط جاز وان اتيتني فوالله لا تيك باعتبار القسم و
الغاء الشرط وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالقسم
الملفوظ او تقدير القسم كلفظ القسم فى اعتباره والغائه
كما مر مثل والله لئن اخرجوا لا يخرجون والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون واما للتفصيل اى لتفصيل ما اجمله المتكلم
نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته
واما خالد فقد اعرضت عنه وقد جاءت للاستيناف من غير
ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب والتزم حذف
فعلها اى اما لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن الفعل المحذوف
بينهما اى بين اما وبين فائها اى فاء اما جزء مما فى حيزها
اى خبرجوابها او حيز فائها وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اى زمانا مطلقا سواء كان ما بعد اما مما يمتنع تقدمه
ما فى حيزه عليه اولا وهذا مذهب المبرد واختاره المص وقيل
هو اى ما بعد اما معمول الشرط المحذوف فيكون داخلا فى
الشرط مطلقا اى زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق ورد بانه لو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه

بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير مهما
تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل وهو قول المازني
ان كان ما بعد اما جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة فانا خارج
فمن الاول اى فهو من القسم الاول اى هو جزء الجزاء والا اى
وان لم يكن جائز التقديم فمن الثاني اى معمول الشرط المحذوف
لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم نحو اما زيدا
فانى ضارب لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها وجوز ابو
العباس المبرد وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
حرف الردع كلا الردع المنع والزجر وهو اما ردع المخبر
نحو قولك كلا لمن قال يبغضك زيد والطالب نحو قوله تع كلا بعد
قوله رب ارجعون لعلى اعمل صالحا ومعنى كلا ليس كذلك و
قد جاء بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد كونه
اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان
ونحوه ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا يحتمل
الوجهين لكونها للردع وبمعنى حقا تاء التانيث الساكنة
احتراز عن المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه
تلحق الماضي نحو ضربت واكرمت هند لتانيث المسند اليه
للاتصال بينهما فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق
علامة التثنيه والجمعين اى جمع المذكر والمؤنث فى الفعل عند

الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنيه والجمع على نحو الحاق علامة
التانيث نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخوتك للدلالة
على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا ومؤنث كدلالة تاء التانيث
الساكنه على ان المسند اليه مؤنث فضعيف اى فهو ضعيف
للزومه صورة تعدد الفاعل وجاز ذلك فى اسم الفعل نحو هاتا
وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف وهذه العلامة ليست
بضمير بل يزاد للدلالة فى اول الامر على ان المسند اليه مثنى او
مجموع مذكرا ومؤنث كتاء التانيث يدل على ان المسند اليه مؤنث
ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو فى غير العقلاء كاكلونى
البراغيث والنون فى ذكور العقلاء نحو يعصون اقاربه
التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين
تتبع حركة الاخر فى الوجود لا فى السقوط ونحو اخ واب ودم
تنوينه تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار اخر بحذف الاخر
نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل احتراز عن النون الخفيفه وهو
اى التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو صه واف والعوض
عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اى اذ كان كذا وحين
اذ كان كذا والمقابلة نحو مسلمات وما نفى يرد فوهم تنوين
التمكن نحو ترحين تسميتك بها امراة حيث يمنع للعلمية والتانيث
والترنم وهى التنوين اللاحقة قافيه الشعر مطلقه او مقيده

اقلى اللوم عادل والعتابن فقولى ان اصبت لقد اصابن وقاتم
الاعماق حاوى المخترقن ويحذف التنوين من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كونه مضافا الى علم اخر تخفيفا لطول
اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف الفخطا
للتخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وحذفها فى غير
ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ من الشواذ وقوله
ولا ذاكر الله الا قليلا على الضرورة واما نحو قوله جارية من
قيس بن ثعلبة فعلى الضرورة نون التاكيد خفيفه ساكنة
قدم الخفيفه وان كان فرعا لخفتها وثقيله مشددة مفتوحة
لخفة الفتحة مع غير الالف مكسورة معها لتشبيهه بنون
الاعراب والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف سواء كانت
الالف للضمير او الالف الزائدة فى جمع المونث نحو اضربان
واضربنان وتختص نون التاكيد او كل واحد منهما والجملة
بالفعل المستقبل الكاين فى الامر نحو اضربن والنهى نحو
لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن تصب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن وانما تختص النون بالمستقبل الموصوف
لانها وضعت لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل
الذى يكون امرا او نهيا او نحوهما مما ذكروا الشيء جواب

القسم بالمطلوب لدلالة القسم على اعتنائه بشانه وزيادة اهتمام
له وقلت نون التاكيد فى النفى نحو انت لا تفعلن تشبيها
بالنهى ويلحق بالنفى قلما يقولن وربما يقولن لان القلة
تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا يقولن ولزمت
نون التاكيد فى مثبت جواب القسم نحو والله لافعلن خلافا
للكوفيين والاضافه من باب جرد قطيفه وانما لزم لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو
القسم من غير ان يؤكد بما يختصه ويتصل به وهو النون بعد صلاحه
له وكثرت نون التاكيد فى مثل اما تفعلن واما ترين اى فى
الشرط المؤكد حرفه بما فاذا اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا
لئلا يقتصر المقصود من غيره وما قبلها اى نون التاكيد مع
ضمير المذكرين وهو الواو مع حال من قوله مضموم للدلالة
على الواو المحذوف للساكنين ومع المخاطبة اى مع ضمير
انثى المخاطبة اى الانثى التى خوطبت مكسورة للدلالة على
الياء المحذوف للساكنين وفيما عداه اى فى ما عدا المذكور مفتوحة
للخفة حقيقة نحو اضربن او حكما نحو اضربنان اذ الالف
فى حكم الفتحة او فى حكم العدم لانها غير حاجز حصين لسكونها و
ضعفها وضعا وما قبلها مفتوح او المراد اذا لم يكن قبلها
الف بدلالة قوله وتقول انت فى التثنية والجمع المؤنث

اضربان واضربنان بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات
واغتفر التقاء الساكنين بحصل التقائهما على حده باعتبار الا تحاد
الحكمى لخوف اللبس بالواحد فى التثنيه ولزوم اجتماع النونات
فى جمع المؤنث بحذف الالف ولا تدخلهما اى التثنيه والجمع
المؤنث الخفيفة لانه لو ابقى فيهما الالف لزم التقاء الساكنين
لا على حده لعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع
النونين خلافا اى يخالف خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل
التقاء الساكنين معه مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى عند
الاكثرين وهما اى نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى
غير التثنيه والجمع المؤنث حال كونهما مع الضمير البارز نحو اضربوا
كاللفظ المنفصل فى حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل
اى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمه
المنفصلة من الساكنه الصدر من حذف او تحريك نحو اضربن
واضربن واضربن والمقصود هنا بيان حكم المعتلات عند
اتصالهما فان لم يكن ضمير بارز فكالمتصل اى فهما كالساكن
المتصل وهو الف التثنية ومن ثمه اى ولاجل انه مع الضمير
البارز كالمنفصل ومع غير الضمير البارز كالمتصل قيل هل
ترين لانها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة
كان زوالها سكون الاخر لازما فيعود ما حذف للسكون فقال

ترن بياء مفتوحة واشبهت الفا للتثنية في الاتصال فلم يعل
اللام معها نحو هل ترنيان وهل ترميان وترون بضم الواو
لعدم كونها مدة حتى تحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها
كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا
القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما في اخشى الله وهذه
امثلة المضارع واما امثلة الامر فقوله واغزون باعادة
الواو المحذوف لزوال سكون الاخر فيما هو كالكلمة المتصلة
كما في اغزوا وارميا واغزن بحذف الواو وكما في اغزوا الجيش ولو
لا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على حده
لكون الاول مدا والثاني مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء
على الاتصال واغزن والمخففة تحذف للساكن اي لملاقات
الساكن بعدها نحو لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه اي لا تهينن تشبيها بحرف المد في امتداد الصوت
وحطا له عن التنوين اللاحقة بالاسم واللام في الساكن للوقت
اي النون المخففة تحذف وقت ملاقات الساكن بدليل عطف
الظرفية عليه وقوله وفي الوقف فرد اي اذا حذف في الوقف
او اذا لم يكن مفتوحا ما قبلها فيرد ما حذف لزوال التقاء
الساكنين نحو اضربوا في اضربن واضربي في اضربن لانها لما
اشبهت بحروف المد حتى حذفت للساكنين ولم يتحرك حذفت

في الوقف ايضا مثلها والمفتوح ما قبلها تقلب الفا للوقف
نحو اضربن يقال في الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين في
نحو يا زيدا وقوله الفا تمييز او مفعول ثان بتضمين الجعل ذكر
التنوين ونوني التاكيد المختص بالاخر في اخر الكتاب ثم اخر النون
المختصة باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم
ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما ترى من باب
حسن المختتم المخترط ببيدي اتمام جميع هذه الفوايد ونظم هذه
الفرايد الكاشفة المستورة عن وجه المشكلات المبعدة القبول
عن رقاب المعضلات المحتوية على حقايق لباب اراء المتقدمين
المنطوية عن دقايق نتايج افكار المتاخرين الموضحة
لغوامض الكتاب ومعضله والمقربة على
فرايد مجمله ومفصله حين يوزع البال
وتشتت الاحوال وفرط الملال لكن
حليت حكمته قد وفقني للاتمام
وضعفني الفوز بهذا
المرام
م



